سلسلة
العلوم
الاجتماعية

القراءة للجميع
٢٠٠٥
مكتبة الأسرة

السكان والتنمية فى مصر

د. وداد مرقس
أحمد السيد النجار

دراسة وتحرير د. نادية فرج



السكان والتنمية في مصر

د. وداد مرقس
أحمد السيد النجار

دراسة وتحرير د. نادية فرح



برعاية السيدة

سوزان مبارك

المشرف العام

د. ناصر الأنصارى

الإشراف الطباعى

محمود عبد المجيد

الغلاف والإشراف الفنى

صبرى عبد الواحد

ماجدة عبد العليم

الجهات المشاركة:

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة التنمية المحلية

وزارة الشباب

التنفيذ

الهيئة المصرية العامة للكتاب

تصدير

النموُّ السكانيُّ واحدٌ من الإشكاليات الكبرى التى تقف حجرَ عثرةٍ فى طريق التنمية فى مصر.

من هنا، تأتى أهمية هذا الكتاب الذى يتناول هذه الظاهرة بالتحليل، متتبعًا خصائص النمو السكانى، وما يتعلق به من سياسات تنظيم النسل، وأثرها على معدلات الخصوبة.

الكتابُ، يدرس تطور الظواهر السكانية المختلفة ، وفقًا لتتابُع المراحل التى مرَّ بها المجتمعُ المصرىُّ، مُوَضِّحًا أثر هذه التطورات على تشكيل السياسات القومية للسكان، خاصة ذلك التغير الخطير الذى طرَأ على أولويات هذه السياسةِ فى عام ١٩٨٦، والذى تمثَّل فى التراجع عن المدخل التنموىِّ لحلِّ مشكلة السكان.

يقدّم هذا الكتاب، ثلاثةٌ من الباحثين، مما يتيحُ تعدُّد الرؤى أمامَ القارئ، ويفتح آفاقًا مغايرةً لاستشرافِ المستقبل.

وهكذا ، تلتقى رؤى كل من د. «وداد مرقس»، «وأحمد السيد النجار» ود. «نادية فرح»، حيث قدّم كلٌّ منهم - فى تخصصه - رؤيته الكاملة حول هذه القضية الشائكة .

ومكتبة الأسرة» تقدم للقارئ هذا الكتاب الذى صدرت طبعته الأولى عام ١٩٩٤.

مكتبة الأسرة

المحتويات

الباب الثالث

ظاهرة الهجرة المؤقتة في مصر

تقديم

الدكتور / فوزى منصور

كتبت الأبحاث التى يتكون منها كتاب "السكان والتنمية فى مصر" فى عام ١٩٩٠. ورغم تقدير مركز البحوث العربية لأهمية الموضوعات التى تطرقها هذه الأبحاث وللقيمة العلمية العالية التى تتميز بها فقد بقيت ، مثل عدد من الأعمال العلمية المتميزة الأخرى التى يرعاها المركز ، تنتظر دورها الطبيعى فى النشر. وطال الانتظار بسبب الأزمة الخانقة التى أصبح يواجهها نشر الأعمال العلمية الجادة فى مصر ، خصوصاً إذا كانت صادرة عن مركز- مثل مركز البحوث العربية - شديد الحرص فى انتقاء الهيئات والمؤسسات التى يمكن أن يوفر التعاون معها التمويل اللازم للنشر، وبوجه أخص فى مجال العلوم الاجتماعية.

وقد كان واردا أن يأتى المؤتمر الدولى للسكان والتنمية الذى ينعقد فى القاهرة فى ٥-١٣ سبتمبر ١٩٩٤ثم يمضى قبل أن ينشر هذا الكتاب. ولم يكن ذلك أمرا يسعد له المركز، فالارتباط واضح بين أبحاثه وبين موضوع المؤتمر، والخير كل الخير أن تتاح هذه الأبحاث، هى وغيرها من الدراسات الجادة المتفقة أو المختلفة معها، للمهتمين بأعمال المؤتمر ممن يقرأون العربية.

ولكن المركز، من جهة أخرى، لم يبتئس كثيرا لاحتمال فوات الفرصة بسبب صعوبات التمويل: فالكتاب المطروح الآن بين يدى القارئ ليس " كتاب مناسبات" يستمد وهجا مؤقتا من الأضواء الساطعة التى تسلط على موضوع السكان فى مؤتمر دولى حشدت له كل وسائل الإعلام العالمى والمحلى ثم لايلبث أن يخبو بعد إنزال الستار وإطفاء الأنوار، وإنما هو - على صغر حجمه- مؤلف علمى يجمع بين دفتيه عدداً من الإسهامات الجديدة الهامة ذات القيمة الدائمة، سواء فى مجال البحث النظرى فى العلاقة بين السكان والتنمية، وخاصة فى ظروف البلدان النامية ، أو فى مجال الدراسة التطبيقية لآثار الأوضاع والسياسات الاقتصادية المتبعة فى مصر على النسق السكانى السائد فيها ، أو فى مجال استجلاء بعض السمات الرئيسية لهذا النسق . وكان تقدير المركز أن مثل هذا الكتاب سوف يجد طريقة ، طال الوقت أو قصر،

بين المراجع الهامة التى تتناول هذا الموضوع فى المكتبة العربية، وأن عددا من المفاهيم وأساليب التحليل الرائدة الواردة فيه لن تلبث أن تصبح جزءا لاغنى عنه من الزاد الفكرى لكل باحث فى موضوعه ، أو حتى للقارئ أو الممارس العام المعنى بان يثقف نفسه على نحو جاد حول قضايا وطنه المتصله بالسكان والتنمية .

لكن طرأ فى الفترة الاخيرة ، وتحديدا فى شهر أغسطس ١٩٩٤ ، أى قبل شهر واحد فقط من انعقاد مؤتمر القاهرة الدولى للسكان والتنمية، مادعا المركز إلى بذل جهد خاص لكى يصل هذا الكتاب إلى القراء قبل انعقاد المؤتمر، أيا كانت التكلفة الإضافية لهذا النشر المتعجل ، ورغم أن التعجيل لايفسح المجال لتحديث البيانات الإحصائية الواردة به ، وهى على أية حال إحصاءات تستمد أهميتها من تعبيرها عن اتجاهات عامة لاتزال هى السائدة حتى وقت صدور الكتاب ، لا من دقتها أو حداثتها ، شأنها فى ذلك شأن الغالبية العظمى من الاحصاءات السكانية الخاصة بالعالم الثالث .

(١)

فمن جهة، أدى الانفلات والغموض المتعمد فى التعريفات الواردة فى وثائق المؤتمر لما سمى بالحقوق والحريات الفردية وفى بيان مفرداتها ، وخاصة مايتصل منها بالجنس والتناسل، إلى ماأعتبره الكثيرون من رجال الأديان وعلمائها وبعض قادة الفكر والرأى فى مختلف انحاء العالم المتقدم والمتخلف على حد سواء صداما مباشراً أو غير مباشر مع المعتقدات الدينية، وتجريفا خطيرا للثابت المستقر من القيم الخلقية، وتهديدا للأسس التى يقوم عليها، أو ينبغى أن يقوم عليها، أى مجتمع سوىّ ، كل ذلك على النحو الذى يعرفه من تابع الفتاوى والتحريمات والمناقشات الحامية التى دارت حول هذا الموضوع فى مصر والخارج. كذلك استشف عدد من الكتاب فى هذا الانفلات والغموض فى تعريف الحقوق والحريات محاولة من الغرب ، وبوجه خاص الولايات المتحدة الامريكية، لفرض بعض أنماط السلوك والقيم السائدة أو التى أصبحت مستساغة أو مقبولة فى تلك المجتمعات على مجتمعات أخرى تنفر منها أو تؤثمها.

وكان خيرا أن يثور الجدل حول ذلك جميعه ويحتدم. ولكن التركيز الفائق فى الصحف المصرية على الجانب الخاص بالقيم والسلوكيات الفردية ، الذى كاد يختزل موضوع السكان والتنمية إلى "حوار مشتعل بين من يرون الدنيا كلها جنسا ومن لايرون الدين إلا من باب

الجنس" وفقا لتعبير الدكتور محمد محمود الإمام الموفق[1]، قد صرف الأنظار عن مسائل أخرى بالغة الأهمية.

لقد نوقشت القيم والسلوكيات المتصلة بالجنس والتكاثر كما لو كانت منعزلة تماما عن القيم والسلوكيات المجتمعية الأخرى ، ونوقشت هذه وتلك كما لو كانت منعزلة عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة فى المجتمع . بعبارة أخرى ، لكى استخدم اصطلاحاً علميا منضبطا يتردد كثيرا فى أبحاث هذا الكتاب : كما لوكانت القيم والسلوكيات الفردية المتصلة بالجنس والتكاثر منعزلة عن "النسق السكانى" الذى يشمل ، ضمن مايشمل ، العوامل المؤثرة على معدلات الخصوبة والوفيات ومستويات الصحة والتعليم والإسكان وأنماط كسب العيش ومدى الاطمئنان إلى استقرار مصادره أو تقلبها، وعوامل الشعور بالأمن بالنسبة للمستقبل وخاصة فى مواجهة الشيخوخة أو العجز أو المرض، وأهمية العزوة الأسرية أو القبلية كعامل أمن أو طمأنينة، بالتقابل مع النظم الاجتماعية الحديثة التى تنقل هذه المهام إلى الدولة والمجتمع ، وغير ذلك ، وكما لو كان **"النسق السكانى"** بدوره منعزلا عن ، **"النسق الاقتصادى الاجتماعى العام"** الذى تحدده علاقات الملكية السائدة فى المجتمع وأنماط الإنتاج المتفرعة عنها ومستويات التقدم التكنولوجى والعلمى والمعرفى المرتبطة بكل نمط ، وعلاقات التراتب أو التداخل القائمة بين هذه الأنماط وأشكال توزيع الثروة والدخل وأساليب أكتسابهما، وعلاقات التعاون أو الصراع القائمة بين الطبقات والقوى التى يتكون منها المجتمع، ودور الدولة فى التخفيف من حدة الصراعات الاجتماعية أو فى زيادة تفاقمها، وغير ذلك.

وقد أثريت المكتبة العربية منذ عشر سنوات بدراستين عاليتى القيمة فى موضوع السكان، تناولتا بالعرض والتحليل ضمن ماتناولتاه هذا المفهوم الجوهرى الحاكم: **مفهوم النسق السكانى كنسق فرعى شديد الارتباط والتأثر بالنسق الاقتصادى الاجتماعى العام بأبعاده المحلية والدولية** ، إحداهما - على ايجازها - عميقة متنوعة ، هى دراسة " السكان والتنمية فى الوطن العربى للدكتور نادر فرجانى"[2] ، والأخرى هى سفر الدكتور رمزى زكى الشامل المبدع فى "المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة "[3] ورغم وجود هاتين الدراستين فى متناول الباحثين والدراسين فقد بقى الفكر

الرسمى المصرى المرتبط بالمؤسسات الدولية وهيئات المعونة الأجنبية ، والأبحاث الجامعية المطبوعة بطابع الاقتصاد المبتذل السائد فى الجامعات الأمريكية ومعاهد "الدراسات التنموية"، بعيدين عن إدراك القيمة العلمية العالية لهذا المفهوم وقاصرين عن استخدامه كأداة جوهرية من أدوات التحليل العلمى والكشف عن الحلول السليمة للمشاكل الاجتماعية(٤).

وأسهم هذا العجز فى غياب النظرة العلمية عن المناقشات المتصلة بقضايا السكان والقيم والسلوكيات المتصلة بالجنس والتكاثر، وعلى سبيل المثال فقد بدا فى الكثير من المناقشات التى تتناول تفشى الأسر الأحادية القطب (الأم أو الأب فقط) فى المجتمع الأمريكى وانتشار الولادات غير المسبوقة بزواج شرعى وحمل المراهقات غير المتزوجات كما لوكان ذلك المجتمع قد تخبطه فجأة مس من الجن أو كما لوكان معيبا من أول الامر بآفات خلقية يتفرد بها عن سائر مجتمعات العالم ، وذلك بدلا من تناول الموضوع بشكل علمى يرى فى تفكك الروابط الأسرية فى هذا المجتمع ، وعلى ذلك النحو اليائس ، مظهرا من مظاهر الأزمة العامة لنظام اقتصادى اجتماعى يتميز بالفردية المفرطة والتفتت المجتمعى وباستشراء الفوارق الواسعة فى الدخل وفى ملكية أصول الثروة وفرص التعليم والعمالة والحصول على الخدمات الصحية والسكنية والتمايز والقهر الطبقى والعنصرى والتراجع المتزايد لدور الدولة الاجتماعى.

ونتيجة لهذا القصور فى الفهم ، لم يعد من الغريب أن تنشأ فى مصر فئات واسعة من الدعاة السياسيين وغير السياسيين الذين- دون وعى منهم بأى تناقض فكرى -يقدمون المجتمع الأمريكى كمثل يحتذى فى التنظيم الاقتصادى الاجتماعى ويشجبون فى الوقت ذاته مظاهر "التفسخ الخلقى والقيمى" التى يرونها شائعة فيه . وبالمقابل - فذلك هو الجانب الآخر لهذا القصور الفكرى - استشرت لدينا مدرسة فكرية سياسية لاتكتفى بأن تجعل من التزايد السكانى الأساس الذي ترد اليه كافة المشاكل الأخرى كالفقر والبطالة والتدنى المتزايد فى الخدمات العامة...الخ وأنما تتصور-أو على الاقل تروج - لفكرة أن هذه المشكلة يمكن أن تجد حلولا طبية ، قائمة على تحديد النسل والدعوة المكثفة له، دون أن تضع موضع التساؤل والمحاكمة النسق الأقتصادى الأجتماعى العام السائد الذى يحكم فى نهاية الأمر، وأيا كانت التعرجات الجزئية أو المؤقته ، توجهات النسق السكانى الفرعى: بمعدلات زيادته، وخصائصة التعليمية والثقافية والصحية ونواحى نشاطه الانتاجى ومعدلات انتشار البطالة فيه، وحركات هجرته الداخلية والخارجية ، وغير ذلك .

والميزة الكبرى للأبحاث التى يضمها كتاب السكان والتنمية فى مصر ، وبوجه خاص أبحاث الدكتورة نادية رمسيس ، هى أنها لاتقتصر على الاهتداء بمفهوم النسق السكانى كنسق فرعى وثيق الأرتباط بالنسق الأقتصادى الاجتماعى الكلى ومترتب عليه ، لكنها أيضا تطبقها تطبيقا خلاقا على مجتمعات العالم الثالث حيث، وفقا لتعبير الدكتورة نادية "أدى تقسيم العمل الدولى الحالى إلى تخصص تلك الدول فى الأنشطة الإنتاجية التقليدية..وتعتمد الدول النامية على عدة أنماط متداخلة ، يتداخل فيها بعض الأنماط الحديثة(سواء كانت رأسمالية أواشتراكية) وأنماط إنتاجية تقليدية (أو ماقبل رأسمالية) ويؤدى هذا التداخل المعقد لعدة أنماط إنتاجية فى دول العالم الثالث إلى نوع من هيكلة الفوارق الاقتصادية الاجتماعية داخل الدول النامية. ويعتبر هذا الهيكل هو المسئول عن إفراز هيكل سكانى مختلف من حيث السمات والخصائص عن النسق السائد فى الدول المتقدمة".

وتستخدم الدكتورة نادية هى وزميلها هذا المنهج فى دراسة تطور الظواهر السكانية المختلفة وفقا لتتابع المراحل التى مر بها تطور المجتمع المصرى وفى بيان أثر هذه التطورات على تشكيل السياسات القومية للسكان، وبوجه خاص التغير الخطير الذى طرأ على أولويات هذه السياسة فى عام ١٩٨٦، والذى تمثل فى التراجع عن المدخل التنموى لحل مشكلة السكان والتسليم بضرورة معالجتها فى إطار مترابط مع المشكلات الاقتصادية والإجتماعية المؤثرة فيها من خلال خطة قومية شاملة ، إلى التركيز على أساليب تنظيم الأسرة كأساس لسياسة الدولة فى مواجهة المشكلة السكانية. وغير خاف عن الأفهام ارتباط هذا التحول بالتحولات الكبرى التى طرأت على المجتمع المصرى والارتباطات الخارجية للدولة المصرية فى عقد الثمانينات.

(٢)

ذلك يتأدى بى إلى العامل الثانى الذى دعا إلى التعجيل بإصدار هذا الكتاب ، لكى يطرح أمام المتابعين لمؤتمر القاهرة الدولى للسكان والتنمية رؤيا أخرى تخالف الرؤيا التى يسعى هذا المؤتمر إلى تسريبها. ففقط عندما انتقلت فى أغسطس ١٩٩٤ وثائق المؤتمر إلى خارج الدوائر المحدودة التى شاركت فى إعدادها أو التى دعيت إلى المساهمة فى أعمال المؤتمر، بدأت الأمور تتكشف عن حقيقة هامة لم يكن من السهل التثبت منها قبل

القراءة المتمعنة لهذه الوثائق ، وقبل التمييز - فى هذه القراءة - بين الرسالة الأساسية الموجهة التى تحملها تلك الوثائق وتعرضها فى أشكال وصور مختلفة بقدر ماهى متعددة،وتسعى إلى فرضهاعلى البلدان النامية ، وتزودها بالوسائل والآليات التى تكفل نفاذها ، وبين العبارات الجميلة البراقة التى لم يعد يقصد بها سوى التعمية والتحلية .

هذه الحقيقة هى أن مؤتمر القاهرة الدولى لايمثل امتدادا طبيعيا للمبادئ والمفاهيم والتوصيات التى توافقت عليها بلدان وشعوب العالم فى المؤتمر الدولى الأول للسكان المنعقد فى بوخارست عام ١٩٧٤ ، والتى عبرت وقتئذ - ولاتزال - عن أرقى وأدق ماوصل إليه الفكر العلمى الإنسانى فى قضايا السكان والتنمية وأوجه الارتباط بينها والأساليب السليمة الفعالة لفض الاشتباك الذى قد ينشأ فى حالات محدودة بينها، وإنما - على العكس - تمثل الوثائق الرسمية المطروحة على مؤتمر القاهرة ردة عن ذلك كله وانقلابا عليه، وعودة الى المفاهيم القديمة المنبوذة التى تحصر المشكلة أساسا فى تزايد السكان، وتركز الحل ، أكثر ماتركزه ، فى تحديد النسل بالوسائل الطبية المدججة بحملات الإعلام القوية الممولة عالميا ومحليا. وكدأب كل الثورات المضادة ، يتم تسريب هذه التوجهات الجديدة تحت أعلام الحقوق والحريات الفردية. وقد بينت فيما تقدم كيف أدى الانفلات والغموض فى تعريف بعض هذه الحقوق إلى تفجير معارك جانبية حامية صرفت الانظار عن القضايا الجوهرية التى يثيرها موضوع السكان والتنمية ، وقد كان هذا الالتفاف حول جوهر الموضوع من أمضى أسلحة الثورة المضادة التى يمثلها مؤتمر القاهرة. وعلى المستوى الفكرى ، فقد استخدم محررو هذه الوثائق أسلحة أخرى لا تقل فجاجة، يعنينى أن أشير منها هنا إلى أمرين ، أحدهما هو انتزاع الحقائق بشكل تحكمى من سياقها التاريخى لكى تعطى انطباعا يخالف دلالتها الحقيقية ، والثانى هو البعد عن التزام المنهج العلمى فى تحليل المشاكل الاجتماعية المعقدة:

بالنسبة لمخططى وثائق هذا المؤتمر ودعاته، وفى الحقيقة لما يسمى "بالمشكلة السكانية" التى سيطرت على الفكر التنموى الغربى كلما تعرض فى العقود الاخيرة لقضايا العالم الثالث، فإن العالم قد خُلق فى عام ١٩٥٠ مدموغاً بعلامة ميلاد مميزة لافكاك منها هى التمايز بين قسميه المتقدم والنامى.

وباتخاذ عام ١٩٥٠ سنة بدأ الحسابات، اصبح من السهل بيان أنه بينما كان السكان فى البلدان المتقدمة ينمون بمعدلات تتناقص باضطراد، بدءا من معدل نمو متواضع هو ١٫٢٨٪ فى عام ١٩٥٠ إلى آخر أكثر تواضعا، هو ٠٫٨٦٪ فى عام ١٩٧٥ ، ينخفض إلى ٠٫٥٤٪ حوالى عام ١٩٩٥ لكى يهبط، فيما هو مقدر ، إلى مجرد ٠٫٣٨٪ فى عام ٢٠١٥ ، فإن معدلات نمو السكان فى مجمل البلدان النامية قد ارتفعت بدلا من أن تنخفض ، من ٢٫٠٤٪ فى عام ١٩٥٠ إلى ٢٫٣٨٪ فى عام ١٩٧٥. ثم عندما اتجهت بعد ذلك إلى الانخفاض عن هذا المعدل العالى فقد كان ذلك بتباطؤ ملحوظ ، يصل بها إلى ٢٫٠١٪ فى عام ١٩٩٥ ثم إلى ١٫٤٤٪ فى عام ٢٠١٥ - أى إلى معدل يكاد يصل إلى أربعة أضعاف معدل النمو السكانى فى البلدان المتقدمة فى ذلك العام . وبالنسبة لقسم خاص من البلدان النامية يسمونه البلدان الأقل نموا ويتكون فى الأغلب من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإن سلوكها السكانى بالغ السوء : فمن معدل نمو يصل إلى ١٫٩٩٪ فى عام ١٩٥٠ يقفز هذا النمو الى ٢٫٤٧٪ فى عام ١٩٧٥ ويتابع الصعود إلى ٢٫٩٤٪ فى عام ١٩٩٥، ولايبدأ فى الهبوط المتمهل إلا قرب نهاية القرن، ليصل إلى ٢٫٣٩٪ فى عام ٢٠١٥ ، اى بما يجاوز ستة أضعاف النمو السكانى فى البلدان المتقدمة فى ذلك الوقت.

وبطبيعة الحال فإن هذه النسب هى متوسط معدلات النمو السنوى. وحتى لايخطئ القارئ غير المتنبه فهم الدلالة المروعة لهذه الأرقام الصغيرة، فقد أصبح من الشائع فى وثائق المؤتمر وأوراق الدعاية الصادرة عنه ترجمتها إلى نتائج أكثر قرعا للأسماع . إنها تعنى أنه بينما ينمو سكان البلدان الاقل نموا بمقدار خمسة أضعاف فى ٦٥ عاما ، من ١٩٤ مليونا فى عام ١٩٥٠ إلى ٩٧٩ مليون فى عام ٢٠١٥ ، وينمو سكان البلدان النامية بحوالى أربعة أضعاف فى الفترة ذاتها ، من ١٦٨٤ مليون فى عام ١٩٥٠ إلي ٦٢٤٢ مليون في عام ٢٠١٥، فإن سكان البلدان المتقدمة سوف يجاوزون بالكاد في عام ٢٠١٥ مرة ونصف مرة حجمهم في عام ١٩٥٠ - من ٨٣٢ مليون إلي ١٣٦٦ مليون.

إن الرسالة التي تحملها هذه الارقام المنتقاة واضحة، لا تمل وثائق مؤتمر القاهرة تكرارها بمختلف الصور: إذا كان سكان العالم سوف ينمون في المستقبل القريب (رغم بعض التفاؤل في تقدير احتمالات انخفاض معدلات المواليد) إلي ثلاثة أضعاف حجمهم في ١٩٥٠ - من ٢٥١٦ مليون إلى ذلك العام إلى ٧٦٠٩ مليون في عام ٢٠١٥ أو، وتلك صورة أخري

للتعبير عن الفكرة ذاتها - إذا كانت إضافة بليون جديد إلي عدد سكان العالم يحتاج إلي عدد أقل فأقل من السنوات : ٣٣ عاما بين ١٩٢٧ و ١٩٦٠، ثم ١٤ عاما بين ١٩٦٠ و ١٩٧٤، ثم ١٣ عاما ليصل سكان العالم إلي ٥ بليون في ١٩٨٧ ثم ١١ عاما ليصل إلي ٦ بليون في ١٩٩٨، وهكذا وهكذا - إذا كان ذلك الطوفان السكاني يوشك أن يغرق العالم في خلال سنوات قلائل، فلا مجال للشك في أن سكان العالم الثالث هم المسئولون عن هذه الكارثة «الكونية». ذلك استخلاص أول من الأرقام ، المزجاة، سرعان ما يصحبه استخلاص آخر يعبر عنه بقدر أكبر من التحوط والصياغات الملتفة، لكن لا مجال للالتباس في فهم مضمونه الحقيقي، هو أن البلاد النامية فقيرة وستظل تواجه المزيد من الفقر بسبب النمو العالي لسكانها وطالما بقيت عاجزة عن التحكم السريع في هذا النمو، وأن أحد الأسباب الرئيسية لارتفاع مستوي المعيشة في البلاد المتقدمة هو انخفاض معدلات النمو السكاني فيها.

وسوف أترك مؤقتا الاستخلاص الثاني جانبا لكي أعرض أولا لظاهرة الطوفان السكاني المعاصر: فما هو الجديد في أمره؟ وما هو المفزع؟

لقد أشرت منذ لحظات إلي أهمية اختيار عام ١٩٥٠ لبدء حسابات التزايد السكاني في العالم. وبالنسبة لكاتب هذه السطور فقد كان لهذا العام أهمية أخري مرتبطة أيضا بموضوع السكان. في ذلك العام كنت قد انتهيت من دراسة الظاهرة السكانية علي المستوي العالمي كجزء من دراسة نظرية أعم عن «التنمية الاقتصادية في البلدان غير النامية في إطار الاقتصاد العالمي»، وخلصت إلي وجود دورة سكانية تاريخية تتكون من خمس مراحل مرت بها البلدان المتقدمة، وسُلَّم سكاني يتكون أيضا من خمس مراتب أو درجات ، كل درجة منها تماثل في خصائصها السكانية (معدل المواليد والوفيات والزيادة السكانية وأسباب التغير في كل منها...الخ) إحدي المراحل الخمس التي مرت بها البلدان المتقدمة، ويقف علي كل واحدة من هذه الدرجات بعض بلدان العالم، بحيث يبدو لمن يتأمل ماضي البلدان المتقدمة، وحاضر بلدان العالم متقدمها ومتأخرها كما كان يتراءي في عام ١٩٥٠، ويربط بين ذلك كله وبين اسباب التغير السكاني، كما لو كانت هناك دورة تاريخية طبيعية تشمل بلدان العالم جميعا، مع بعض التفاوت الزمني من بلد لآخر، وتصعد بها علي ذلك السلم السكاني درجة بعد الأخري.(٧)

بإيجاز شديد، كانت مراحل الدورة السكانية التي مرت بها بلدان العالم المتقدم (كما سميتها في عام ١٩٥٠) تتابع علي النحو الآتي:

١- مرحلة التوازن العالي أو المالتسي: (نسبة إلي مالتس، صاحب النظرية التشاؤمية الشهيرة في السكان التي خرج بها علي العالم في نهاية القرن الثامن عشر) وتتميز بوجود معدل عال لكل من المواليد والوفيات، ويقترب كل من المعدلين من الآخر بحيث يؤدي التوازن بينهما إلي ثبات نسبي في حجم السكان عبر فترات طويلة من الزمن، قد يتغير بالزيادة او النقص وفقا لعوامل متعددة كالتقدم البطيء في الفنون الانتاجية، واكتشاف الاراضي الجديدة أو الحروب والكوارث الطبيعية.. الخ..، لكن المحصلة العامة هي النمو البطيء في سكان العالم بوجه عام، وسكان أية منطقة بذاتها. وتمتد هذه المرحلة من فجر التاريخ الانساني حتي القرن الثامن عشر.

٢- مرحلة التزايد العالية: وتتميز هذه المرحلة بإرتفاع مبدئى فى معدل المواليد، حتى عن المعدل العالى الذى كان سائدا فى المرحلة السابقة، وبأتجاه أكيد فى معدل الوفيات نحو الإنخفاض وهبوطه إلى مستويات غير مسبوقة، بسبب تقدم العلوم الطبية وتحسن الصحة العامة ثم ارتفاع مستويات التغذية. والنتيجة هى حدوث ارتفاع مضطرد فى معدلات الزيادة السكانية، قد يتحول إلى مايشبه الفيضان السكانى، وتمتد هذه الفترة فى بلدان أوروبا الغربية من بداية القرن الثامن عشر حتى العقد الثامن من القرن التاسع عشر.

٣ - مرحلة التزايد المنخفضة : وتتميز هذه المرحلة بإتجاه أكيد، للمرة الأولى فى التاريخ، فى معدل المواليد نحو الإنخفاض، مع استمرار معدل الوفيات - الذى يبقى دائما أقل من معدل المواليد - فى الإنخفاض. والنتيجة هى استمرار السكان فى هذه المرحلة أيضا فى النمو بمعدلات قد تكون شديدة الإرتفاع فى أول الأمر وتؤدى أيضا إلى فيضان سكانى، لكنها بدورها لاتلبث أن تأخذ فى الإنخفاض تبعا لضمور الفوارق بين معدلات الوفيات والمواليد. وتمتد هذه المرحلة من العقد الثامن من القرن الماضى حتى الوقت الحاضر في أغلب البلدان المتقدمة.

والعنصر الجديد الحاسم، على المستوى التاريخي، فى هذه المرحلة هو تلك المؤثرات التى أدت إلى **الإنخفاض المتزايد فى معدلات المواليد، وبشكل مضطرد**،لأسباب قد يكون منها ارتفاع سن الزواج وتقدم المعلومات الطبية المرتبطة بطرق تحديد النسل، لكنها فى النهاية ترجع إلى التغيرات التى طرأت على هيكل التنظيم الاقتصادى والاجتماعى فى هذه المجتمعات ثم على القيم السائدة فيها ، ومن أبرز نتائجها تضاؤل أهمية العائلة كوحدة اقتصادية تحتاج إلى عمل الأطفال والأحداث، وانخفاض مستوى وفيات الأطفال، وانتشار التعليم الإلزامى للأولاد والبنات وامتداد سنواته، وانتشار نظم التأمين ضد العجز والمرض والشيخوخة، والإنتقال من العمل الريفى إلى العمل الحضرى، وتحول المرأة المتزايد إلى قوة عمل منتجة خارج المنزل مصحوبا فى كثير من الأحوال بارتفاع مركزها الأدبى والاجتماعى وغير ذلك. وواضح ارتباط هذه العوامل بالتحول فى أنماط الإنتاج السائدة وباصطحاب هذا التحول بارتفاع فى المستوى العام للمعيشة. **بعبارة أخرى فإن هذا النسق السكانى الجديد تاريخيا مترتب تماما على التحول فى النسق الاقتصادى والاجتماعى الذى حدث فى البلدان الغربية وبالتطورات التى طرأت على هذا النسق فى اتجاه تحسين مستوى معيشة الطبقات الشعبية.**

٤ و ٥ : مرحلة التوازن المنخفض ومرحلة التناقص السكانى : هنا يستمر معدل المواليد فى التناقص مع الثبات النسبى فى معدل الوفيات عند مستوى شديد الإنخفاض. ويستمر حجم السكان فى النمو بمعدلات أقل فأقل حتى يصل إلى مايشبه الثبات عندما يتقارب المعدلان. ويسمى بالتوازن المنخفض إشارة إلى انخفاض معدل الوفيات، لكنه يتحقق عند مستوى عال للمعيشة. فإذا استمر معدل المواليد فى الإنخفاض إلى مادون ذلك اتجه حجم السكان إلى الإنخفاض. وقد مرت بعض بلدان أوروبا فى مرحلة مابين الحربين أو بعدها بهاتين المرحلتين، وعاد بعضها بعد ذلك إلى التزايد أو التوازن المنخفضين لأسباب مجتمعية متعددة.

فلنقارن الأن هذه المراحل المتعاقبة تاريخيا بصورة آنية ثابتة لأوضاع **"السلّم السكانى"** فى عام ١٩٥٠: على الدرجة الأدنى من السلم السكانى، تلك التى تعادل مرحلة التوازن العالى أو المالتسى، كانت تقف بعض بلدان العالم الثالث فى عام ١٩٥٠ مثل الصين وإيران

وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء، وبعض بلدان أمريكا الجنوبية. وكان عدد آخر، كبير الحجم والعدد نسبيا، قد انتقل إلى الدرجة الثانية المعادلة لمرحلة التزايد السكانى العالية مثل الهند فى أسيا وشمال أفريقيا - بما فى ذلك مصر وعدد آخر من بلدان أمريكا الجنوبية. وعلى الدرجة الثالثة المقابلة لمرحلة التزايد السكانى المنخفضة، والتى يتجه فيها كل من معدل المواليد والوفيات إلى الإنخفاض بنسب متفاوته، كانت تقف اليابان وبلغاريا ورومانيا وإيطاليا وأسبانيا وشيلى والأرجنتين. أما الدرجتان الرابعة والخامسة المقابلتان للمرحلتين الرابعة والخامسة، والمتميزتين بالإنخفاض الشديد - بالمقارنة، مع المراحل السابقة - فى معدلات المواليد والوفيات والتقارب المتزايد بينهما، فقد كانت تقترب منهما بلدان أوروبا الغربية وشمال أمريكا واستراليا.

والمتتبع لهذه الدورة السكانية منذ منتصف القرن الحالى حتى الآن، يستطيع أن يستشف حركة انتقال تصاعدى مستمرة على السلم السكانى. فليس هناك الأن (فيما عدا استثناءات خاصة لظروف محددة مثل الحرب الأهلية فى رواندا) بلد واحد يقف على الدرجة الأولى - عند مرحلة التوازن المالتسى. والغالبية العظمى من البلدان التى كانت تقف فى أوائل الخمسينات على الدرجة الثانية للسلم السكانى، ومنها مصر، قد انتقلت بحسم إلى الدرجة الثالثة. وبعض من كان يقف فى الخمسينات على الدرجة الثالثة من السلم، مثل بلدان أوروبا الجنوبية، قد انتقل الآن إلى الدرجة الرابعة، الأمر الذى يكاد يوحى بوجود دورة سكانية عامة تنتقل خلال مراحلها المتتابعة، على تفاوت فى الزمن، مختلف بلاد العالم، لو تحققت لبلدان العالم الثالث أسباب الإرتفاع بمستوى معيشة الشعوب فيها، على نحو ماتحقق لبلدان العالم المتقدم فى الماضى.

هذا الإيحاء هو الذي دأب على نفيه الفكر السائد فى الغرب حول قضايا التنمية فى العالم الثالث، هذا إذا لم يتجاهل كلية ظاهرة " الدورة السكانية" ودلالاتها، وهو يستقوى على هذا النفى، بحجج وذرائع متعددة استخدمت فى زمن مالتس ومن بعده عندما كان الأمر يتعلق فى أواخر القرن الثامن عشر ثم فى القرن التاسع عشر بتبرير المستوى البائس الذى كانت تعيش فيه الطبقات الشعبية، وخاصة الطبقة العاملة، فى البلدان المتقدمة، وتحميلها مسئولية هذا البؤس بدعوى عجزها عن التحكم فى تكاثر أعدادها. والتشابة هنا واضح، ولافت حقا

للنظر، بين الموقف الفكرى للقوى الرجعية على المستوى القومى فى القرن التاسع عشر إزاء البؤس الذى كانت تعيش فيه الطبقات الشعبية والأسباب التى كان يعزى إليها هذا البؤس، وبين الموقف الفكرى لهذه القوى على المستوى العالمى فى القرن العشرين إزاء البؤس الذى تعيش فيه شعوب العالم الثالث والأسباب التى يعزى إليها. وقد أصبح يضاف إلى الحجج القديمة البالية، من نوع قانون الغلة المتناقضة الذي يحكم على البشر بالحصول على احتياجاتهم من موارد طبيعة أكثر فأكثر شحاً كلما زادت أعدادهم، والتأثير السلبى لزيادة السكان على عمليات التراكم اللازمة لتزويد الأيدى العاملة بأدوات العمل التى يعملون عليها وبالمرافق العامة المكلفة اللازمة لانتظام حياتهم، أضيف إلى ذلك كله حججا مستجدة مثل استنفاد السكان المتزايدى العدد للموارد الطبيعية غير المتجددة، ومثل الأخطار العاجلة الناشئة عن تلوث البيئة لو قدر لشعوب العالم الثالث الفقيرة بأعدادها الغفيرة أن تدخل عصر الصناعة والإستهلاك العالى.

ويطول الحديث لو عرضت هنا لهذه الحجج والذرائع بالبسط والدحض، ولاأظننى فى حاجة إلى ذلك ، ففى أدبيات التنمية والسكان الصادرة من علماء العالم الثالث الأكثر وعيا بظروف عصرهم وبلادهم مايغنى عن كل إضافة[٨].

وليس ثمة شك فى أن ظروف وإمكانيات النمو الاقتصادى فى بلدان العالم الثالث تختلف اختلافا كبيرا عن ظروف النمو فى الغرب، تلك الظروف التى صحبها بعد فترة طالت أو قصرت ارتفاع ملحوظ فى مستوى المعيشة كان هو العامل الأول فى اتجاه معدل المواليد، ومن ثم معدل نمو السكان، إلى الهبوط فى هذه البلدان.

وبعض أوجه هذا الإختلاف إيجابى يقف فى صف شعوب العالم الثالث، وعلى سبيل المثال فإن الثورة العلمية التكنولوجية الجبارة التى يشهدها عالمنا المعاصر، لو أتيح للعالم الثالث اللحاق بها وتمثلها وتطويرها وفقا لظروفه واحتياجاته، أقل كلفة وأعلى عائدا من مراحل التطور الصناعى التدريجى التى مرت بها بلدان العالم الأول فى الماضى. لكن الفكر الغربى يندر أن يلتفت إلى هذا العامل الحاسم.

وهو أقل التفاتا إلى عامل آخر، يقف هذه المرة على الجانب السلبى الذى يثقل كاهل بلدان العالم الثالث. فهذا الفكر، فى أغلبه، ينكر الظاهرة الاستعمارية فى الماضى وما أدت إليه من

إثراء سريع على حساب العالم الثالث ساعد النمو السكاني في الغرب على الانتقال السلس الميسر نسبيا من مرحلة التزايد السكاني العالية إلي مرحلة التزايد المنخفضة ثم مرحلة التوازن المنخفضة، بقدر ماينكر أيضا ذلك الفكر الظاهرة الإستعمارية في الحاضر التي تجعل مثل هذا الانتقال بالنسبة للبلدان النامية أمرا شديد المشقة، بحكم الاستنزاف المستمر - من خلال الطرق والأساليب المعروفة - للفائض الذي كان يمكن أن يستثمر في عمليات التراكم المادي والمعنوي اللازمة للارتفاع بمستوى المعيشة.

(٣)

ورغم استماتة الفكر الغربي - والدوائر والمصالح التي يعبر عنها هذا الفكر - في الدفاع عن مواقفه المتخلفة، فقد أتى وقت بدا فيه كما لو قدر للأفكار العلمية ذات الطابع الإنساني الغلبة. كان ذلك في الستينات والسبعينات، وقت تصاعد حركات التحرر الوطني في قارات العالم الثلاث المغلوبة على أمرها، وانتقالها من انتصار إلى انتصار آخر، وإحرازها نتيجة لذلك نفوذا معنويا وفكريا مكنها من ترجمة حقوقها وأمالها المشروعة إلى مواثيق وإعلانات وخطط عمل دولية، منها خطة العمل العالمية لتطبيع العلم والتكنولوجيا في مجال التنمية، وبرنامج العمل المتوافق لتقدم المرأة، واستراتيجية التنمية الدولية لعقد الأمم المتحدة الثاني للتنمية والدولية، وإعلان إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد وبرنامج العمل الكفيل بتحقيقه. وميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول. وفي غمار هذه الأنتصارات الفكرية المتتالية، صدر عن مؤتمر بوخارست العالمي للسكان الذي انعقد في عام ٩١٧٤ -"خطة العمل العالمية للسكان" التي أعلنت ضمن ماأعلنته[٩] .

-"أن البشر هم المصدر الذي الذي لاينفد للإبداع ، وعامل مقرر للتقدم"

-"أن أساس الحل الفعال لمشاكل السكان هو، قبل كل شئ ،التحول الاقتصادي الاجتماعي"

-"أن السياسات التي تستهدف التأثير على الأتجاهات السكانية لاينبغي أن تعتبر بديلا عن سياسات التنمية الأقتصادية الاجتماعية، إنما هي جزء لايتجزأ منها..."

-" أن التدبر في المشاكل السكانية لايمكن ن يختزل إلى تحليل الاتجاهات السكانية فقط".

وينبغي أيضا أن يبقى ثاتبا في الذهن أن الوضع الحالي للبلدان النامية يجد أصله في عمليات التطور الاقتصادي الاجتماعي غير المتكافئ التي قسمت الشعوب منذ بدء العصر

الحديث . ذلك الجور لايزال قائما، ويزيده كثافة غيبة العدالة عن العلاقات الاقتصادية الدولية ، بما يترتب عليها من تفاوت فى مستويات المعيشة".

-"أن الهدف الأساسى من التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، التى تكون الأهداف والسياسات السكانية جزءا لايتجزأ منها ،هوتحسين مستويات معيشة الشعب ونوعية حياته،فالبشر،من بين كل ما فى العالم ، هم الأعلى قيمة، ومعرفة الإنسان وقدرته على السيطرة على نفسه وبيئته ستستمر فى النمو،وبالإمكان أن يجعل مستقبل البشرية مشرقا إلى مالانهاية"

-"إن التنمية الحقة لايمكن أن تحدث فى غياب الاستقلال والتحرر الوطنى"

(٤)

لقد أطلت بعض الشئ فى الاقتباس المتتابع من هذه الوثيقة ،لكن هذه الإطالة لايمكن أن تغنى عن القراءة المتأنية لكل فقرة ،بل كل جملة وكلمة فيها، ،فهى تكون كلا متكاملا تسرى فيه،منذ البدايات التاريخية والفكرية حتى النهايات الايضاحية والتطبيقية، روح علمية صريحة وصارمة،لكن يضا إنسانية متفهمة ومتعاطفة مع كل ماتخفق به قلوب البشرمن آمال وتطلعات.

لكن زمن التحرر الوطنى والاجتماعى وآمال البشرية العراض فى التقدم والتنمية قد تغير إلى حين مقدور، ودلائل تغيره معروفة لاتحتاج إلى بيان .وهو لم يتغير بالأمس فقط ، عند الإعداد لمؤتمر القاهرة، لكن من سنوات عديدة . بدأ هذا التغيير ينعكس تباعا على تقارير المتابعة والتقييم التى تعدها الأمم المتحدة عن خطة العمل الدولية للسكان وظهر بوجة خاص فى مؤتمر المكسيك للسكان المنعقد فى عام ١٩٨٤ الذى أخذ يطور فكرة "التنمية المستدامة" والقاعدة الأصولية التى تقرر" أن كل حق يقابله بالضرورة واجب"، ليؤكد أن واجبات الافراد لاتنصرف فقط إلى غيرهم من البشر لكن أيضا إلى حقوق الإجيال القادمة ،مستخدما ذلك كله لكى يضع إلى جوار مبدأ الحق الأصيل لكل إنسان فى أن يختار بحرية ومسئولية عدد أبنائه،مبدأ أخر هو أن الحكومات يمكن أن تفعل الكثير لكى تساعد الناس على اتخاذ قراراتهم بروح المسئولية. وكان ذلك هو المفتاح الصغير الذى عن طريقه فتح الباب على مصراعيه لعهد جديد ووثيقة جديدة:وثيقة القاهرة التى يعتزم أن تحل محل وثيقة بوخارست. وثيقة طهرت من كل إشارة إلى جوهرية لاستقلال والتحرر الوطنى،

وأولوية التحول الاقتصادى والاجتماعى والجذور التاريخية لعملية التطور الاقتصادى الاجتماعى غير المتكافئ ،التى تفسر الحالى للبلدان النامية، وغيبة العدالة عن العلاقات الاقتصادية الدولية ومايترتب عليها من تفاوت فى مستويات المعيشة ،لكى يحل محل ذلك جميعه مبادئ أخرى أكثر انسجاما مع النظام العالمى الجديد ،لا كما تصوره رواد السبعينات، لكن كما يريده وارثو التسعينات ، فحولها الحقيقى العملى هو تحديد النسل لا التنمية.

لكن ذلك موضوع آخر يطول فيه الحديث ولايتسع له الوقت أو المجال،ويحتاج إلى بحوث متكاملة مستقلة تعرض لمختلف المواثيق وخطط العمل والاتفاقات الدولية الصادرة فى التسعينات ،مثل وثيقة البيئة"مؤتمر قمة الأرض ريودى جانيرو " ١٩٩٢" واتفاقية الجات، ووثيقة السكان الجديدة المعدة للصدور عن مؤتمر القاهرة ،ومؤتمر التنمية الاجتماعية القادم، كجزء من عمليات تقنين شاملة تحاول من خلالها دول الشمال ضبط حركة العالم الثالث وضمان انصياعه لمشرعها الكونى.

وإلى أن يتم هذا التقييم المتكامل ، يسعدنى أن أقدم بين يدى القارئ هذه الابحاث النظرية والتطبيقية التى تهتدى بمنهج ميثاق بوخرست ١٩٧٤ لابمنهج القاهرة الجديد

فوزى منصور

القاهرة فى ٢٥ اغسطس ١٩٩٤

الهوامش

١- مقال "غابت التنمية ..وحضر الجنس" صحيفة "العربى"، ٢٢أغسطس ١٩٩٤

٢- مجلة "المستقبل العربى" العدد ٦٧، سبتمبر ١٩٨٤

٣- فى سلسلة "عالم المعرفة" ، العدد ٨٤، ديسمبر ١٩٨٤ ، بوجه خاص فى الفصل الثامن

٤- كنت قد أشرت فى كتاب نشر فى ١٩٧٣-١٩٧٤ بعنوان "محاضرات فى مبادئ علم الاقتصاد السياسى للبلدان النامية، الجزء الأول ، القضايا والمنهج - قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج" صفحة ١٠٧-١٠٨ إلى أن "كل نظرية علمية للسكان تفترض دراسة كافة العوامل التى تحدد حجم السكان أو تؤثر على حركتهم بالزيادة والنقص ، كما تفترض

دراسة النتائج المترتبة على ذلك الحجم وتلك الحركة، وخاصة فيما يتعلق بإنتاج الأموال وتوزيعها . ومثل هذه الدراسة لايمكن فصلها عن النظام الاقتصادى الاجتماعى السائد لأن لكل نظام اقتصادى اجتماعى قانونه السكانى الخاص به" على أننى كنت قد أرجأت دراسة هذه العلاقة المتبادلة إلى مابعد دراسة تطور النظم الاقتصادية الاجتماعية فى قسم ثالث لم يستكمل ، واكتفيت فى الكتاب المتقدم الذكر بالعرض العام. فى الفصل الثالث من القسم الأول ، لنظرية مالتس ونظرية حدود النمو ، وفى الفصل الرابع من القسم الثانى ببعض جوانب العلاقة بين عمليتى التراكم والتزايد السكانى .

٥- انظر ، بوجه خاص ، الجزء الآخير من الفصل الثالث المعنون " النمو السكانى والسياسة السكانية"

٦- هذه الأرقام مستمدة من الجدول رقم (١) فى وثيقة الأمم المتحدة المعنونة
"Fourth Review and appraisal of the world population plan of Action, Item 4 of the provisional agenda"

٧- راجع رسالتنا فى الدكتوراه (غير المنشورة) المعنونة
Economic Development in Underdeveloped Countries wihin the Framework of an International Economy Edinburgh 1951.

الفصلين الأول والثالث .

أيضا فى موضوعى الدورة السكانية كتابى "محاضرات فى مبادئ علم الاقتصاد للبلدان النامية..." المرجع المتقدم الذكر، الفصل الثالث من القسم الأول .

٨- انظر، على سبيل المثال، مؤلف الدكتور رمزى زكى الذى تقدمت الاشارة إليه والمراجع الممتازة الأخرى المذكورة فيه، وقد عرضت بشئ من التفصيل لبعض جوانب هذا الموضوع ، وخاصة فيما يتعلق بموضوعى حدود النمو وعلاقة التزايد السكانى بالتراكم فى كتابى "محاضرات فى مبادئ علم الاقتصاد... " المرجع المتقدم الذكر،الفصل الثالث من القسم الأول والفصل الرابع من القسم الثانى (والكتاب غير متاح الآن فى الاسواق)
Untid Nations: Review and Àppraisal of the Wonld Population plan Action; ST/ESA/SER.A/71.

السكان والتنمية في مصر

مقدمة

يهدف هذا البحث الي دراسة تطور النسق السكاني في مصر في ضوء تطور النسق الاقتصادي ـ الاجتماعي العام .. ويبين هذا البحث مفهوم النسق السكاني علي أنه نسق فرعي من النسق الاقتصادي ـ الاجتماعي . وبالتالي ، من المهم في هذا المجال دراسة العلاقات بين النسق العام وخصائص النسق السكاني ، والتفاعلات بين النسقين . هذا ، وتؤدي سياسات التنمية الي تحورات في النسق الاقتصادي والاجتماعي ، وبالتالي في النسق السكاني ... ومن الملاحظ أن سياسات التنمية المتتابعة في مصر ، قد حدثت بعض القطاعات الإنتاجية ، بينما عجزت عن تطوير هيكل الاقتصاد ككل ، ومن ثم تتميز مصر (كما هو الحال في كثير من دول العالم الثالث) بتفاعل معقد بين عدة أنماط إنتاجية ، بين حديثة وتقليدية ... ويؤدي هذا التضافر في الأنماط الإنتاجية الي اختلال النسق السكاني وتفرده ببعض الخصائص مثل ارتفاع معدلات النمو السكاني وانخفاض الخصائص السكانية ، مما يترتب عليه استمرار حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي ، علي الرغم من الجهود التنموية التي بذلت في القرنين الماضيين .

وفي هذا الإطار ، ينقسم هذا البحث الي ثلاثة أجزاء رئيسية :

يتناول الجزء الأول إشكالية السكان والتنمية في مصر .. ويتكون هذا الجزء من فصلين . يدور الفصل الأول حول علاقة السكان بالتنمية كمقدمة نظرية ، تحدد كيفية التناول النظري لمشكلة السكان في مصر . بينما يتعلق الفصل الثاني بدراسة تطورات السياسة الاقتصادية في مصر وآثارها علي النسق السكاني .

أما الجزء الثاني من البحث ، فيتعرض للسمات الرئيسية للنسق السكاني في مصر . وفي هذا المجال ركزنا علي دراسة خصائص النمو السكاني في مصر ، مع مناقشة واسعة حول سياسات تنظيم الأسرة وآثارها علي نقص معدلات الخصوبة ، ثم تناولنا خصائص التوزيع السكاني (التوزيع النوعي والعمري والتوزيع الجغرافي) وأخيرا تعرضنا بالتفصيل الي

خصائص السكان خاصة في مجالات العمل والتعليم والصحة .

ولقد أفردنا الجزء الأخير لدراسة ظاهرة الهجرة المؤقتة في مصر وآثارها علي النسق الاقتصادي ، ذلك لأن ظاهرة الهجرة المؤقتة لدول النفط العربية أصبحت من أهم سمات السياسة الاقتصادية في مصر خلال الخمسة عشر سنة الماضية ، وتواكبت مع سياسات الإنفتاح الاقتصادي ، بما لها من آثار علي البنية السكانية والقدرة الإنتاجية للاقتصاد المصري .

ومن ثم ينقسم هذا البحث الي الأجزاء التالية

أولا : إشكالية السكان والتنمية

الفصل الأول : حول السكان والتنمية : مقدمة نظرية

الفصل الثاني: حول السياسة الاقتصادية وآثارها علي النسق السكاني في مصر .

ثانيا : السمات الرئيسية للنسق السكاني في مصر

الفصل الثالث : النمو السكاني والسياسة السكانية

الفصل الرابع : التوزيع السكاني

الفصل الخامس : خصائص السكان

ثالثا : ظاهرة الهجرة المؤقتة في مصر

الفصل السادس : الهجرة المؤقتة من مصر ١٩٧٥ ـ ١٩٨٨

الباب الأول
إشكالية السكان والتنمية في مصر

الفصل الأول : حول السكان والتنمية : مقدمة نظرية

الفصل الثاني : حول السياسة الاقتصادية وآثارها على النسق السكاني في مصر

الباب الأول

الفصل الأول

حول السكان والتنمية : مقدمة نظرية

د. نادية فرح

مقدمة

لم يزل الجدل قائما حول ماهية العلاقة بين السكان والتنمية ، وذلك على الرغم من مئات التقارير والمؤتمرات والدراسات التى قتلت الموضوع بحثا . وفى الحقيقة فإن كل من يعتقد أن النمو السكانى السريع فى دول العالم الثالث يعد أهم عائق للتنمية ، أو من يعتقد أن النمو السكانى دافع ومعجل للتنمية ، وكل من يرى أن الزيادة السكانية السريعة هى أهم أسباب الفقر واستمرار التخلف ، أو أن واقع الفقر والتخلف هو السبب الرئيسى للزيادة السكانية السريعة ، إنما يشير بطريقة أو أخرى إلى وجود علاقة بين السكان والتنمية ، بينما يختلف على سببية العلاقة .

ومن الواضح أن التقرير الحالى عن السكان والتنمية فى مصر لن يحسم مثل هذا الخلاف لكننا نستطيع القول بأنه بإمكاننا تطوير منظور عن مثل تلك العلاقة من خلال النظر الى النسق السكانى على أنه محصلة للنسق الاجتماعى ـ الاقتصادى القائم فى دول العالم الثالث وبالتالى فإنه من الأهمية بمكان ، دراسة العلاقات التى تربط بين النسق السكانى من جانب والنسق الاجتماعى-الاقتصادى .. ويمكن القول بأن النسق السكانى فى دول العالم الثالث إنما يعبر بصورة واضحة عن نمط من النمو اللامتكافىء المستشرى فى الدول النامية .. ولم تؤدى سياسات التنمية المتتالية إلا لزيادة الاختلال فى بنية التشكيلات الاجتماعية لدول العالم الثالث . وكان من أهم نتائج هذا الاختلال البنيوى ، تزايد الفوارق الإقتصادية والاجتماعية بين المجموعات السكانية ، مما أدى إلى الظواهر السكانية الحالية من زيادة سريعة فى النمو السكانى وتدنى الخصائص السكانية مما ينعكس بدوره على الإمكانيات التنموية .

وفى سبيل توضيح مفهومنا عن النسق السكانى فى إطار التنمية ، سنتناول فى هذا الجزء من البحث النقاط التالية :

أولا : الجدل النظرى حول علاقة السكان بالتنمية .

ثانيا: النسق السكانى والفوارق الاقتصادية ـ الاجتماعية فى إطار دول العالم الثالث .

أولا : الجدل النظرى القائم حول علاقة السكان بالتنمية

يدور الجدل التاريخى حول علاقة السكان بالتنمية بين انصار النظرية المالتوسية الحديثة وانصار منظور التنمية لعلاج مايسمى بالمشكلة السكانية. وفى العادة تختصر المشكلة السكانية فى كونها مشكلة نمو سكانى سريع .. على أن سببية العلاقة بين التزايد السكانى وواقع التخلف هو محل الجدل الأساسى بين أنصار المدرستين .

يرى انصار المدرسة المالتوسية الحديثة أن السبب الأساسى فى استمرار واقع التخلف ، إنما يعود الى التزايد السكانى السريع فإذا ماتزايد السكان بمعدل أسرع من معدل زيادة الموارد ، فان تلك الزيادة السكانية تؤدى الى إهدار ثمار التنمية الاقتصادية وافقار السكان أنفسهم . فالزيادة السكانية السريعة تؤدى الى زيادة الاستهلاك ، وبالتالى الى ضعف قدرات المجتمع الادخارية .. ويتسبب ضعف الإدخار فى ضعف الاستثمارات وضآلة تكوين رؤوس الأموال ، مما يودى فى النهاية الى ضعف الإنتاج ، واستمرار واقع الفقر والتخلف .. ويميل المالتوسيون الجدد الى الإعتقاد بأنه عند المستويات المنخفضة من النمو ، فإن حدوث أى إرتفاع طفيف فى الدخل يؤدى الى زيادة الخصوبة وليس الى تقليلها ، وبالتالى يعجل بزيادة النمو السكانى ، مما يحدث تآكلا فى الزيادات الدخلية ، وتدخل الدول الفقيرة من خلال تلك الميكانيزمات فى حلقة مفرغة من التخلف والفقر . ومن ثم ، فان اتباع منهج التنمية (عن طريق زيادة مستويات الدخول) لن يحقق الهدف المنشود ، الا وهو تخفيض معدلات النمو السكانى ، ولا تستطيع الدول الفقيرة التغلب على مصيدة التخلف تلك ، الا باتباع سياسات حازمة ، وذلك عن طريق تبنى حزمة من الإجراءات الطبية التى عرفت باسم سياسات تنظيم الأسرة . [1]

وتعتمد سياسات تنظيم الأسرة على التدخل الطبى لخفض مستويات الخصوبة ، المسئولة اساسا عن الزيادة السريعة فى النمو السكانى ، وذلك عن طريق نشر وسائل منع الحمل ، أو عن طريق تقنين سياسات تشجع على ممارسة الإجهاض واتاحته كوسيلة من وسائل تنظيم الأسرة . ويميل أصحاب هذا الرأى الى أن وسائل تنظيم الأسرة تلاقى نجاحا كبيرا، اذا ما تبنت الدولة عملية الدعاية والإعلان ، لاقناع السيدات فى سن الحمل بتبنى تلك الأساليب ، وأن الإخفاق فى تطبيق سياسات تنظيم الأسرة إنما يعود بالأساس الى اخفاق الأجهزة المعنية

أما فى توفير وسائل تنظيم الأسرة أو فى الدعاية والاعلان والترغيب فى تلك الوسائل . [٢]

على أن هناك عدة انتقادات من الممكن توجيهها لأنصار النظرية المالتوسية الحديثة :

(١) إن الدراسات المتاحة [٣] سواء كانت دراسات مقارنة أو عبارة عن سلاسل زمنية ، تشير الى وجود علاقة ارتباطية (correlation) بين زيادة النمو السكانى ومستويات الفقر ... على أن وجود علاقة ارتباطية لا يوضح لنا سببية العلاقة . فالإرتباط بين مؤشرين لا يدل بطريقة أوتوماتيكية على أن الزيادة السكانية السريعة هى سبب التخلف أو استمرار الفقر ، وقد يكون العكس صحيحا أى أن التخلف فى حد ذاته هو المسبب للانفجار السكانى .

(٢) أن سياسات تنظيم الأسرة المقترحة هى جانب واحد من علاج مايسمى بالمشكلة السكانية ، وهو جانب العرض . فاتاحة وسائل تنظيم الأسرة والدعاية والاعلان لها ، لا تؤدى ميكانيكيا الى تبنى الأسر لتلك السياسات . ومن المهم فى مجال تنظيم الأسرة أن يكون هناك طلب فعال على تلك الوسائل حتى تحقق تلك السياسات الغرض منها .

(٣) والأهم من الإنتقادات السابقة ، أن انصار المدرسة المالتوسية الحديثة يحملون الفقراء مسئولية فقرهم . فمضمون النظرية فى الواقع يدل على أن الفقراء بزيادة نسلهم ، إنما يعمقون من حالة الفقر التى يعيشونها وأن على الفقراء أن يتخذوا من الوسائل مايخرجهم من دائرة الفقر التى تلفهم . وقد يكون هذا المنطق مريحا للنخب الحاكمة ، وقد يعفيهم من مسئولية تدنى المستويات المعيشية لأغلبية سكان العالم الثالث ، وأن كان لا يحل مشكلة التخلف والفقر بحد ذاته .

(٤) إن أنصار المدرسة المالتوسية الحديثة يدافعون بالتالى عن النظام الكائن، ويحاولون عن طريق وسائل تقنية ، أن يتلافوا بعض عيوب هذا النظام .. وفى الواقع فإن المعضلة السكانية فى العالم الثالث إنما هى جزء لا يتجزأ من معضلة التخلف وليست هى السبب لها .. وبالتالى فإن علاج مايسمى بالمشكلة السكانية لن يتم ابدا عن طريق بعض السياسات الجزئية ، بل يستدعى اعادة النظر فى الهياكل الاقتصادية ـ والاجتماعية المسئولة عن التخلف واعادة هيكلتها بحيث تنطلق دول

العالم الثالث من إطار مشكلات التخلف الى مسار من التنمية الذاتية والمستمرة .

إن تصور النظرية المالتوسية الحديثة فى علاج مايسمى بالمشكلة السكانية فى اطار التنمية قد استدعى من ناحية أخرى ، ظهور مدرسة فكرية مضادة ، نستطيع أن نطلق عليها الإتجاه التنموى لعلاج المشكلة السكانية .

لايختلف أصحاب الاتجاه التنموى مع انصار النظرية المالتوسية فى وجود علاقة بين النمو السكانى السريع ومستويات التنمية . الا أن أصحاب الاتجاه التنموى يعكسون سببية العلاقة . فبينما يرى المالتوسيون الجدد أن النمو السكانى السريع هو المسبب للتخلف ، يرى أصحاب الاتجاه التنموى أن التخلف هو السبب فى ظهور المشكلة السكانية أى يعتقد أصحاب الاتجاه التنموى أن الزيادة السكانية السريعة فى العالم الثالث هى نتاج وليست سببا للفقر [٤] . ويدلل أصحاب الاتجاه التنموى على مقولتهم من خلال استقراء واقع التجربة الأوربية فى خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين . فمع انتشار التصنيع ، وارتفاع مستويات الدخول ، انخفضت مستويات الخصوبة تلقائيا وبدون الإستعانة بأساليب تنظيم الأسرة الحديثة .. وتربط مدرسة " التحول الديموجرافى " بين ارتفاع مستويات الدخول وانخفاض مستويات النمو السكانى بطريقة مباشرة .. وبالتالى لا ينتظر أصحاب تلك المدرسة نجاحا كبيرا من سياسات تنظيم الأسرة ، اذا لم يسبقها نمو اقتصادى يؤدى الى ارتفاع مستويات الدخول الى الدرجة التى تحفز الأسر على تبنى تلك السياسات عن اختيار وطواعية [٥] .

وعلى الرغم من أن أصحاب المدخل التنموى لعلاج مايسمى بالمشكلة السكانية يستندون فى دعواهم على عشرات الدراسات الكمية التى تبرهن على وجود علاقة سالبة بين مستوى الدخل (مقاسا عادة بمؤشر مستوى الدخل الفردى) ومعدلات النمو السكانى ، فأن النظرة المدققة لبيانات العالم الثالث تظهر بوضوح ضعف العلاقة بين مستوى الدخل الفردى ومعدلات الخصوبة (المسئولة أساسا عن النمو السكانى السريع) . فبالرغم من وجود علاقة عامة على مستوى البيانات الكلية لدول العالم الثالث بين مستوى الخصوبة ومستوى الدخل الفردى ، الا أن هناك تفاوتات كبيرة فى العلاقة بين مستوى الدخل والخصوبة والدليل على ذلك أن بعض دول العالم الثالث قد نجحت فى الحد من الزيادة السكانية السريعة عند

مستويات دخل أقل بكثير من مستويات الدخل السائدة فى دول أخرى [٦] .

ولقد ذهب بعض المحللين الى أن الأخذ بمعيار متوسط الدخل الفردى كمؤشر للتنمية ، إنما هو معيار خاطىء . فعلى الرغم من أن دول العالم الثالث قد انجزت معدلات تنمية أعلى بكثير من مثيلاتها فى العالم المتقدم فى غضون الثلاثين سنة الأخيرة ، الا أن الدراسات الأمبيريقية قد أظهرت ميل توزيع الدخل الى التدهور فى معظم تلك الدول .. وبالتالى لم تنتشر منافع التنمية بين الطبقات الفقيرة من السكان ، وإنما استأثرت الطبقات الأعلى دخلا بجملة منافع التنمية [٧] وعلى أساس تلك الأبحاث ، عنى البعض بدراسة تأثيرات توزيع الدخل على معدلات النمو السكانى ، وذهبت تلك الدراسات الى أن مؤشر الدخل الفردى لا يعتد به فى مقياس مستوى الرفاهية الحقيقية للطبقات الفقيرة ، وبالتالى يجب التركيز على نمط توزيع الدخل .. هذا ولقد أظهرت الأبحاث أن الدول التى تتمتع بنمط توزيع دخلى أكثر اعتدالا ، تتميز بمستويات خصوبة أقل من الدول ذات الانماط الدخلية الأقل اعتدالا . [٨]

الا أننا لاحظنا أنه على الرغم من وجود تأثير لانماط التوزيع الدخلية على مستويات الخصوبة ، وبالتالى النمو السكانى ، وجدنا أن هذا التأثير يتضاعف عدة مرات عند مستويات التصنيع الأعلى[٩] وتدلنا تلك النتيجة على حقيقة هامة وهى ارتباط الانماط السكانية بالأنماط الإنتاجية السائدة فى مجتمع ما .. واذا ما نظرنا الى النسق السكانى على أنه نسق فرعى من النسق الإجتماعى - الإقتصادى العام فعلينا تبيين العلاقات المتداخلة بين النمط السكانى والنمط الاجتماعى الاقتصادى .ومن أهم ما نلاحظه على الأنماط الانتاجية لدول العالم الثالث ، هو ظاهرة التشوه والنمو اللا متكافىء . فان محاولات التحديث ، سواء حدثت عن طريق الاستعمار الخارجى أو نتيجة لتوجهات تنموية داخلية قد أدت الى تحوير فى العلاقات الإنتاجية التقليدية دون أن تطيح بها تماما . وبالتالى تتميز الأنماط الانتاجية لدول العالم الثالث بالظواهر التالية :

١) تعايش وتداخل الأنماط الإنتاجية الحديثة والتقليدية .

٢) نمط من النمو المشوه ، حيث أدت تجارب التحديث الى نشوء قطاع انتاجى حديث صغير نسبيا وغير مرتبط ببقية القطاعات الاقتصادية ، خاصة القطاعات التقليدية.

ويعد هذا النمط المشوه واللا متكافىء للنمو فى دول العالم الثالث السبب الرئيسى لظهور فوارق اقتصادية ـ اجتماعية بين الطبقات والقوى الاجتماعية .. ولا يمكن اختزال الفوارق الاقتصادية ـ الاجتماعية فى مؤشرات بعينها مثل مؤشر متوسط الدخل أو حتى نمط توزيع الدخل .. فالفوارق الاقتصادية ـ الاجتماعية فى العالم الثالث فوارق ناتجة عن الهيكل الاقتصادى ـ الاجتماعى أى أنها فوارق هيكلية سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية . وبالتالى يجب علينا أن ندرس أثر الفوارق الهيكلية على الأنماط السكانية فى العالم الثالث لتبين الخصائص والسمات السكانية المصاحبة لظاهرة التخلف .

ثانيا : النسق السكانى والفوارق الاقتصادية ـ الاجتماعية فى العالم الثالث

نستطيع أن نميز بين نوعين من الفوارق الاقتصادية ـ الاجتماعية : الفوارق الهيكلية ، والفوارق التوزيعية . وتعرف الفوارق الهيكلية على أنها فوارق اجتماعية نابعة من خصائص النظام الاقتصادى ـ الاجتماعى القائم . أما مفهوم الفوارق التوزيعية ، فينصرف الى عملية توزيع العوائد الاقتصادية ـ الاجتماعية بين القوى الأجتماعية المختلفة وذلك دون الالتفات الى خصائص النظام الإقتصادى ـ الإجتماعى الذى يفرز بادىء ذى بدء توزيعا معينا للعوائد الاقتصادية ـ الاجتماعية ، الذى يتناسب مع خصائصه . أى بينما تتحدد الفوارق الهيكلية حسب الخصائص الاقتصادية لنمط إنتاجى معين ، تتوقف الفوارق التوزيعية على علاقات القوة القائمة فى مجتمع ما.(Power-Relations)(١٠)

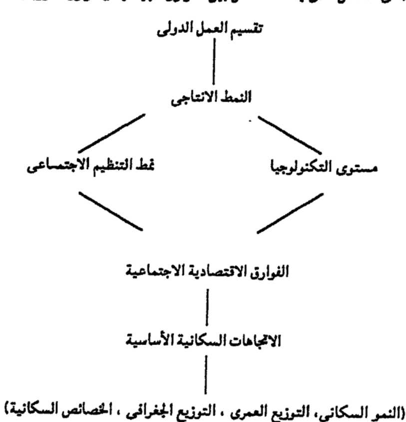
ولتبسيط هذا المفهوم ، نستطيع أن نضرب مثالا لمجتمع رأسمالى متقدم .. ففى المجتمع الرأسمالى ، تتحدد الفوارق الهيكلية بين القوى الاجتماعية ، من حيث مكان الأفراد من علاقات الإنتاج الرأسمالية فى هيراركية معينة لتوزيع الدخل تعتمد على آليات السوق .. أى أن عوائد الإنتاج (ربح ، أجور ، ريع إلخ ...) تتحدد حسب تفاعل الطلب على ، أو عرض كل ، عنصر من عناصر الإنتاج ، أى عناصر رأس المال ، العمل ، الأرض .. وفى تلك الحالة يمكن القول بأن الفوارق الدخلية النابعة من عمل آليات السوق الحر هى نوع من أنواع الفوارق الهيكلية التى يفرزها نمط الإنتاج الرأسمالى ـ الا أن توزيع الدخل الفعلى فى المجتمع بين عناصر الإنتاج (فى هذا المثال الرأسماليون ، العمال ، أصحاب الأرض والمواد الأولية)

يختلف فى الواقع عن التوزيع الدخلى الأولى المترتب عن عمل آليات السوق . فنلاحظ مثلا فى كل الدول المتقدمة ، أن الدولة تتدخل لاعادة توزيع الدخل بين القوى الاجتماعية المختلفة . فتفرض الدولة الضرائب المتصاعدة على الدخول العليا فى المجتمع ، وتعيد توزيع حصيلة الضرائب (وهى اقتطاع من دخول الطبقات العليا) الى الطبقات الأفقر فى السلم الاجتماعى عن طريق سياسات معينة مثل سياسات الدعم فى مجالات الغذاء ، أو صرف مرتبات للمتعطلين ، أو صرف مرتبات لغير العاملين أصلا وهى تعرف فى الولايات المتحدة باسم مدفوعات الرفاهة (Welfare payments) ، أو فى دعم مجالات الصحة والتعليم الخ ... وتتوقف عملية اعادة توزيع الدخل تلك على القوة النسبية لكل فئة اجتماعية فى المجتمع الرأسمالى ، وعلى قدرة كل فئة اجتماعية فى الضغط على الدولة لتلبية مطالبها الاقتصادية والاجتماعية .. وبالتالى ، فان الفوارق الاقتصادية والاجتماعية النابعة عن ميكانيزمات إعادة توزيع الدخل عن طريق الدولة ، دون الالتفات الى التوزيع الأولى الذى تم عن طريق آليات السوق، تشكل الفوارق التوزيعية التى تعيد رسم خريطة توزيع المنافع الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع [١١].

وفى النهاية ، تتحدد الخريطة الفعلية لتوزيع المنافع الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع من هذا التفاعل بين الفوارق الهيكلية النابعة من خصائص الأنماط الإنتاجية السائدة ، والفوارق التوزيعية التى تعتمد على هيكل القوة السائدة (Power structure) ويرى لنسكى (Lenski) أن توزيع المنافع فى مجتمع ما ، إنما يرتبط ارتباطا وثيقا بتوزيع النفوذ (Power distribution)، ويعرف لنسكى النفوذ الاجتماعى بالقدرة على التحكم فى العملية الانتاجية [١٢] . ومن الممكن القول بأن الفوارق الاقتصادية الاجتماعية ، وهى محصلة التفاعل بين الفوارق الهيكلية والفوارق التوزيعية ، انما تتجسد فى بعض المعايير الإجتماعية مثل التوزيع المهنى ، والفوارق الدخلية ، والتمايز السياسى . على أن هناك درجة كبيرة من الارتباط بين تلك الانساق الفرعية .. ففى أكثر المجتمعات ، ترتبط معايير الثروة الاقتصادية ومعايير النفوذ السياسى .

ولنا أن نتساءل عن ماهية العلاقة بين النسق السكانى ، وبين نسق الفوارق الاقتصادية ـ

الاجتماعية (أى الشكل الذى يأخذه التفاعل بين الفوارق الهيكلية والفوارق التوزيعية) .؟



يتأثر النسق السكانى بطبيعة الفوارق الاقتصادية ـ الاجتماعية القائمة بين المجتمعات المختلفة على المستوى العالمى ، وبين القوى الاجتماعية داخل المجتمع ذاته .. فعلى المستوى العالمى ، تنقسم المجتمعات القائمة الى مجتمعات متقدمة ومجتمعات تابعة .. ويتميز النسق السكانى للدول المتقدمة بنمو سكانى منخفض ناتج عن انخفاض كل من مستوى الخصوبة ومستوى الوفيات ، وتوزيع عمرى متناسق ، حيث لا يشكل الأطفال نسبة عالية من اجمالى السكان كماهو الحال فى المجتمعات النامية ، وبالتالى تقل معدلات الاعالة . كما تتميز تلك البلاد أيضا بارتفاع الخصائص السكانية من مستويات صحية وتعليمية الخ ... على العكس من ذلك ، نلاحظ أن النسق السكانى للمجتمعات النامية يعانى من نمو سكانى سريع ناتج فى

الغالب من ارتفاع مستويات الخصوبة ، واتجاه مستويات الوفيات الى الأنخفاض السريع .. كما يتميز التوزيع العمرى للسكان فى العالم الثالث ، بأنه فى العادة توزيع عمرى فتى حيث يكون الأطفال حوالى من ٤٠٪ الى ٥٠٪ من مجموع السكان ، مما يؤدى الى ارتفاع معدلات الإعالة. وتتدنى فى العادة الخصائص السكانية فى العالم الثالث حيث تنتشر الأمية ، وينخفض مستوى التحصيل التعليمى ، وتنخفض المؤشرات الصحية وتقل إنتاجية القوى العاملة بالنسبة لإنتاجية القوى العاملة فى الدول المتقدمة (١٣) . ومن السهل تبين أن اختلاف خصائص النسق السكانى بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، انما يرجع بصورة أساسية الى الفوارق الاقتصادية والاجتماعية القائمة بين تلك الدول . فبينما تتمتع الدول المتقدمة بمستويات معيشية مرتفعة ، تعانى معظم الدول النامية من تدنى المستويات المعيشية . هذا ولقد أثبتت البحوث الأمبريقية ـ المقارنة ، الارتباط العالى بين مستويات الدخل والتصنيع والصحة والتعليم وعمالة المرأة الخ ... وبين الإتجاهات السكانية السائدة فى كل من الدول المتقدمةوالدول النامية (١٤) .

وتعود الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الدول المتقدمة والدول النامية الى نوعية تقسيم العمل الدولى، واختلاف الأنماط الإنتاجية على المستوى العالمى .. فلقد أدى تقسيم العمل الدولى القائم الى أن تتخصص الدول المتقدمة فى الأنشطة الاقتصادية الحديثة والأكثر ديناميكية .. ويقوم النشاط الأقتصادى فى تلك الدول فى إطار أنماط إنتاجية حديثة ، سواء كانت تلك الأنماط الإنتاجية رأسمالية أم اشتراكية .. أما فى الدول النامية ، فقد أدى تقسيم العمل الدولى الحالى ، الى تخصص تلك الدول فى الأنشطة الإنتاجية التقليدية (سواء فى مجالات الزراعة أو استخراج المواد الأولية أو فى المجال الصناعى الصغير نسبيا) . وتعتمد الدول النامية على عدة أنماط انتاجية متداخلة ، تتداخل فيها بعض الأنماط الإنتاجية الحديثة (سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية) وأنماط إنتاجية تقليدية (أو ماقبل ـ رأسمالية) ويؤدى هذا التداخل المعقد لعدة أنماط إنتاجية، فى دول العالم الثالث، الى نوع من هيكلة الفوارق الاقتصادية ـ الاجتماعية ، داخل الدول النامية ، ويعتبر هذا الهيكل هو المسئول عن افراز هيكل سكانى مختلف من حيث السمات والخصائص عن النسق السكانى السائد فى الدول المتقدمة .

وتتوقف سمات النمط الإنتاجي بدوره على مستوى التكنولوجيا القائم ونمط التنظيم الإجتماعي السائد .. فعلى حين ، تعتمد الأنماط الإنتاجية الحديثة على مستويات مرتفعة من التكنولوجيا والتي تعتمد على أساليب كثيفة رأس المال ، تعتمد الانماط الإنتاجية التقليدية على أساليب إنتاجية كثيفة العمل وبالتالي على مستويات أدنى من التكنولوجيا .. وتعتمد الإنماط الإنتاجية الحديثة القائمة على مستويات مرتفعة من التكنولوجيا على تنظيم اجتماعي، يعتبر فيه الفرد هو أساس العملية الإنتاجية والاجتماعية ، وبالتالي تقل الحاجة في المجتمعات الحديثة الى قوة العمل البشري كمدخل إنتاجي أساسي . ومن ثم ، تتشكل العلاقات الأسرية والاجتماعية على ذلك الأساس .. وعلى الرغم من أن الإنماط الإنتاجية الحديثة لا تتطلب كثافة العمل البشري ، الا أن طبيعة التعامل مع التكنولوجيا الحديثة تتطلب ارتفاع خصائص العامل البشري من حيث المستوى التعليمي والصحي والتقني .. الا أن الأنماط الانتاجية التقليدية باعتمادها على الأساليب كثيفة العمل ، انما تعتمد على كثافة العمل البشري (أي العدد) ولا تتطلب ارتفاع الخصائص من حيث المستوى التعليمي أو الصحي أو التقني ... وبالتالي ، فان الاعتماد المباشر على تكنولوجيات كثيفة العمل ، تؤدي الى سلوك سكاني يتطلب تكاثر البشر دون العناية برفع خصائصهم من حيث الكيف ... ويتوافق التنظيم الإجتماعي لأنماط الإنتاج التقليدية مع تلك المتطلبات ، حيث تصبح الأسرة أو العائلة الممتدة كثيرة العدد هي وحدة الإنتاج الرئيسية .

وفي حالة ترافق أو تداخل أكثر من نمط إنتاجي ، كما هو حاصل في دول العالم الثالث بين أنماط إنتاجية حديثة وأنماط إنتاجية تقليدية ، تتعقد العلاقة بين المستويات التكنولوجية المختلفة ، والتنظيمات الاجتماعية المواكبة .. وقد لا تتطابق الأنماط الاجتماعية مع مستويات المتطلبات الإنتاجية .. وبالتالي ينشأ نظام معقد من تراتب مستويات قوى الإنتاج وتشابك علاقات الإنتاج في تلك المجتمعات .

هذا التداخل بين الأنماط الإنتاجية يؤدي أيضا الى تعقد الفوارق الهيكلية القائمة على مكانة الأفراد في العلاقات الإنتاجية المتداخلة ، الا أن نمط التنظيم الاجتماعي على المستوى السياسي قد يعمل على إعادة توزيع الموارد من خلال نفوذ الدولة (على سبيل المثال قوانين

الإصلاح الزراعى واعادة توزيع الأرض بين الملاك والفلاحين .. قوانين العمال واعادة تشكيل العلاقات بين أصحاب العمل من ناحية والعمال من ناحية أخرى) ..

يؤثر النمط الإنتاجى اذن على شكل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية ، على أن تغيير مستويات التكنولوجيا أو التدخل فى أشكال التنظيم الاجتماعى ، سيؤثر حتما على النمط الإنتاجى السائد وبالتالى على هياكل الفوارق الهيكلية مما يؤثر بدوره على الاتجاهات السكانية الأساسية .

وتقع معظم دول العالم الثالث فى دائرة أنماط الإنتاج المتضافرة بين أنماط انتاجية حديثة وأنماط إنتاجية تقليدية .. وبالتالى يتعين علينا القاء نظرة على الأنماط الإنتاجية للعالم الثالث حتى نستطيع استخلاص خصائص النسق السكانى المرتبط بتلك الانماط .

الأنماط الإنتاجية لدول العالم الثالث

من الممكن توصيف مجتمعات العالم الثالث بأنها مجتمعات تعانى من نمط من النمو اللامتكافىء ويرجع ذلك الى تداخل الأنماط الإنتاجية الحديثة والتقليدية فى نسيج معقد من التفاعلات المتبادلة . ويلاحظ على تلك الأنماط الخصائص التالية :

١) ضعف الروابط العضوية بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية .

٢) اختلال العلاقة بين الإنتاج ومتطلبات الاستهلاك .

٣) عدم التناسب بين القدرات الإنتاجية من ناحية وبين الأعباء البيروقراطية والخدمية المتعلقة بالعملية الإنتاجية .

٤) عدم التناسق بين مستويات التقنية المستخدمة ، وانماط التفكير وأساليب الحياة الاجتماعية.

وتعد تلك الخصائص نتاج من نتائج تعايش أكثر من نمط انتاجى داخل التشكيلة الإجتماعية لدول العالم الثالث .. هذا ولقد فشلت سياسات التنمية فى القضاء على الأنماط الاجتماعية التقليدية وفرض النمط الإنتاجى الحديث .. فعلى حين اتبعت دول العالم الثالث فى الخمسينات والستينات سياسات تنموية قائمة على استراتيجية احلال الواردات فان تلك السياسات أدت فى معظم الحالات الى خلق قاعدة صغيرة للصناعات الاستهلاكية غير القادرة

على المنافسة فى اطار السوق العالمية والتى تعانى من ضيق حجم السوق المحلى بسبب ضعف القدرة الشرائية الناتج عن اختلال كبير فى توزيع الدخول والموارد بين القوى الاجتماعية المختلفة . وفى نفس الوقت تطلبت تلك الصناعات زيادة الإستيراد من المنتجات الوسيطة والآلات الرأسمالية ، مما دعا كثير من الدول الى الإعتماد على قطاعات المواد الأولية التقليدية وتصديرها للحصول على النقد الأجنبى اللازم لاستيراد مكونات الصناعات الإستهلاكية الحديثة . وقد أدت تلك السياسات الى زيادة الاعتماد على السوق الخارجى بينما كان من أهداف سياسات التنمية تخفيض ذلك الاعتماد بخلق الصناعات التى توفر احتياجات المجتمع الداخلية (١٥) .

وبينما نتج عن سياسات احلال الواردات نشوء قطاع صناعى حديث نسبيا ، الا أن القطاع الزراعى والحرفى استمر فى اطار انماط الإنتاج التقليدية . ولم تمس سياسات التنمية تلك القطاعات بأى نوع من التعديل والتحوير . وقد عملت تلك السياسات على اتساع الشقة بين السكان المنخرطين فى اطار القطاع الاقتصادى الحديث وهؤلاء الذين يعملون فى اطار القطاعات التقليدية . وتباعدت المسافة بين القطاعات التقليدية التى مازالت تستخدم وسائل انتاجية كثيفة العمل ، حيث تمثل الأسرة الوحدة الإجتماعية والاقتصادية الأساسية ، والقطاع الحديث المنعزل فى بعض المدن ، حيث تستخدم وسائل انتاجية كثيفة رأس المال أو/و وحيث أصبح الفرد هو أساس العملية الإنتاجية والاجتماعية . ولقد تمثل هذا التداخل بين القطاعات التقليدية والحديثة فى ظهور نوعين من المجتمعات فى دول العالم الثالث . فمن الناحية الثقافية والاجتماعية نرى ثنائية واضحة بين المجتمع الريفى المنغلق نسبيا والذى تربطه بالمدن شبكات التبادل ، بينما ينخرط سكان المدن أكثر فأكثر فى مجموعة العلاقات الاجتماعية الحديثة ... وتعيش المدينة فى اطار التخلف على حساب المناطق الريفية من خلال الاختلال الكبير فى شروط التجارة بين المناطق الريفية والصناعية ، التى هى فى الغالب فى صالح المدن ، ومن خلال الاستحواذ المباشر على الفائض الزراعى لتمويل متطلبات البيروقراطية المتضخمة . (١٦)

هذا ولقد ساعدت عمليات الانفتاح الاقتصادى فى السبعينات والثمانينات على تباعد

الشقة بين القطاعات الحديثة والقطاعات التقليدية ، بل انزوت عمليات التصنيع لصالح عمليات التجارة والتسويق والخدمات .. ولقد أدى تراجع التصنيع الى تراجع القيم الاجتماعية الحديثة ، وسيطرت القيم التقليدية حتى على مايسمى القطاع الحديث من النسق الإنتاجي . ولقد نتج عن تلك العملية نوع من النمو اللامتكافىء فى معظم مجتمعات العالم الثالث وأدت تلك الثنائية فى الانماط الإنتاجية الى ظهور تشوهات واضحة فى النسق الاقتصادى وتتمثل تلك التشوهات فى الإعتماد الواضح على صادرات المواد الأولية ، واتجاه النشاط الإقتصادى الى التمركز فى القطاعات الخدمية والصناعات الخفيفة .. وتدار الاقتصاديات المختلطة من خلال نظام سياسى مغرق فى المركزية ، تتربع على قمته نخبة صغيرة ، تحكم فى العادة من خلال سيطرتها على أدوات القهر والقمع ويضيق مجال الدخول الى نسق النفوذ السياسى . ويعد النفوذ السياسى حكرا على فئة قليلة من المتربعين على عرش السلطة . وبالتالى يرتفع فى مثل هذا النظام الفوارق السياسية من حيث المشاركة الفعالة فى اتخاذ القرار (١٧) .

وتدعم تلك الإتجاهات السابقة ، الاتجاهات الأيديولوجية السائدة ، فعلى حين تحاول القوى الاجتماعية المنخرطة فى القطاع الحديث التوفيق بين الأيديولوجيات الحديثة والتقليدية ، تعتمد القطاعات التقليدية على الأيديولوجيات والقيم التقليدية كسلاح من أسلحة البقاء والدفاع عن النفس. ويعكس النسق الإجتماعى كل الخصائص السابقة المتمثلة فى صورة من التشوهات والتفتت الاجتماعى ، واستشراء الفوارق الواسعة سواء كانت تلك الفوارق ، فوارق دخلية أو فوارق فى ملكية أصول الثروة أو فوارق تعليمية أو فوارق فى فرص العمالة أو فوارق فى الحصول على الخدمات الاجتماعية . فبينما يتمتع المنخرطون فى القطاع الحديث بنصيب أكبر من موارد المجتمع ، فان القطاعات التقليدية النصف منغلقة على نفسها تحرم من كثير من الموارد.. وبالتالى فان النسق الاجتماعى يتصف غالبا بتفتت القوى الإجتماعية وعدم قابليتها للعمل الجماعى الفاعل(١٨).التخلف والنسق السكانى :

يعتبر النسق الاقتصادى ـ الاجتماعى لدول العالم الثالث المسئول الأول عن خصائص النسق السكانى السائد بتلك الدول .. ويمتاز النسق السكانى فى اطار التخلف بالسمات الآتية :

١) مستوى خصوبة مرتفع .
٢) مستوى وفيات متناقص وإن كان مازال مرتفعا بالقياس بمستويات الوفيات فى الدول المتقدمة .
٣) هجرة داخلية مكثفة من الريف الى المدينة .
٤) واذا ما اتيحت الفرصة ، هجرة خارجية واسعة النطاق .
٥) توزيع عمرى مختل .
٦) توزيع جغرافى مختل .
٧) تدنى فى الخصائص السكانية الأساسية مثل مستويات التعليم ، والصحة ، وانتشار البطالة وقلة فرص العمل المتاحة .

تعد تلك الخصائص نتاجا لسيادة الفوارق الاقتصادية ـ الاجتماعية النابعة من خصائص انماط الإنتاج المختلطة السائدة فى العالم الثالث ، أى أن الخصائص السكانية هى نتاج لنسق الفوارق الهيكلية والتوزيعية .

فمن ناحية ، تعكس مستويات الخصوبة المرتفعة متطلبات وسائل الإنتاج كثيفة العمل فى القطاعات التقليدية خاصة فى مجال الزراعة ومجال الحرف والخدمات . فارتفاع نفقات الأنتاج فى القطاعات التقليدية مثل الزراعة ، نتيجة لشروط التجارة القائمة فى صالح المدينة ، يؤدى الى ارتفاع نفقات الإنتاج الزراعى . ويستعيض الفلاح الصغير عن العمالة الخارجية ، بخلق مصدر للعمالة العائلية التى تعمل بدون أجر (الأطفال) وبالتالى يزيد الطلب على الأطفال فى قطاعات الإنتاج التقليدى فبينما يستثمر الأغنياء فى صورة معدات رأسمالية فان طريقة الاستثمار الوحيدة للفقراء هى مزيد من الإنجاب للمحافظة على رأس مالهم الأساسى : الأرض . ويعد الأطفال ايضا مصدرا اقتصاديا مهما للعائلات الفقيرة فى المدن ، حيث يعمل الأطفال فى الحرف التقليدية والورش ذات وسائل الإنتاج كثيفة العمل . وبالتالى فان زيادة عدد الأطفال يؤدى الى تعظيم دخل الأسرة وليس الى زيادة الاستهلاك فقط كما يدلنا النموذج الغربى ... وفى الوقت نفسه نلاحظ أن الفئات الاجتماعية ذات الدخول الأعلى وخاصة تلك المنخرطة فى القطاع الإقتصادى الحديث ، تمارس نوعاً من أساليب تحديد النسل ،

وتقل مستويات خصوبة تلك الفئات بصورة ملموسة عن خصوبة الفئات المندرجة فى النشاط التقليدى. (١٩)

ومن ناحية أخرى نلاحظ أنه على الرغم من استمرار انخفاض مستويات الوفيات الا أنها مازالت مرتفعةنسبيا وخاصة وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة . وتتراوح نسب الوفيات من الريف الى المدينة وبين الطبقات الأكثر دخلا وأكثر انخراطا فى القطاع الحديث عنها فى الطبقات الفقيرة والمنخرطة فى القطاعات التقليدية .. وتعكس مستويات الوفيات فى الحقيقة مستويات عالية للوفيات بالنسبة للطبقات الأخيرة . وترتبط وفيات الطبقات الفقيرة بعدم عدالة توزيع الخدمات الصحية بين المناطق الحضرية والريفية ، بين الأحياء الفاخرة والأحياء الشعبية .. كما تعكس نسب الوفيات العالية للفقراء مستوى من التغذية أدنى بكثير من المتوسطات الغذائية للسكان ككل ، ونسب متدنية من الوعى لانتشار الأمية فى الأوساط الفقيرة والمنخرطة فى القطاعات التقليدية (٢٠).

هذا ولقد أدت سياسات التحديث فى العالم الثالث الى تحطيم الهياكل التقليدية التى حافظت على وضع التوازن السكانى ، دون القيام بتحديث تلك الهياكل بصورة كاملة وشاملة ، مما أدى الى اختلال العلاقات الهيكلية وبالتالى اختلال علاقات النسق السكانى . فحيث فرضت سياسات التنمية علاقات انتاجية حديثة على قوى انتاجية تقليدية ، تسبب الاختلال الناتج عن ذلك فى تفجير بعض الظواهر السكانية الخطيرة . فمثلا فرض الملكية الخاصة فى الريف ، أدى الى توفير عدد كبير من اليد العاملة ، وتفشى البطالة الريفية ... ومع غياب فرص الهجرة الخارجية اندفع العاطلون فى الريف الى المدينة ... ولضيق مجال الصناعة الحديثة واستخدام انتاجية كثيفة رأس المال مثل المهاجرون من الريف قطاعات عريضة من البروليتاريا الرثة التى ساهمت فى الضغط على خدمات المدينة دون زيادة فى الانتاج .. ونشأت مدن الصفيح أو التجمعات السكانية العشوائية ذات المستوى المعيشى المتدنى .. وساهم ذلك فى انتشار أنواع من الاقتصاد غير الرسمى كثيف العمالة قليل الإنتاجية ، قليل الأجر ، مما فاقم من مشكلات الفقر فى المدينة (٢١) .على أنه مع تزايد فرص الهجرة الخارجية ، امتصت الهجرة الى الدول العربية الغنية فى منطقة الشرق الأوسط ، عددا كبيرا

من العمالة الريفية مما خفف وقتيا من ضغوط الهجرة الريفية الى المدن فى دول مثل مصر ... على أن تلك ظاهرة وقتية ستنقضى بانقضاء فرص الهجرة للخارج .

ونتيجة لعمق الفوارق الهيكلية ، وارتفاع معدلات الخصوبة للفئات الفقيرة والتقليدية ، مع تدنى مستويات التغذية والصحة ، وبالتالى انخفاض متوسطات توقع الحياة عند الولادة ، تميزت الدول النامية بتوزيع عمرى فتى ، مما أدى الى ارتفاع معدلات الإعالة ، وارتفاع نفقات الدولة المنصرفة على التعليم ، ودعم الغذاء ، والخدمات الأساسية ، مما ساهم فى مزيد من عجز الميزانية ، ولجوء معظم تلك الدول الى الإستدانة الخارجية . وهناك محاولات يائسة من قبل حكومات العالم الثالث فى تخفيض النفقات على التعليم ، ودعم الغذاء والخدمات الصحية .. الا أن تلك الحكومات عاجزة فى الواقع عن اتخاذ مثل تلك الإجراءات التى ينادى بها اصحاب البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، وذلك تخوفا من استثارة مشاعر الطبقات الفقيرة التى تندفع فى مظاهرات تلقائية مدافعة عن حقها فى الخدمات الأساسية ... على أن أهم مخاطر سيادة توزيع عمرى فتى ، وارتفاع معدلات الإعالة يكمن فى استمرارية أو حتى تزايد الفقر النسبى لطبقات عريضة من السكان ، مما يؤدى فى النهاية الى زيادة الفوارق الإقتصادية ـ والإجتماعية ... كما أن استمرار توزيع عمرى فتى وارتفاع معدلات الإعالة يدفع الأسر الفقيرة الى تزويج بناتهم فى سن مبكر حتى يتخففوا من أعباء النفقات ، مما يؤدى الى استمرارية معدلات الخصوبة العالية بين الطبقات الفقيرة .

وتعمل الفوارق الهيكلية أيضا على تراجع مستوى الخصائص السكانية فى دول العالم الثالث فنلاحظ تفاوتات ضخمة فى مستويات التعليم والأمية بين القطاع الحديث والقطاع التقليدى .. فمتطلبات العمل التقليدى ودفع الأطفال الى العمل فى سن صغيرة ، يتعارض مع اندراجهم بانتظام فى صفوف التعليم ، وبالتالى تزداد معدلات التسرب من مراحل التعليم الالزامى وتزداد اعداد الأميين .. فى نفس الوقت تحرص الطبقات ذات الدخول الأعلى على تعليم اطفالهم وفى أفضل المدارس ... ومع عدم عدالة توزيع الفرص التعليمية ، تزداد أيضا عدم عدالة توزيع فرص العمل المتاحة ، فيندرج الأميون أو المتعلمون تعليما بسيطا فى القطاعات الاقتصادية كثيفة العمل ، قليلة الإنتاجية ، قليلة الأجر .. بينما ينخرط المتعلمون

فى الوظائف أو الأعمال التى تتطلب كفاءات خاصة وهى عادة وظائف القطاع الحديث ذات الأجر الأعلى... وقد تتفشى البطالة حتى فى وسط المتعلمين ، هذا إن عجزت الدولة عن الاستمرار فى تحديث الهيكل الاقتصادى ، خاصة فى مجال التصنيع ، واتجهت الى الاستثمار فى القطاعات الخدمية أو اعتمدت على صادراتها من المواد الأولية، وهو اتجاه ملحوظ الآن فى معظم الدول العربية ، مما يفاقم من وضع الفقر خاصة بين المتعلمين ... وقد يكون لهذا أثر بالغ الخطورة على مستوى الاستقرار الاجتماعى والسياسى .

ونلاحظ أيضا ضعف مستوى انتاجية العمال فى دول العالم الثالث ويرجع هذا الى المستويات المتدنية من الدخول وبالتالى المستويات المتدنية من التغذية والصحة والتعليم خاصة للفئات العريضة غير القادرة على المشاركة السياسية الفعالة فى محاولة لاعادة توزيع الموارد بصورة أكثر عدالة بين فئات المجتمع المختلفة .

ومع اعترافنا بأن الفوارق الهيكلية الناتجة عن انماط الإنتاج المختلطة السائدة فى العالم الثالث هى المسبب الرئيسى للنسق السكانى السائد ، الا أنه يجب الاعتراف بأن هذا النسق السكانى يؤدى بدوره الى تنامى الفوارق الهيكلية فى غياب سياسات جادة لاعادة هيكلة النظام الاقتصادى - الاجتماعى القائم .

فاستمرار معدلات الخصوبة العالية ، يؤدى بالقطع الى استمرار ارتفاع معدلات الأعالة مما يؤدى الى انخفاض المدخرات وبالتالى الاستثمارات ويضعف من القدرة الإنتاجية للإقتصاد القومى . وفى ضوء وجود فوارق هيكلية عالية ، فان من المتوقع أن يقع العبء الاقتصادى على الطبقات الفقيرة المحرومة أصلا من منافع التنمية .. وفى ضوء مثل تلك الظروف ، من المتوقع استمرار أو حتى تفاقم واقع الفقر والتخلف وبالتالى تضعف قدرة المجتمع ككل على التنمية .. وبصورة أكثر دقة ، نستطيع القول أن استمرار الخصوبة العالية مع عدم عدالة توزيع الخدمات التعليمية والصحية والغذائية سيؤدى الى افقار متزايد للطبقات الفقيرة . وفى بعض الدراسات ثبت أن الأسر الواقعة فى النصف الأدنى من هيكل الدخول ، لا تتلقى الا حوالى من ١٥٪ الى ٢٠٪ من مجموع الدخل القومى [٢٢] ويؤدى ارتفاع معدلات الخصوبة فى الأسر الفقيرة ، خاصة اذا لم تفصل فترات زمنية معقولة بين كل طفل وطفل ، الى عدم

قدرة الأباء والأمهات على العناية الجادة بالأطفال ، مما يرفع من معدلات وفيات الأطفال ويضعف من قدراتهم التحصيلية والتعليمية .. تلك الحالة لابد أن تؤدى بدورها الى ضيق فرص العمالة المثمرة بعد بلوغ الأطفال سن العمل وبالتالى يستمر واقع الفقر والإحباط .. كما يؤدى اختلاف مستويات الخصوبة بين الفئات الأعلى دخلا (ذات الخصوبة الأقل) والفئات الفقيرة (ذات الخصوبة المرتفعة) الى زيادة فى تركيز اصول الثروة وبالتالى الى ازدياد الفجوة فى الدخول .. كما أن استمرار معدلات الخصوبة العالية ، فى غياب سياسات تنمية فعالة يزيد من عرض العمل فى المدى الطويل مما يؤثر بالسلب على مستويات الأجور ويضاعف من عدم عدالة توزيع الدخول .

إن التفاعل بين السمات السكانية للدول النامية والفوارق الهيكلية المتزايدة ، سيؤدى حتما الى الحلقة المفرغة المشهورة من الفقر ، واستمرار التخلف وازدياد الضغوط السكانية .. وهى حالة مثالية لاندلاع العنف وهز الاستقرار السياسى .. وبالإضافة الى ذلك ، اذا ما ساهم النسق اللامتكافىء للوصول الى النفوذ السياسى فى تعميق الفوارق الهيكلية السائدة فى المجتمعات النامية فإن احتمالات العنف تزداد بشدة وتهدد بتفتيت الدولة نفسها ..

إن استمرار السياسات التنموية الجزئية مسئول بصورة أساسية عن تداخل الأنماط الإنتاجية فى العالم الثالث ، وأن هذا التداخل بدوره مسئول عن النسق السكانى الذى اشرنا اليه واستمرارية هذا النسق السكانى مرهون بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة .. ومن ثم فان السياسات الهادفة لاصلاح النسق السكانى فى العالم الثالث ، لا يمكن أن تقتصر على بعض السياسات الجزئية مثل سياسات تنظيم الأسرة .. فحل المشكلة السكانية يكمن فى تطوير المجتمع وتحديثه بصورة متوازية ومتكافئة ، حتى تنعدم الدوافع المسببه.. للمشكلة السكانية بادىء ذى بدء .

المراجـــع

١) انظر فى هذا المجال

Geoffrey Mc nicoll: "Consequences of Rapid Population Growth : An Overview and Assesssment , "Population and Development Review, 10, No.2, June 1984-

وعلى المستوى العربى انظر :

ـ عبد الرحيم عمران : "سكان العالم العربى حاضرا ومستقبلا" . نيويورك : صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، ١٩٨٨ .

٢) انظر المراجع السابقة

٣) انظر على سبيل المثال :

Nader Fergany : "The Relationship Between Fertility Level and Societal Development and Implications for Planning to Reduce Fertility, " Cairo: The Poulation and family Planning Board, January 1975-,

٤) ابراهيم العيسوى : "انفجار سكانى أم أزمة تنمية" . بيروت ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٥ .

٥) رمزى زكى : « المشكلة السكانية » . الكويت : عالم المعرفة ، ١٩٨٤ .

٦) نادية رمسيس فرح : " النمو السكانى والفوارق الاجتماعية ـ الاقتصادية فى العالم العربى" فكر ، العدد ٣ ، اكتوبر ١٩٨٤ .

٧)

Irma Adelman and C. Morris: "Economic Growth and Social Equity in Developing Countries". Stanford, Stanford University, Press 1973- .

٨)

R. Repetto : "Economic Equality and fertility In Developing Countries". Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1975 .

٩) انظر

Nadia Ramsis Farah and Saad M. Eid: "The Interaction Between Variations inSocio-Economic Indicators of Development and Some Population Growth Meaures " Cairo : the Population and Family Planning Board, April 1977.

١٠)

D.L. Noel: "A Theory of the Origin of Ethnic Stratification,"in Willian Barclay Krishna Kumar and Ruth R. Simms (eds.): Racial Conflict, Discrimination and Power. New York : A M S Press, 1976-

١١) نادية رمسيس فرح : " الأزمة الاقتصادية والعودة الى الفكر الاقتصادى الكلاسيكى الحديث " المنار ، العدد ٥٩ ، اكتوبر ١٩٨٩ .

١٢)

G. Lenski: "Power and Privilege", New York: Mc Graw - Hill,1966-

١٣) انظر نادر فرجانى ، ونادية رمسيس فرح مراجع سابقة

١٤) انظر على سبيل المثال :

- نادر فرجانى ، مرجع سابق
- نادية رمسيس فرح وسعد عيد ، مرجع سابق

Andre Piatier and Patrice Gerard: "Relationships Between Demography and

Socio - Economic Development: An Attempt to determine Some

Variabables for Planning Purposes, "CAIRO: Population and Family Planning Board", 1976-

١٥) نادية رمسيس فرح : "التنمية وأزمة التحول السياسى" المنار ، العدد ٦ ، ١٩٨٥ .

١٦) انظر المرجع السابق .

١٧) انظر المرجع السابق.

١٨) انظر المرجع السابق .

١٩)

d Class in an inMamdani : "The Myth of Population Control : Family, Cast an INDIA Village", New York: Monthly Review Press, 1972.

٢٠) انظر:

- نادر فرجانى ، مرجع سابق

- نادية رمسيس فرح وسعد عيد ، مرجع سابق .

٢١) انظر المراجع السابقة .

٢٢) انظر المرجع السابق لـ.Repetto

الباب الأول

الفصل الثاني

حول السياسة الاقتصادية
وآثارها على النسق السكاني
في مصر

د. نادية فرح

مقدمة

وضحنا فى الفصل الأول من الجزء الأول من هذا التقرير ، أن النسق السكانى يعتبر محصلة للنسق الاقتصادى ـ الاجتماعى الذى يحكمه . ومع تعدد النظريات ، نستطيع القول بأن النسق السكانى يتطور بتطور خصائص التشكيلة الاجتماعية ككل .. وبالتالى ، يجب أن نوضح أن سياسات التنمية ، إن لم تؤد الى تحديث هيكل الاقتصاد والمجتمع ككل ، فإنها تعتبر تنمية جزئية. وفى الواقع ، فإن معظم سياسات التحديث (أو التنمية) التى تمت فى مصر منذ أوائل القرن التاسع عشر تعتبر سياسات جزئية .. وبالتالى فرضت سياسات التحديث المتتالية طوال الفترة من ١٨٠٥ والى الأن بعض الأساليب والعلاقات الإنتاجية الحديثة على بعض القطاعات الاقتصادية ـ الإجتماعية فى مصر ، ولكنها لم تؤد الى هدم انماط الإنتاج التقليدية .. بل ساعدت تلك السياسات فى كثير من الأحيان على دعم تلك الانماط التقليدية (أى الأنماط الإنتاجية ماقبل ـ الرأسمالية) ، وإن حورت فى سماتها وعلاقاتها [١] ، أى أن السياسات التحديثية أو التنموية قد أدت الى تضافر أنماط الإنتاج الحديث والتقليدى بصورة ساعدت على انتاج النسق السكانى الذى تتميز به مصر الآن . فقبل بدء عمليات التحديث أو التنمية فى بداية القرن التاسع عشر كان المجتمع المصرى يخضع لسيطرة نمط من أنماط الإنتاج التقليدية ، ألا وهو نمط الإقطاع العسكرى الذى فرضه الاستعمار العثمانى وحكم المماليك .. وفى ضوء هذا النمط التقليدى الذى اعتمد على الزراعة كثيفة العمل ، كان النسق السكانى يتميز بخصائص الأنساق السكانية للمجتمعات ماقبل الرأسمالية . انخفاض معدلات تركز معظم السكان فى الأرض الزراعية، وانخفاض الخصائص السكانية من حيث مستويات التعليم والصحة وانتشار العمالة فى القطاع التقليدى وتكدسها فى مجال الزراعة بالذات .

أدت سياسات التحديث أو التنمية الجزئية من بداية القرن التاسع عشر والى الآن الى اختلال هذا النسق السكاني. ونشأت الفجوة بين معدلات الخصوبة ومعدلات الوفيات ، مما أدى الى تسارع معدلات النمو السكانى ، ولم تركز سياسات التنمية على الارتفاع بالخصائص السكانية للمصريين ، ولم يتم الإستثمار فى العامل البشرى بصورة ترفع من الخصائص الصحية والتعليمية والمهارية لجزء كبير من المصريين ، مما يساعد على عملية التنمية ذاتها.

فبينما ترتفع المستويات التعليمية والصحية والمهارية والدخلية لنسبة قليلة من السكان الى مستويات سكان الدول المتقدمة ، يعانى أكثر من نصف المصريين من الأمية ، وتدنى المهارات العملية ، وانخفاض فى المستويات الصحية، أى أن سياسات التنمية الجزئية ، قد أدت الى اتساع الفوارق الهيكلية بين السكان المنخرطين فى القطاع الحديث وهؤلاء المنخرطين فى القطاعات الإنتاجية التقليدية .. ولم تستطع سياسات التنمية المتعاقبة حتى الآن أن تحدث جملة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصري، مما أدى الى استمرار الخصائص السكانية المميزة للدول النامية ، وأدى أيضا الى استمرار عملية التخلف الاقتصادى والاجتماعى .. وفيما يلى محاولة لتحليل السياسات التنموية فى مصر منذ أوائل القرن التاسع عشر والآثار التى تركتها تلك السياسات على النسق السكانى ، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ، أدى النسق السكانى فى مصر ، باتاحته عرضاً كبيراً للأيدى العاملة الرخيصة نسبيا الى استمرارية العلاقات الإنتاجية والأنماط الإنتاجية التقليدية ، مما يعد معوقا لآليات التحديث الشامل للمجتمع المصرى .

أولا : التنمية والسكان فى مصر

بدأت محاولات تحديث المجتمع المصرى مع حكم محمد على الذى امتد من ١٨٠٥ الى ١٨٤٩ . وكان المجتمع المصرى يتصف قبل تلك الفترة بنسق اقتصادى اعتمد اساسا على الزراعة لمواجهة الطلب الداخلى للسكان ، واستخراج فائض مالى كبير من الزراعة لتمويل متطلبات طبقة المماليك الحاكمة، والجباية المفروضة على مصر من قبلَ الدولة العثمانية . وخضعت مصر لنظام الالتزام كوسيلة أساسية لتحصيل الفائض الاقتصادى . وكان الملتزمون عادة من طبقة المماليك الحاكمة ، الذين استخدموا كل الوسائل الاقتصادية والسياسية القهرية لاستخراج هذا الفائض . ولقد أدى النظام التعسفى فى فرض الضرائب واستخراج الفائض الإقتصادى ، والاعتماد على وسائل انتاجية بدائية وكثيفة العمل على ابقاء الفلاحين المصريين تحت حد الفقر . واهملت الرعاية الاجتماعية والصحية للسكان ، ولم تتوافر أية خدمات تعليمية .. ومع تدنى الخصائص السكانية وارتفاع الطلب على اليد العاملة ، خاصة فى حقل الزراعة ، ساد نمط سكانى يتميز بارتفاع شديد فى مستوى الخصوبة ، وارتفاع مماثل فى مستوى الوفيات ، مما أدى الى نوع من الركود السكانى أو البطء الشديد فى معدلات النمو

السكانية . وفى سنوات القحط ، ومع تعسف جامعى الضرائب والجباة ، انتشرت المجاعات وعملت العوامل المالتوسية عملها من خلال انتشار الفقر والمرض .. ولقد حاول البعض الهرب ، وانتشرت ظواهر هجر الفلاحين للأرض ولجوئهم الى الدول المجاورة خاصة بلاد الشام . [٢]

وعند دخول الحملة الفرنسية ، قدر عدد سكان مصر بحوالى اثنين ونصف مليون نسمة فقط لاغير.

ولم تغير الحملة الفرنسية من النمط الإنتاجى المصرى الراكد عند حد الكفاف للغالبية العظمى من السكان .. الا أن الحملة قد ساعدت على قيام بعض الصناعات المتفرقة والحديثة مثل مصانع انتاج المنسوجات الصوفية ، والجلود ، والدقيق ، وبعض الذخائر العسكرية.. ولقد كان انتاج تلك المصانع موجها أساسا لخدمة الجيش الفرنسى المحتل .. اما عن الصناعة فى بنية القطر المصرى ، فلم تتجاوز بعض الحرف البدائية المتمركزة أساسا فى الريف ، لخدمة متطلبات الطبقة الفلاحية محدودة الدخل[٣].

ومع بداية القرن التاسع عشر ، وتولى محمد على سلطة البلاد فى سنة ١٨٠٥ ، بدأت أفكار تحديث الاقتصاد المصرى . وبدأت مشاريع محمد على التحديثية فى سنة ١٨١٦ فى كل من الزراعة والصناعة على حد سواء ، مع الاهتمام بتخليق نواة للتعليم الحديث ، والاستعانة بالخبرة الأجنبية . وكان الهدف الرئيسى من مشاريع محمد على ، خلق جيش حديث يعتمد على بنية اقتصادية مستقلة . وبالتالى اتجهت الخطط الاقتصادية لمحمد على الى التركيز على زراعة المحاصيل المغذية للصناعات الحربية أو الصناعات المكملة مثل ادخال زراعة القطن والزيتون والتوت لمد مصانع النسيج والأسلحة بالمواد الأولية اللازمة[٤]

ولقد واجهت محمد على معضلة ندرة العنصر البشرى ، فان حجم السكان فى مصر فى ذلك الوقت والذى تفاوتت التقديرات حوله بين ٢ مليون الى ٤ مليون نسمة ، لم يكن كافيا لتلبية متطلبات العمالة الكثيفة لتنفيذ المشاريع الإقتصادية الطموحة ، بالإضافة الى الاستعانة بالمصريين فى بناء الجيش الحديث . ولذلك اضطر محمد على وهو بصدد ادخال أساليب انتاج حديثة ، الى استخدام علاقات ماقبل - رأسمالية لتجنيد العمالة اللازمة للقيام بتلك المشاريع بصورة آنية . وكان استخدام نظام السخرة من الأساليب الأساسية فى تعبئة

القوي العاملة ، للعمل في مجال حفر الترع ، وبناء البنية التحتية اللازمة لتحديث الزراعة [٥]
.

وبينما اهتم محمد علي ببناء الزراعة والصناعة ، الا أنه لم يحفل كثيرا بالارتفاع بالخصائص السكانية .. فعلي الرغم من تحقق أرباح ضخمة للدولة من خلال المشروعات الزراعية والصناعية ، الا أن نظام محمد علي تجاهل الإنفاق علي التعليم والصحة وبقية الخدمات الاجتماعية ـ كما أن أجور ودخول العمال والفلاحين كانت متدنية للغاية مما حافظ علي مستويات معيشة متدنية .. ولقد تسببت تلك الأوضاع في استمرار النمط السكاني السابق علي تجربة محمد علي ، من حيث ارتفاع كل من مستوي الخصوبة والوفيات ، وتدني الخصائص السكانية [٦] ذلك أن التحديث الذي ادخله محمد علي أبقي علي الفوارق الهيكلية السابقة ، حيث خضع السواد الأعظم من المصريين لنظام اقتصادي ـ اجتماعي اعتمد علي أساليب إنتاجية كثيفة العمل . ولم يتم تحرير قوة العمل الريفية ، بل استخدمت الدولة نظام السخرة لنقل نسب من تلك العمالة للعمل في مشروعات البنية التحتية أو حتي للتجنيد في الجيش . أما في مجال التصنيع ، فلقد اعتمد محمد علي أيضا علي أساليب الإنتاج كثيفة العمل ولم يهتم بخصائص تلك العمالة من حيث مستوي المهارة أو من حيث رفع المستوي الصحي لتعظيم انتاجيتها. وبالتالي تضمن اتباع ذلك النمط من الإنتاج الاعتماد علي استخدام عنصر العمل بطريقة مكثفة .. مما ساعد علي استمرار ارتفاع مستويات الخصوبة . وكان عدم الاستثمار في خصائص السكان من ناحية الصحة والتعليم سببا في استمرار مستويات الوفيات العالية .. كما أن دولة محمد علي لم تهتم باعادة توزيع الدخول الناجمة عن مثل هذا النمط .. علي العكس من ذلك ، حافظت دولة محمد علي علي المستوي المنخفض من الأجور ، لتعظيم أرباح الدولة واعادة استثمار تلك الأرباح في توسيع القاعدة الاقتصادية. وانقسم المجتمع في مصر الي مجموع المصريين الفقراء، والخاضعين لسيطرة نخبة حاكمة ، قليلة العدد ، وإن تمتعت بمستويات مرتفعة من المعيشة.

انتهت تجربة محمد علي بالانهيار ، وقضي علي المشاريع الصناعية خاصة بعد تدخل القوي الأوروبية ، وفرض قوانين التجارة الحرة علي مصر .. وتم القضاء علي الاحتكارات الصناعية في عهد سعيد علي إثر ابرام اتفاقية خاصة بين بريطانيا والسلطان العثماني ..

وتحول الاقتصاد المصرى من نمط للتنمية المستقلة المتوازنة ، المبنية على دفع العملية الإنتاجية فى كل من الزراعة والصناعة على قدم سواء ، الى اقتصاد زراعى يعتمد اساسا على زراعة وتصدير القطن .. أصبحت الزراعة هى المجال الأساسى للإنتاج . هذا ولقد توسع خلفاء محمد على فى زراعة القطن ، وتطورت أشكال الملكية الخاصة للأرض التى اخذت أنقى صورها فى عهد الخديوى اسماعيل . وحاول كل من سعيد واسماعيل فى الفترة بين سنة ١٨٥٦ الى ١٨٧٦ تحديث مصر عن طريق مزيد من الاستثمار فى البنية التحتية وبناء المدن الجديدة وشق قناة السويس ، واستمر حفر القنوات ، وتم مد السكك الحديدية الخ .. ولقد تطلب ذلك أيضا استخدام العمالة الكثيفة ، سواء فى مشاريع البنية الأساسية أو فى الزراعة . واستمر ولاة مصر فى استخدام نظام السخرة فى تعبئة العمالة اللازمة لاستكمال مشروعات البنية الأساسية . ويدلنا ذلك على ندرة العنصر البشرى فى مصر حتى اواخر القرن التاسع عشر ، واضطرار أصحاب الأرض ، وولاة مصر الى استخدام علاقات انتاج تقليدية (ماقبل - رأسمالية) لتغذية القوى العاملة ، والحفاظ على أجور منخفضة ، لتعظيم الفائض الإقتصادى [٧] .هذا ولقد أدى تعاظم اعتماد الاقتصاد المصرى على زراعة وتصدير القطن بوسائل انتاجية كثيفة العمل الى زيادة الطلب على العمل الزراعى ، ولقد استجاب عرض العمالة عن طريق الإبقاء على المستويات العالية من الخصوبة . فالأطفال فى الاقتصاد الزراعى ، يعدون من عوامل الإنتاج . وتتعاظم القيمة الاقتصادية للأطفال كعمالة غير مكلفة . وفى الإقتصاديات الزراعية غير المرسملة ، يعتمد الاقتصاد العائلى على عمل المرأة والأطفال لتخفيض نفقات الإنتاج .. وبالتالى ، فان الاحتفاظ بمعدلات عالية من الخصوبة ، يمثل رشادة اقتصادية لكل من رب الأسرة الزراعية ولصاحب الأرض ، حيث يتم تعظيم الفائض الاقتصادى المقتطع من الزراعة باستغلال العمل العائلى غير المدفوع الأجر .. أدت اقتصاديات القطن اذا الى تزايد العرض السكانى .. وتدهور الخصائص السكانية للسكان . ففى ظل الاقتصاد الزراعى القائم ، كان الاستثمار فى التعليم أو فى الصحة أو الخدمات الاجتماعية الأخرى يعد استثمارا ترفيا ، قد يقضى حتى على انخفاض نفقة الإنتاج الزراعية .. بل على العكس من ذلك ، اعتمد مثل هذا الاقتصاد التقليدى على حرمان الفلاحين (السواد الأعظم من السكان فى ذلك الحين) من حق التعليم .. فالفرد المتعلم لن

يرضى بمكانته كعامل زراعى منخفض الأجر ، بل سيتطلع الى وظائف أعلى مرتبة سواء كانت وظائف ادارية ، مهنية أو صناعية .. وسيؤدى ذلك الى هجر شطر كبير من الفلاحين لمهنة الزراعة والإندفاع الى المدن فى سبيل تحقيق تلك المتطلبات . ومع القضاء على قطاع الصناعة بعد فترة محمد على ، لم يكن من الممكن مد الخدمات التعليمية للريف لما لذلك من آثار سلبية على عرض العمالة الزراعية ، وتوفير عمالة مدينية أو متعلمة لا يمكن استيعابها الا فى القطاع الحكومى أو فى قطاع الخدمات مما يمثل ضغطا على الميزانية الحكومية ، ويخلق ضغطا فى اتجاه البطالة الصريحة والتضخم المالى ..

وبالتالى ، أدى الإقتصاد الزراعى المعتمد على القطن الى اختلال البنيان السكانى من ارتفاع معدلات المواليد ، وتركز الكتلة البشرية حول وادى النيل والمنطقة الزراعية ، وانخفاض الخصائص السكانية خاصة فى مجال التعليم .. ومن الواضح أن هذا النسق السكانى محصلة طبيعية لاعتماد الاقتصاد المصرى منذ منتصف القرن التاسع عشر على زراعة وتصدير القطن كمحرك أساسى للعملية الاقتصادية .. وبالتالى استمرت الفوارق الهيكلية والتوزيعية السابقة . على أن بعض المصريين قد استفادوا من توسع الملكية الخاصة فى الزراعة ومن محاولات نشر التعليم فى عصر اسماعيل فى أبناء النخبة مما أدى الى تفاقم حدة الفوارق الهيكلية بين ملاك الأرض والمتعلمين من ناحية وجموع الفلاحين (سواد الشعب المصرى) الذى ظل أسيرا لعلاقات إنتاج النمط الزراعى التقليدى .. ولم يخفف من حدة الفوارق الهيكلية بين الفلاحين والنخبة من ملاك الأرض والمتعلمين أى سياسات لاعادة توزيع الدخل .

استمر نمط الاعتماد على قوة العمل البشرية فى الزراعة تحت حكم الإنجليز الذين فاقموا من الوضع بالغاء التعليم المجانى والحد من انشاء المدارس حتى الخاص منها ، ورفع المصروفات الدراسية الى الدرجة التى لم يتمتع الا ٤ بالمائة من سكان مصر بمعرفة القراءة والكتابة ، وذلك حتى بداية الثلاثينات من القرن العشرين . ولقد اسرف الإنجليز فى الاستثمار الزراعى ، لتعظيم الإنتاجية، وابدوا بعض الإهتمام بادخال الوسائل الطبية الحديثة ، وذلك لرفع انتاجية العامل الزراعى .. وكان من أثر ادخال الوسائل الطبية الحديثة تخفيض سريع نسبيا فى مستويات الوفيات مع الإبقاء على مستويات الخصوبة على مستواها المرتفع .. مما ساهم فى ارتفاع معدلات النمو السكانى وبالتالى ارتفاع عرض العمل الذى لم يجد مجالا الا فى قطاع الزراعة ، لانكماش ومحدودية القطاع الصناعى القائم [٨] .

ولم تثمر تجربة التصنيع في الثلاثينات عن تحول جذري في بنية الأنماط الإنتاجية المصرية . فعلي الرغم من انشاء بعض المصانع الحديثة في مجال الصناعات الاستهلاكية ، خاصة صناعات النسيج والأغذية الا أن الطبقة العاملة الصناعية كانت محدودة للغاية ولم تسهم في تغيير هيكل العمالة المصرية بصورة حاسمة .. وعلي عكس التجربة الإنجليزية ، لم تضطر الحكومة المصرية الي طرد الفلاحين من الأرض للعمل في الصناعة ، بل إن الفلاحين كانوا يهاجرون تلقائيا الي المدن .. فمع استمرار ارتفاع النمو السكاني ، وتركز الملكية الزراعية في الريف ، وانخفاض الأجور الزراعية ، لم يجد معدمو الريف من وسيلة الا النزوح الي المدن ، طلبا للعمل. وعلي الرغم من محدوديةعملية التصنيع في الثلاثينات وحتي الخمسينات الا أن فرض نمط الإنتاج الحديث من خلال الصناعة وإن لم يؤثر علي معظم المصريين القاطنين في الريف ، الا أنه خلق نواة لطبقة عمالية صناعية ، خضعت لنظام المصنع واستقرت في المدينة . وتعد تجربة التصنيع في الثلاثينات مسئولة عن بزوغ نوع جديد من الفوارق الهيكلية في الاقتصاد المصري في قطاع التصنيع أي الفوارق بين اصحاب رؤوس الأموال من ناحية والعمال من ناحية أخري .. الا أن الفوارق الهيكلية الأعمق ، نشأت من التفاوت الدخلي والصحي والتعليمي بين سكان المدينة، خاصة المنخرطين في قطاع الصناعة الحديث ، وسكان الريف الذين كانوا تحت سيطرة علاقات نمط الإنتاج التقليدي .. الا أن محدودية وصغر الطبقة العمالية الصناعية والعاملين بمجالات الإنتاج الحديث لم تؤثر بطريقة كافية في الخصائص السكانية من ارتفاع معدلات الخصوبة التي استجابت أصلا لشروط العمل في القطاعات التقليدية .. وإن بدأت الوسائل الحديثة في مجال الطب في تخفيض معدلات الوفيات (عامل خارجي علي النمط الإنتاجي التقليدي) .. واستمر معظم السكان علي مستوي متدن من الدخل ومن التعليم والتغذية والصحة .. الخ . هذا ولقد بدأت ظاهرة الهجرة من الريف الي المدينة منذ أوائل القرن العشرين ولم تتوقف الا خلال العشرة أعوام الأخيرة ، كما تدل علي ذلك بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء لعام ١٩٨٦ ، حيث ظلت نسبة سكان الريف الي المدينة ثابتة في الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٦ .. ويرجع المحللون ثبات تلك النسبة ، الي أن الهجرة الريفية تحولت من هجرة داخلية الي هجرة خارجية للدول العربية الغنية.أدي الإنخفاض السريع لمعدلات الوفيات طوال القرن العشرين الي حصول، مايسمي بالانفجار السكاني ، وذلك بعد

فترة الحرب العالمية الثانية ، حيث تسارعت معدلات النمو السكاني بصورة كبيرة تتراوح بين اثنين وثلاثة بالمائة سنويا وذلك حتي اللحظة الراهنة .. ومع انتصاف القرن العشرين بدأ الاقتصاد المصري مرحلة معاناة شديدة .. فمع تغير خصائص الطلب العالمي ، واتجاه العالم المتقدم الي استخدام الآلياف الصناعية ، قل الطلب علي القطن المصري وتدهورت اسعاره .. وعانت الصناعة المصرية من صغر حجم السوق الداخلي .. وحتي تتغلب الصناعة المصرية علي هذا العائق كان لابد لها أن تجد اسواقا خارجية لتصريف منتجاتها أو تعمل علي اعادة توزيع الدخل الي الطبقات الفقيرة ، حتي ترفع مستوي الطلب الفعال .. وبما أن الطبقات المسيطرة من كبار ملاك الأراضي أو أصحاب المصانع، كانوا أيضا هم المسيطرين علي القرار السياسي المصري ، فان عملية اعادة توزيع ملكية الأراضي الزراعية أو رفع الأجور للعمال كانت عملية مستحيلة في اطار علاقات القوة السائدة قبل قيام ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ .. أما التوسع الخارجي لفتح أسواق جديدة، فكان أيضا مهمة شديدة الصعوبة في اطار وجود الاحتلال الإنجليزي لمصر وضعف القدرة الشرائية للدول العربية المجاورة في ذلك الوقت (٩) .

تجمد الوضع الاقتصادي ، وارتفعت أصوات الطبقة الوسطي المتزايدة الأعداد ، مطالبة بحقوق اقتصادية جديدة .. وازدادت حدة الاضطرابات السياسية واشتدت الأصوات المطالبة بالعدالة الإجتماعية .. ويقرر المحللون للواقع المصري ، أن مصر شهدت أعلي فترة اضطراب سياسي في الفترة مابين ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ .. ومع تعالي وتيرة الإضطراب السياسي ، تدخل الجيش في يوليه١٩٥٢ ، للسيطرة علي الموقف الداخلي ومنع تدهور تلك الاضطرابات الي نوع من الشلل الكامل للحياة السياسية والاجتماعية (١٠) .

كان من الواضح لرجال ثورة ٢٣ يوليه ، أنه من المحتم إعادة تشكيل شبكة علاقات القوة السياسية والقوة الاقتصادية في مصر، لدفع الاقتصاد المصري في مسار من النمو يؤدي للتخلص من العوائق المكبلة ، بعد فترة طويلة من الركود الاقتصادي .. وكان من أهداف الثورة المصرية ، تشجيع الصناعة واستخدامها كعامل أساسي للتنمية .. ولتحقيق ذلك ، استقر رأي المسئولين علي اتاحة الاستثمارات للصناعة، وذلك عن طريق تشجيع انطلاق المدخرات والاستثمارات من قطاع الزراعة الي الصناعة .. ومن أهم قرارات الثورة في مرحلتها الأولي قوانين الإصلاح الزراعي التي بالاضافة الي تحديد الملكية الزراعية ، أدت الي القضاء

علي الركيزة الاقتصادية لسلطة كبار الملاك .. وكان من أهداف الإصلاح الزراعي ، تشجيع انسياب رؤوس الأموال المركزة في قطاع الزراعة الي قطاع الصناعة علي أن أهم جوانب الإصلاح الزراعي المصري لم تقتصر علي تحديد الملكية واعادة توزيع بعض الأراضي علي صغار الفلاحين .. فالأرض الزراعية محدودة في مصر ، وعدد المعدمين وصغار الفلاحين من الكثرة ، بحيث تفقد عملية توزيع الأرض معناها .. وفي الحقيقة فان اخطر ماجاء في قوانين الإصلاح الزراعي ، تعلق بعلاقة المؤاجرة ، التي ثبتت الإيجار عند مستوي منخفض وأعطت المستأجر كثيرا من حقوق الملكية الفعلية بحيث أصبحت الملكية الحقيقية للملاك الغائبين شبه صورية . وتعتبر قوانين الإصلاح الزراعي من القرارات الأساسيةالتي ساهمت في اعادة تشكيل علاقات القوة والنفوذ في المجتمع المصري . ولقد حاولت الحكومة المصرية في الخمسينات الاعتماد علي القطاع الخاص الصناعي في دفع التنمية [١١] الا أنه غاب عن المسئولين ، عدم رغبة الرأسماليين المصريين في الإستثمار في ظل غيابهم عن الساحة السياسية . فبدون قوة سياسية فاعلة (عن طريق الأحزاب مثلا) تخوف رأس المال الخاص من سياسات الإصلاح الزراعي وتأميم رأس المال الأجنبي بعد حرب السويس ١٩٥٦ . وبدلا من الاستثمار في مصر ، لجأ الكثيرون أما الي تجميد انشطتهم أو التوسع فيها بحذر شديد .. •

ضاقت الحكومة المصرية بتعثر القطاع الخاص ، وقررت التدخل بصورة حاسمة في عملية التنمية الاقتصادية ، وبالتالي صدرت قرارات التأميم الكبري في عام ١٩٦١ .. واصبحت الدولة تسيطر علي عصب الإقتصاد المصري .. ترافق ذلك مع محاولة جادة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي .. فبالاضافة الي وضع وتنفيذ الخطة الخمسية الأولي (١٩٦٠ / ١٩٦١ ـ ١٩٦٤ /١٩٦٥) ، توسعت الحكومة المصرية في مد الحقوق الاجتماعية ، مثل مجانية التعليم ، وتوفير مستوي مقبول من الرعاية الصحية (وإن لم تكن كافية) ، ودعم المواد الغذائية الأساسية ، وتسعير المنتجات الصناعية .. وادت تلك الإجراءات الي تغير كبير في التركيبة المصرية الاجتماعية .. فتزايدت اعداد المتعلمين بصورة سريعة ، وتحسنت مستويات المعيشة ، وزادت عدالة توزيع الدخل من خلال الإجراءات المتتالية للحد من الملكيات الكبيرة وفرض الحراسات والتأمينات وارتفعت اعداد العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة بسبب التزام الحكومة بسياسة تشغيل الخريجين [١٢] .

وتعد الخطة الخمسية الأولى (١٩٦١/٦٠ ـ ٦٤ / ١٩٦٥) الخطة الاقتصادية الوحيدة التى نفذت الى حد كبير فى الاقتصاد المصرى . ولقد اتسمت الخطة بمحاولة تركيز الإستثمار فى القطاعات والأنشطة السلعية . هذا ولقد بلغ المتوسط السنوى للاستثمار المنفذ طوال فترة الخطة حوالى ٢٨١ مليون جنيه بالأسعار الجارية مما شكل نسبة ١٨٪ من الناتج المحلى بتكلفة الإنتاج .. وتم تخصيص حوالى ٥٨٪ من اجمالى الإستثمارات المنفذة للقطاعات السلعية . ولقد بلغ نصيب الصناعة التحويلية والتعدين ٢٧٪ من المجموع الكلى للاستثمارات ، وبلغ نصيب قطاع الزراعة (متضمنا تكاليف بناء السد العالى) ٢٣٪ من الاستثمار ، وجاء قطاع النقل والمواصلات والتخزين فى المرتبة الثالثة بحوالى نسبة ٢٠٪ ، كما وجه الى قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية ما يوازى ٢٢٪ من جملة الاستثمارات [١٣] .

ولقد ترتب على ماسبق ، زيادة فى الناتج المحلى الإجمالى توازى حوالى ٥ر٧٪ فى المتوسط سنويا وذلك خلال سنوات الخطة .. وكان معدل النمو السنوى فى قطاع الصناعة التحويلية حوالى ٩ بالمائة ، وفى قطاع الزراعة ٦ بالمائة ، وفى قطاع الكهرباء ٥ر١٥ بالمائة وفى قطاع التشييد حوالى ١٢ بالمائة [١٤].

واكب ذلك التطور ، زيادة كبيرة فى معدلات نمو الدخل المحلى ، حيث بلغ معدل النمو المركب فى مرحلة سنوات الخطة حوالى ٦ر٨ بالمائة سنويا . هذا ولقد بلغ معدل النمو السنوى للاستثمار الاجمالى فى فترة الخطة الخمسية نحو ١٤٪ بينما بلغ معدل النمو السنوى للاستهلاك النهائى فى المتوسط ٥ر٩ ٪ فقط .. مما يعنى وجود فائض طلب فى تلك المرحلة التخطيطية [١٥] .

نلاحظ على الخطة الخمسية أنها توخت عدالة توزيع الإستثمارات الجديدة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وأنها ركزت الاستثمارات فى القطاعات السلعية والتى تعد عصب النمو الاقتصادى والمحرك الأساسى لعملية التنمية .. وعلى الرغم من نجاح الخطة فى دفع النمو الاقتصادى فى مصر الا أن اتجاهات الاستثمار قد كرست وعمقت الأنماط الإنتاجية السائدة . فالاستثمار العريض فى الصناعة قد أدى الى تثبيت دعائم النمط الإنتاجى الحديث ، بينما أن معظم الأستثمارات فى الزراعة قد اتجهت الى بناء السد العالى ... واستمرت الوسائل الإنتاجية فى قطاع الزراعة على حالتها الأولى (أى لم يكن هناك مجال

كبيرا لتحديث وسائل الإنتاج الزراعية) .. وبذلك الشكل لم تساهم خطة التنمية الخمسية في تعديل كبير في توزيع السكان بين الحضر والريف أو في توزيع القوة العاملة بين القطاع الصناعي والزراعي .. فلقد انخفضت النسبة المئوية للقوة العاملة في الزراعة من ٥٨٪ في ١٩٦٠ الى ٥٥٪ في عام ١٩٦٥ وارتفعت النسبة المئوية للقوى العاملة في الصناعة من ١٢٪ في عام ١٩٦٠ الى ١٤٪ في عام ١٩٦٥. [١٦] هذا الارتفاع الطفيف في نسبة القوى العاملة في القطاع الصناعي تشير أيضا الى أن التصنيع في مصر قد اتجه الى استخدام وسائل انتاجية كثيفة ـ رأس المال في قطاع الصناعة وبالتالي عجز قطاع الصناعة عن استيعاب نسبة كبيرة من القوى العاملة ... ظلت الزراعة اذن هي المجال الأساسي لتركز السكان والقوى العاملة في مصر ، حتى في ظل سياسات التصنيع لاحلال الواردات التي سادت في الستينات .. وبالتالي احتفظ النسق السكاني بمعظم سماته، من ارتفاع لمعدلات الخصوبة وانخفاض الخصائص السكانية .. الا أن اهتمام الدولة بنشر الخدمات المجانية في التعليم ، والصحة ، وتحديد حد أدنى للأجور ، وسياسات التشغيل قد افرزت نوعا من العدالة الاجتماعية سواء على مستوى الريف أو المدينة ، وأن استفاد سكان الحضر بصورة أكبر من تلك الخدمات عن سكان الريف ... فعلى الرغم من اتاحة مجانية التعليم على مستوى مصر بأكملها الا أن الطلب على التعليم في المدن عادة مايكون أعلى بكثير من الطلب على التعليم في الريف وخاصة بالنسبة للاناث . كما أن انتشار الخدمات الصحية يزيد في المدن عن الريف، وتتفاوت كثيرا مستوى الخدمات الصحية من المناطق الحضرية للمناطق الريفية .. ومما لاشك فيه أن قوانين الإصلاح الزراعي المتتالية قد أدت الى اعادة توزيع الدخل في صالح المزارعين والمؤجرين ، الا أن سيادة الانماط الإنتاجية التقليدية في القطاع الزراعي وعدم تطوير وسائل الإنتاج ، قد ساهم أيضا في ابقاء الطلب على العمل العائلي (الأطفال ـ النساء) على مستوى مرتفع ، وبالتالي لم تساهم اعادة توزيع الملكية والدخل في مجال الزراعة في تخفيض كبير في مستوى الخصوبة الريفية .

هذا ولقد أدت سياسات الاستثمار الصناعي في الستينات وما تلاها الى تركيز معظم الصناعات ليس فقط في المناطق الحضرية بل على الأخص في أكبر مدينتين في مصر أي القاهرة والأسكندرية ولقد استأثرت القاهرة في الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٦٨ بـ ٤٢٪ من

مجموع المنشآت الصناعية التي يعمل بها عشرة عمال فأكثر ، وتركزت نسبة ٣٠٪ من الصناعات الكبيرة بها [١٧] ويدل ذلك علي تكدس التصنيع ليس فقط في المناطق الحضرية ، بل في العاصمة نفسها . ولقد نتج عن عدم عدالة التوزيع الجغرافي للأنشطة الصناعية ارتفاع الفوارق الهيكلية والتوزيعية بين المدن والريف[١٨] .. علي أن الأدهي من ذلك أن عملية التصنيع في الستينات علي الرغم من أهميتها وكثافتها ، لم تتجه الي تصنيع الريف ، اي خلق الآلات والمعدات التي تساعد علي تغيير الأساليب الإنتاجية الريفية من أساليب كثيفة ـ العمل الي اساليب أكثر تطورا أو آلية.. ولهذا ، استمر النسق السكاني علي ماهو عليه ، علي الرغم من بعض التحسن في الخصائص السكانية مثل التعليم أو الصحة كما هو واضح من بيانات الملحق الإحصائي .

علي الرغم من السلبيات السابق ذكرها ، فان الخطة الخمسية الأولي تعد المحاولة الوحيدة المخططة لدفع التنمية في مصر . هذا ولقد تلاحقت الظروف السياسية والاقتصادية ، التي أدت الي عدم متابعة الخطة الأولي بخطط أخري تنتهج نفس المنهاج من حيث ادارة عملية التنمية .. واعتمدت الحكومة المصرية منذ عام ١٩٦٥ علي خطط سنوية .. ومنذ يونيه ١٩٦٧ الي أكتوبر ١٩٧٣ تحول الاقتصاد المصري الي اقتصاد حرب ، ووجهت معظم الموارد الي المجهود الحربي وتوقفت محاولات التنمية .. والدليل علي ذلك انخفاض معدل الاستثمار المنفذ الي الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج من ١٨٪ سنويا خلال الخطة الخمسية الأولي (٥٩/١٩٦٠ ـ ٦٤/١٩٦٥) الي ٥ر١٣٪ سنويا خلال الفترة ٦٥/١٩٦٦ ـ ١٩٧٣ ونتج عن ذلك انخفاض في معدلات نمو الدخل المحلي [١٩]

تغيرت السياسة الاقتصادية لمصر بعد انتصار اكتوبر ١٩٧٣ . وقررت مصر خوض تجربة الانفتاح الاقتصادي .. وفي ظل التجربة الجديدة حاولت الحكومة الاعتماد علي القطاع الخاص المحلي والأجنبي لدفع الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية وخاصة في القطاعات السلعية ، وركزت استثماراتها في البنية الأساسية وفي عمليات الإحلال والتجديد .. ولقد انعكست تلك الأولويات بوضوح في الأهداف الرئيسية للخطة الخمسية ١٩٧٧ـ ١٩٨٢ والتي حددت أولويات الاستثمار علي مايلي [٢٠] .

١- اصلاح المسار الاقتصادي لمواجهة الاختلالات البنيانية الداخلية و الخارجية.

٢- الارتقاء بمستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتعويض التباطؤ الذى حدث نتيجة ضعف معدلات التنمية فى اوائل السبعينات.

٣- علاج التراكمات التى ادت الى تدهور المرافق الاقتصادية والهياكل الرئيسية للانتاج القومي.

٤- رفع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المصرى حتى يتمكن من تنفيذ العديد من المشروعات على المستوى العام والخاص.

٥- السماح لرأس المال العربى والاجنبى بان يلعب دوره الانتاجى الخلاق مشاركا مع القطاعين العام والخاص، ويستقطب التكنولوجيا الحديثة فى ظل سياسة الانفتاح.

٦- التوسع فى حجم الاستثمار القومى لمواجهة احتياجات التنمية الشاملة وخلق فرص العمالة للاعداد المتزايدة من السكان الذى يدخلون سوق العمل.

٧- الانتهاء من المشروعات الجارى تنفيذها وصيانة الوحدات الانتاجية القائمة بالاحلال والتجديد.

استهدفت خطة (٧٧-١٩٨٢) الوصول لمعدل استثمار يصل الى ٢٨ بالمائة من الدخل القومى وكان معنى ذلك الاعتماد بصورة كبيرة على القروض والتمويل الخارجى الذى شكل حوالى ٤٠٪ من الاستثمارات المنفذة فى تلك الفترة .. على أن أهم خصائص الاستثمارات فى تلك الفترة هو انخفاض نسب الاستثمار المخصصة للقطاعات السلعية والتى بلغت نسبة ٤٨٪ فى الفترة (١٩٧٤ - ٨١ /١٩٨٢) مقابل نسبة ٥ر٥٧٪ فى الفترة (٥٩ / ٦٠ - ٦٤ / ٦٥) ،٦١٪ فى الفترة بين (٦٥/٦٦- ١٩٧٣) [٢١] .

وفى نوفمبر ١٩٨٢ ، صدرت الخطة الخمسية ٨٢/١٩٨٣ - ٨٦/١٩٨٧.. وكانت الخطة تقوم على الأسس التالية [٢٢] .

١- الاستمرار فى تحقيق معدلات عالية للنمو تجاوز المعدلات الحالية لنمو السكان، بما يحقق رفع المستوى معيشة الافراد بمعدلات لا تقل عن ضعف معدل النمو السكاني.

٢- ان تستند التنمية بشكل رئيسى على الاهتمام بالقطاعات السلعية وخاصة قطاعى الزراعة والصناعة من حيث حجم الاستثمار الذى يخصص لها.

٣- دعم قطاعات البنية الاساسية، والقطاعات التى تشير المتابعة فى السنوات ما قبل الخطة الحالية الى وجود اختناقات بها..
٤- احداث تنمية حقيقية للموارد البشرية بالاهتمام بتخطيط القوى العاملة والتدريب.
٥- تخصيص طاقات استثمارية لتخفيف حدة مشكلة الاسكان.
٦- البدء فى تصحيح العجز المزمن فى ميزان المدفوعات.

وعلى الرغم من أن الخطة قد حددت أهمية الاستثمار فى القطاعات السلعية ، الا أننا نرى أن معظم الاستثمارات فى تلك الخطة (حوالى ٧٧ بالمائة) اتجهت الى اغراض الاحلال والتجديد والاستكمال والتوسعات بينما لم تحظ المشروعات الاستثمارية الجديدة الا بـ ٨ر١٦٪ من اجمالى الاستثمارات [٢٣] وبالتالى ، فان خطة(٨٢/٨٣ـ ١٩٨٧/٨٦) لم تستهدف فى الحقيقة أى تعديل فى هيكل البنيان الاقتصادى الذى تشكل منذ منتصف السبعينات . وعلى الرغم من أن تلك الخطة الأخيرة اخذت فى الحسبان بعض الأهداف السكانية الا أن تلك الأهداف جاءت قاصرة على مجرد رفع النمو الدخلى بمعدل أعلى من النمو السكانى ، والإهتمام بتخطيط القوى العاملة ، حتى لا تستفحل ظاهرة البطالة السافرة والتى وصلت فى تعداد سنة ١٩٨٦ الى ١٥٪ من قوة العمل فى مصر .

وفى الحقيقة ، نستطيع القول بأن سياسات الانفتاح الاقتصادي، قد ساهمت الى حد كبير فى زيادة الإختلال بين الأنماط الإنتاجية الحديثة والأنماط التقيدية .. فلقد تركزت الاستثمارات ورؤوس الأموال فى قطاع البنية الأساسية وفى قطاعات الخدمات وعانت الزراعة والصناعة من توقف الاستثمارات الجديدة ، وهبط معدل الاستثمار فى الفترات الأخيرة فى مجال الزراعة الى أقل من ٧٪ من جملة الاستثمارات .. وقد ادى ذلك الى تباطؤ الناتج من الزراعة والصناعة ، وانحسار فرص العمالة الجديدة ، مما ساهم فى تفجر مشكلات البطالة السافرة خاصة بين الشباب والنساء ، وانخفاض نمو الناتج الزراعى واتجاه الإنتاج فى الزراعة الى المحاصيل غير التقليدية ، مما تسبب فى زيادة الاعتماد على العالم الخارجى فى صورة تزايد واردات مصر الغذائية .. وفى الوقت الذى اخذ النشاط الاقتصادى يتركز فى مجال الخدمات (النقل ، البنوك ، السياحة) تركزت معظم انشطة الإنفتاج فى المدن .. ولقد مس الانفتاح القرية ولكن أساسا عن طريق الهجرة . على أن معظم مدخرات المهاجرين اتجهت الى

قطاع الإسكان ، الا أن البعض منها اتجه الى تحديث بعض وسائل الإنتاج .. على أن هذا التحديث لم يغير أساسا من تركيبة الوسائل الإنتاجية فى الريف ، فهى مازالت كثيفة العمل على الرغم من انتشار بعض المعدات الرأسمالية (٢٤).

لم تؤد سياسة الانفتاح الى تغير هيكلى ايجابى فى النسق الاقتصادى ـ الإجتماعى ، بل بالعكس، اتجه النشاط الاقتصادى الى التراجع فى مجال الإنشطة الإنتاجية الأساسية مثل الزراعة والصناعة. ويعد هذا التراجع السبب الرئيسى فى ظهور واستمرار المشاكل الاقتصادية الإساسية من عجز فى ميزان المدفوعات ، وتضخم الديون الخارجية ، وارتفاع نسب التضخم، وارتفاع نسب البطالة الظاهرة .. ولايمكن القاء اللوم على النمو السكانى كسبب اساسى للمشاكل الاقتصادية لمصر .. بل إن السياسات الاقتصادية التى سادت من ١٩٧٤ الى الآن هى المسئولة أساسا عن تلك المشاكل .. ومن الطبيعى ان لا تؤثر تلك السياسات بصورة ايجابية على النسق السكانى فلقد ارتفعت الفجوة فى الدخول .. ولقد بلغ النصيب النسبى للأجور فى الدخل المحلى الإجمالى عام ٦٦/٦٧ نسبة ٤٦٫٥٪ انخفض فى عام ١٩٧٩ الى ٢٩٫٨ بالمائة فقط لاغير ، ثم عاد الى الإرتفاع الى ٣٨ بالمائة فى عام ١٩٨٢/٨١ (٢٥) ولقد صاحب تدهور توزيع الدخل ، ارتفاع فى مستوى التضخم الذى يقدر بحوالى ٢٠ بالمائة سنويا منذ عام ١٩٧٤ وحتى الأن ، مما يساعد على انخفاض مستويات المعيشة وخاصة بالنسبة للمواطنين ذوى الدخل الثابت اوشبه الثابت ..

خلاصـــــة

وفى ضوء تلك السياسات المتلاحقة ، نستطيع القول بأن سياسات التنمية فى مصر منذ مطلع القرن التاسع عشر وحتى الآن ، أدت الى ظهور واستمرار النمط السكانى الذى تعانى منه مصر حتى الآن .. فلقد أدت تلك السياسات الى تحديث بعض الأنشطة الاقتصادية .. بينما حافظت على الأنماط الإنتاجية التقليدية كثيفة العمالة فى بعض الأنشطة مثل الزراعة وبعض أنواع الخدمات .. لم تؤدى سياسات التنمية اذا الى اعادة هيكلة الاقتصاد المصرى فى اتجاه سيادة نمط الإنتاج الحديث على كافة الأنشطة الاقتصادية .. ويعد هذا التزاوج بين انماط إنتاجية حديثة وتقليدية مسئولا مسئولية أساسية عن النمط السكانى الموجود فى مصر .. فمن حيث خصائص النمو السكانى ، نلاحظ أن ارتفاع مستويات الخصوبة يعكس فى الأساس

احتياجات المجتمع الزراعى للعمالة الكثيفة فى ضوء انخفاض درجة رسملة الزراعة المصرية ، وسيادة مستوى معيشى منخفض لمعظم سكان الريف .. وتعكس خصائص السكان ازدواجية الهيكل الاقتصادى المصرى وارتفاع الفوارق الهيكلية بين القوى الإجتماعية . فعلى الرغم من ارتفاع نسب التعليم فى المدن ، فان أكثر من نصف السكان (ونسبة كبيرة من هؤلاء من سكان الريف) يعانون من الأمية .. ، وعلى الرغم من توافر خدمات صحية جيدة نسبيا بالنسبة لدول العالم الثالث فى مصر ، الا أن توزيع تلك الخدمات غير متكافيء ، ويعانى سكان الريف من قصور تلك الخدمات وقصور القائمين عليها .. الخ .

كيف نستطيع اذا التغلب على خصائص هذا النمط السكانى ؟ لا يمكن أن نتغلب على ما يسمى بالمشكلة السكانية بمعزل عن السياسات الاقتصادية والسياسية الحاكمة للتطور الاقتصادى .. ان سياسات التنمية الجزئية مسئولة أساسا عن اختلال انماط الإنتاج ، وبالتالى اختلال الدخول وتوزيع الخدمات بين فئات السكان ومن ثم فان على سياسات التنمية ان تضطلع بمهمة تحديث البنيان الاقتصادى ككل ، حتى نقضى على السلبيات المؤدية لاستمرار الوضع السكانى الذى نعانى منه الآن .لن تستطيع السياسات السكانية الحالية ، الحد من النمو السكانى السريع فى غياب سياسات للتنمية تعمل على زيادة الإنتاجية واعادة توزيع الدخل والخدمات التعليمية والصحية بصورة متوازنة بين جميع الفئات السكانية . ولا يكفى فى هذا المجال تزايد الدخل عن طريق بعض الأنشطة الطفيلية مثل ريع البترول أو السياحة ، لتغيير النمط السكانى .. فان زيادة الدخل يجب أن تتأتى عن طريق زيادة النشاط الإنتاجى الحديث (التصنيع) .. والتصنيع هنا لا يقتصر على مفهوم التصنيع التقليدى (أى الصناعة التحويلية) بل يتسع ليشمل قطاع الزراعة ، أى الإرتفاع بمستوى وسائل الإنتاج الزراعية .. فى تلك الحالة ، فان التصنيع بهذا المفهوم المتسع سيؤدى الى خفض الطلب على العمالة الزراعية وغير المدربة وسيزيد الطلب على العمالة الماهرة والمدربة .. وحتما سيتجاوب عرض العمل (أى السكان) مع نوع الطلب الجديد .. إن التصنيع وعدالة التوزيع فى الدخول ومنافع التنمية هما الوسيلتان الإساسيتان لاعادة هيكلة البناء الاقتصادى ومن ثم لاعادة التوازن للنسق السكانى فى مصر .

هذا ، وسنعمل على توضيح السمات الرئيسية للنسق السكانى فى مصر فى الجزء الثانى من هذا البحث والتى تبلورت من خلال السياسات الجزئية لتحديث الهياكل الاقتصادية والإجتماعية السابقة. وعلى وجه الخصوص ، سنتناول خصائص النمو السكانى والسياسات الحكومية فى مصر الثى حاولت أن تحد من هذا النمو ، وخصائص التوزيع السكانى من ناحية التوزيع العمرى والنوعى والجغرافى ، وخصائص السكان أى الخصائص التعليمية والصحية وخصائص العمالة المصرية

المراجــــــع

١) انظر نادية رمسيس فرح «مدخل لدراسة التشكيلات الإجتماعية لتوصيف النظم الاجتماعية العربية» المستقبل العربى ، العدد ٩١، سبتمبر ١٩٨٦.

٢)

Z.Y.Hershlag: "Introduction to the Modern Economic History of the Middle East. Leiden": E. J. Brill, 1980. Second Revised edition.

٣) انظر المرجع السابق

٤) عبد الرحمن الرافعى : "عصر محمد علي" . القاهرة : دار المعارف ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨٢

٥)

Roger owen : "The Middle East in the World Economy 1800- 1914".London and New York: Methuen,1981.

٦) انظر المرجع السابق

٧) انظر هيرشلاج ، وروجر اون : مراجع سابقة .

٨) انظر المراجع السابقة .

٩) انظر نادية رمسيس فرح " النظرية الغربية والتنمية العربية " المستقبل العربى ، العدد ٦٦ ، ١٩٨٤ .

١٠) انظر المرجع السابق

١١)

Robert Mabro: "The Egyptian Economy". Oxford: Clarendon Press, 1974-.

١٢) انظر المرجع السابق .

١٣) انظر تقرير مجلس الشورى ، دور الانعقاد العادى الخامس ، لجنة الشئون المالية والاقتصادية عن سياسات الاستثمار ٥٩/١٩٦٠ ـ ١٩٨٣/٨٢ الصادر فى ١٩٨٥/٦/١٥ .

١٤) انظر تقرير مجلس الشورى ، المرجع السابق .

١٥) انظر تقرير مجلس الشورى ، المرجع السابق .

١٦) انظر تقرير مجلس الشورى ، المرحع السابق.

١٧) انظر تقرير مجلس الشورى ، المرجع السابق.

١٨) انظر.

A.M. Hallouda, S.Z.Aminy, S.M. Cochrane and S.M.Farid (eds.): "The Egyptian Fertility Survey: Socio-Economic Differentials and Comparative Data from Husbands and Wives". Cairo: CAPMAS, Vol.3- 1983-

١٩) انظر تقرير مجلس الشورى السابق الاشارة اليه.

٢٠) وزارة التخطيط : "الخطة الخمسية ١٩٧٨- ١٩٨٢: الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية". القاهرة : اغسطس ١٩٧٧، المجلد الاول، ص ١.

٢١) انظر تقرير مجلس الشورى السابق الاشارة اليه.

٢٢) وزارة التخطيط : "الاطار العام لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٢/١٩٨٣-٨٦/١٩٨٧". القاهرة نوفمبر ١٩٨٢، المجلد الأول ص ٥٩-٦٠.

٢٣) المرجع السابق، ص ١٢٠.

٢٤) انظر نادية رمسيس فرح : «نحو استراتيجية لتجاوز تناقضات هجرة العمالة المصرية لدول النفط العربية» المنار العدد ٢، فبراير ١٩٨٥.

٢٥) انظر تقرير مجلس الشورى السابق الاشارة اليه.

الباب الثاني

السمات الرئيسية للنسق السكاني في مصر

الفصل الثالث : النمو السكاني والسياسة السكانية

الفصل الرابع : التوزيع السكاني

الفصل الخامس : خصائص السكان

الباب الثاني

الفصل الثالث

النمو السكاني والسياسة السكانية

د. نادية فرح

مقدمة :

تتمحور سياسات الدولة الرسمية في مصر حول النمو السكاني السريع كعقبة رئيسية أمام مجهودات التنمية ، وبالتالي ركزت معظم الخطط السكانية الرسمية علي تخفيض معدل النمو السكاني عن طريق تخفيض مستويات الخصوبة . فهل نجحت الدولة في تلك السياسات؟ وماهي فاعلية تلك السياسات في ضوء سياسات التنمية التي اتبعتها الدولة منذ بدأ الاتجاه الرسمي لتبني سياسة سكانية فاعلة ؟ .. وهل تستطيع الدولة أن تعالج مايسمي بالمشكلة السكانية عن طريق جهاز متخصص سواء كان ذلك الجهاز له صلاحيات واسعة أو لا . ؟

للإجابة علي تلك التساؤلات ، سنحاول في هذا الجزء استعراض خصائص النمو السكاني والسياسات السكانية المعلنة منذ الستينات وحتي الآن ، ومدي فعالية تلك السياسات في الوصول الي الهدف المعلن الا وهو تخفيض مستويات الخصوبة بصورة سريعة وفعالة .

أولا ـ خصائص النمو السكاني في مصر :

من المعروف أن النمو السكاني في مصر هو محصلة للفرق بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات حيث أن الهجرة الدائمة من مصر من الضآلة بحيث لا تؤثر كثيرا ولا قليلا علي معدلات النمو السكاني . وتشير البيانات المتاحة الي أن المعدلات العالية للنمو السكاني هي في الحقيقة ناتجة عن تناقص سريع في معدلات الوفيات مع ثبات الخصوبة عند مستوي مرتفع نسبيا ، وبالتالي تعد مستويات الخصوبة المرتفعة هي هدف السياسة السكانية . فمع تناقص معدلات الوفيات يصبح المجال الوحيد لتخفيض معدلات النمو السكاني هو العمل علي تخفيض معدلات الإنجاب ..

أجري أول تعداد حديث في مصر سنة ١٨٨٢ ، وتم تقدير عدد السكان في ذلك الوقت بحوالي ٦ر٨٠٠ر٠٠٠ نسمة . علي أن هناك بعض الشكوك المثارة حول دقة هذا التعداد . فلقد تم التعداد ابان فترة الثورة العرابية ، حيث ساد الاضطراب البلاد .. ولقد أجري التعداد الثاني في عام ١٨٩٧، وحدد هذا التعداد سكان مصر بحوالي ٩ر٧٣٤ر٤٠٥ نسمة ومنذ ذلك الحين انتظم تعداد السكان كل عشر سنوات . وفي سنة ١٩٤٧، بلغ تعداد السكان في مصر حوالي ١٨,٩٦٧,٠٠٠ نسمة .

جدول (١)

تطور عدد السكان في مصر (١٨٨٢ - ١٩٤٧)

السنة	عدد السكان	معدل النمو
١٨٨٢	٧.٥٥٠	
١٨٩٧	٩.٦٦٩	١.٦
١٩٠٧	١١.١٩٠	١.٥
١٩١٧	١٢.٧١٨	١.٣
١٩٢٧	١٤.١٧٨	١.١
١٩٣٧	١٥.٩٢١	١.٢
١٩٤٧	١٨.٩٦٧	١.٩

المصدر : وداد مرقس : سكان مصر : قراءة تحليلية في تعداد ١٩٨٦: القاهرة مركز البحوث العربية ١٩٨٨ ، ص ١٢.

من الملاحظ اذن، أن النمو السكاني السريع بدأ في مصر منذ أواخر القرن التاسع عشر . وتراوحت معدلات الزيادة بين ١ر١ بالمائة و٩ر١ بالمائة .. ونستطيع القول أن تلك الزيادة السريعة في النمو السكاني كانت استجابة مباشرة لمقتضيات الزراعة كثيفة العمالة والتي اعتمدت علي تصدير القطن، كما أنها نشأت أيضا نتيجة للتحسن الملحوظ في استخدام وسائل الطب الحديثة والقضاء علي الأوبئة والأمراض الفاتكة التي كانت تهدد حياة المصريين قبل ذلك (انظر الجزء الأول ، الفصل الثاني».

تسارعت معدلات النمو السكاني منذ أوائل الخمسينات، ارتفعت معدلات النمو لتقارب الثلاثة بالمائة، واستمر هذا الوضع منذ الخمسينات وحتي الآن. (انظر جدول ٢) ... ومن الواضح ان تسارع معدلات النمو السكانية انما يرجع الي الانخفاض الحاد في مستويات الوفيات من ٨ . ١٧ في الألف سنة ١٩٥٢ إلي ٦ . ٨ في الألف فقط في عام ١٩٨٨ هذا في الوقت الذي لم تنخفض فيه معدلات المواليد إلا بنسبة ضئيلة من ٢ . ٤٥ في الألف سنة ١٩٥٢ إلي ٥ . ٣٧ في الألف سنة ١٩٨٨.. هل يعني ذلك أن مستويات الخصوبة في مصر لم

جدول -٢-

السكان في منتصف العام وأعداد المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية ومعدلاتهم في السنوات ١٩٥٢ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ ، ١٩٧٦ الي ١٩٨٧

السنة	تقدير عدد السكان في منتصف العام بالالف	المواليد		الوفيات		الزيادة الطبيعية	
		عدد بالألف	معدل المواليد في الالف	عدد بالألف	معدل الوفيات في الالف	عدد بالألف	معدل
١٩٥٢	٢١٤٣٧	٩٦٩	٤٥.٢	٣٨١	١٧.٨	٥٨٨	٢.٧٤٪
١٩٦٠	٢٥٩٦٠	١١١٤	٤٢.٩	٤٣٨	١٦.٩	٦٧٦	٢.٦٪
١٩٦٦	٣٠١٨٨	١٢٣٥	٤٠.٩	٤٧٧	١٥.٨	٧٥٨	٢.٥١٪
١٩٧٦*	٣٧٨٥٨	١٣٨٤	٣٦.٦	٤٤٥	١١.٨	٩٣٩	٢.٤٨٪
١٩٧٧**	٣٨٧٩٤	١٤٥٥	٣٧.٥	٤٥٩	١١.٨	٩٩٦	٢.٥٧٪
١٩٧٨**	٣٩٧٦٧	١٤٨٧	٣٧.٤	٤١٧	١٠.٥	١٠٧٠	٢.٦٩٪
١٩٧٩**	٤٠٨٨٩	١٦٤٢	٤٠.٢	٤٤٦	١٠.٩	١١٩٦	٢.٩٣٪
١٩٨٠**	٤٢١٢٦	١٥٨٠	٣٧.٥	٤٢٣	١٠.٠	١١٥٧	٢.٧٥٪
١٩٨١**	٤٣٣٣٢	١٦٠٤	٣٧.٠	٤٣٤	١٠.٠	١١٧٠	٢.٧٪
١٩٨٢**	٤٤٥٠٦	١٦١٢	٣٦.٢	٤٤٤	١٠.٠	١١٦٨	٢.٦٣٪
١٩٨٣**	٤٥٧٥٥	١٦٨٤	٣٦.٨	٤٤٥	٩.٧	١٢٣٩	٢.٧١٪
١٩٨٤**	٤٧١٩١	١٨٢٠	٣٨.٦	٤٤٤	٩.٤	١٣٧٦	٢.٩٢٪
١٩٨٥**	٤٨٥٠٣	١٨١٧	٣٧.٥	٤٤٢	٩.١	١٣٧٥	٢.٨٤٪
١٩٨٦*	٤٩٨٩٧	١٨٧٨	٣٧.٦	٤٦٨	٩.٤	١٤١٠	٢.٨٢٪
١٩٨٧	٥١٣٢٩	١٩٤٣	٣٧.٨	٤٤٠	٨.٦	١٥٠٣	٢.٩٢٪
١٩٨٨	٥٢٩١٩	١٩٨٧	٣٧.٥	٤٥٦	٨.٦	١٥٣١	٢.٨٩٪

* تم تقدير عدد السكان في عامي ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ علي اساس ارقام التعدادات لهاتين السنتين ويشمل المواطنين في الخارج.

** احتسبت تقديرات السنوات للسكان من ١٩٧٧ - ١٩٨٥ اعتمادا علي بيانات تعداد ١٩٧٦ وباستخدام اسلوب لزيادة الطبيعية وكذلك تقديرات السكان لعام ١٩٨٧ و١٩٨٨ اعتمادا علي بيانات تعداد ١٩٨٦ وباستخدام اسلوب الزيادة الطبيعية.

لمصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائي السنوي ١٩٥٢- ١٩٨٧ القاهرة : الجهاز لمركزي، جمهورية مصر العربية يونيو ١٩٨٩ ص ٣٦.

تنخفض في خلال الأربعين سنة الماضية، وأنها بقيت علي حالها من الارتفاع، حتي مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ وإلي الآن؟ وإذا كان هذا صحيحا، هل يعني ذلك أن نتوقع استمرار معدلات النمو السكانية المرتفعة؟ وأين من ذلك السياسات السكانية المتعاقبة والتي استهدفت تخفيض معدلات النمو السكاني منذ الستينات وحتي الآن؟

وفي الحقيقة ، فان الاعتماد علي قياس مستويات الخصوبة عن طريق معدلات المواليد الطبيعية ، قد يكون مضللا بعض الشيء ، فقد تكون مستويات الخصوبة آخذة في الهبوط في الوقت الذي تتزايد فيه معدلات المواليد الطبيعية ، نتيجة لارتفاع مستويات الخصوبة في فترة سابقة ، ووجود عدد أكبر من النساء في سن الزواج والإنجاب .

وبالتالي ، فمن المستحسن في محاولة قياس الخصوبة ، الاعتماد علي مؤشر آخر أكثر دقة وهو معدل الخصوبة الإجمالي ، ويعرف معدل الخصوبة الإجمالي بعدد الأطفال الأحياء لامرأة تبدأ الإنجاب (في وقت المسح) وتنجب حسب المعدلات السائدة في فترة خمس سنوات السابقة المسح.

تظهر البيانات المتاحة ، من مسوحات مختلفة للخصوبة في مصر ، أن هناك اتجاها تنازليا لمعدلات الخصوبة الإجمالية (انظر جد ول ٣) . فلقد تناقص معدل الخصوبة الإجمالي علي مستوي الجمهورية ككل من ٩ر٧ في الفترة (١٩٦٠ ـ ١٩٦٥) الي ٣٨ر٤ في الفترة (١٩٨٦ ـ ١٩٨٨) .. هذا ولقد انخفضت معدلات الخصوبة الإجمالية علي الرغم من أن متوسط العمر عند الزواج بين النساء المتزوجات حاليا أو النساء اللاتي سبق لهن الزواج لم يرتفع بصورة كبيرة منذ الستينيات وحتي الآن .. فحسب البيانات المتاحة من ١٩٦٠ وحتي ١٩٨٤ (انظر جدول ٤) ، نلاحظ أن متوسط العمر لدي النساء المتزوجات أو اللاتي سبق لهن الزواج قد ارتفع من ٦ر١٦ سنة في الفترة الزمنية (١٩٦٠ ـ ١٩٦٤) الي ١٩ سنة في الفترة الزمنية (١٩٨٠ ـ١٩٨٤) ، أي أن معظم النساء في مصر يتزوجن في سن صغيرة نسبيا ، وبذلك يتعرضن لفترات طويلة من احتمالات الإنجاب .

جدول ٣

معدلات الخصوبة الاجمالية في مصر

المنطقة	الفترة الزمنية					
	١٩٦٠ ١٩٦٥	١٩٦٥ ١٩٧٠	١٩٧٠ ١٩٧٥	١٩٧٥ ١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٦ ١٩٨٨
اجمالي الجمهورية	٧.٠٩	٦.٥٣	٥.٥٣	٥.٢٧	٤.٢٠	٤.٣٨
الحضر						
اجمالي الحضر	٦.٤٠	٥.٣٨	٤.٣٦	٤.٢٧	٣.٩١	٣.٤٨
المحافظات الحضرية	٥.٩٢	٥.١١	٣.٩٧	٣.٨٤	٣.٧٩	٣.٠١
حضر وجه بحري	٧.٠٤	٥.٤٧	٤.٤٦	٤.٩٢		٣.٨١
حضر وجه قبلي	٧.٤٣	٦.٤٩	٥.٦٨	٥.٨٧		٤.١٧
الريف						
اجمالي الريف	٧.٦٤	٧.٥٠	٦.٥٤	٦.١٤	٤.٤٢	٥.٣٥
ريف الوجه البحري	٧.٥١	٧.٤٠	٦.٥٢	٦.٠٠		٤.٧٣
ريف الوجه القبلي	٧.٨٢	٧.٦٥	٦.٦١	٦.٣٢		٦.١٥

المصدر : البيانات من ١٩٦٠ إلي ١٩٨٠.

Awad Hllouda , Saad Amin and Samir Farid: "The Egyptian Fertility Survey" , 1980. Vol 2. Cairo : CAP MAS, 1983-

البيانات الخاصة بعام ١٩٨٤ مستقاه من .

- حسين عبد العزيز ، محمد نبيل الحزازاتي وآن آدامز واي : «اهم نتائج مسح مدي ممارسة طرق تنظيم الاسرة في مصر، ١٩٨٤"- القاهرة: المجلس القومي للسكان ، سبتمبر. ١٩٨٥

-البيانات الخاصة بالفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٨ وتتضمن بيانات ١٩٨٨ وحتي وقت المسح محسوبة علي الأساس الاطفال للنساء في سن ١٥- ٤٤ سنة .. وتلك البيانات مستقاة من

Hussein Abdel Aziz, Magued Osman, Fatma El- Zanaty and

Ann Way "EGYPT Demographic and Health Survey, 1988"-
Cairo: National Population council, September 1989-

جدول ٤

متوسط العمر عند الزواج بين النساء المتزوجات او سبق لهن الزواج حسب التوزيع الجغرافي.

الفترة الزمنية	المحافظات الحضرية	وجه بحري			وجه قبلي			المجموع
		اجمالي	حضر	ريف	اجمالي	حضر	ريف	
١٩٦٠ - ١٩٦٤	١٧,٣	١٦,٧	١٧,٢	١٦,٦	١٦,٧	١٦.٦	١٥,٩	١٦,٦
١٩٦٥ - ١٩٦٩	١٨,٨	١٦,٩	١٨,٢	١٦,٦	١٦,٩	١٧.٧	١٥,٨	١٧,١
١٩٧٠ - ١٩٧٤	١٩,٥	١٨,١	٢٠,٥	١٧,٣	١٨,١	١٨.٤	١٦,١	١٧,٩
١٩٧٥ - ١٩٧٩	٢١,١	١٨,٠	٢٠,٦	١٧,٢	١٨,٠	١٨,٦	١٦,٥	١٨,٣
١٩٨٠ - ١٩٨٤	٢١,٨	١٨,٧	٢٠,٧	١٨,٠	١٨,٧	٢٠,٠	١٦,٩	١٩,٠
عدد النساء	٢١٤١	٣٥٠٥	١٠١٩	٢٤٨٦	٣٢٦٥	١١٤٥	٢١٢٠	٨٩١١

المصدر: Hussein Abdel Aziz , Magued Osman , Fatma El - Zanaty
and Ann Way : "Egypt Demographic and Health Survey , 1988".
Cairo : National Poplation Council, September 1989-

وعلي الرغم من هذا الانخفاض النسبي في معدلات الخصوبة الإجمالية ، الا أن تلك المعدلات مازالت مرتفعة ، وبالتالي سيستمر معدل النمو السكاني السريع لمدة طويلة قادمة ، خاصة اذا ما أضفنا الفوارق الكبيرة بين المناطق الجغرافية وبين الطبقات الاجتماعية في الحسبان .

ونلاحظ أن كل من بيانات الخصوبة الإجمالية وبيانات متوسط سن الزواج ، تخفي تفاوتات واضحة حسب التوزيع الجغرافي للسكان .. فلأول وهلة ، نستطيع ملاحظة أن معدلات الخصوبة للريف المصري ترتفع في العادة بحوالي طفلين عن معدل الخصوبة الإجمالي

للحضر . وعلي سبيل المثال ، بلغ معدل الخصوبة في الريف ٣٥ر٥ ، بينما انخفض الي ٤٨ر٣ في الحضر وذلك عن الفترة الزمنية (١٩٨٦ ـ ١٩٨٨) .. وفي نفس الوقت بلغ متوسط سن الزواج للنساء في الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٤) حوالي ٢٠ سنة بالنسبة للنساء في الحضر ، ووصل الي ١٧ سنة في الريف (انظر جدول ٣ وجدول ٤) .

ولا تقتصر التفاوتات في معدلات الخصوبة الإجمالية وفي متوسط سن الزواج للنساء علي الفوارق بين الريف والحضر ، بل تمتد تلك التفاوتات بين المناطق الحضرية نفسها ، وفي داخل الريف المصري .

ففي داخل الحضر ، تحظي المحافظات الحضرية (القاهرة ، والاسكندرية ، وبورسعيد ، والسويس والإسماعلية) بأقل معدلات للخصوبة الإجمالية في مصر ، ووصلت تلك المعدلات الي ٠١ر٣ في الفترة الزمنية (١٩٨٦ـ ١٩٨٨) ويأتي حضر وجه بحري في المرتبة الثانية بمعدل خصوبة اجماليا يصل الي ٨١ر٣ ثم حضر الوجه القبلي (١٧ر٤) وذلك في نفس الفترة الزمنية السابق الاشارة اليها .. ونلاحظ أن تلك التفاوتات قد استمرت طوال فترة الأربعين سنة الماضية .. وهناك أيضا تفاوتات ملحوظة بين معدلات الخصوبة الإجمالية لريف وجه بحري ، حيث وصل هذا المعدل الي (٧٣ر٤) ، بينما يصل مستوي الخصوبة الإجمالية في ريف وجه قبلي الي (١٥ر٦) ، وذلك لنفس الفترة الزمنية السابقة (١٩٨٦ ـ ١٩٨٨) (انظر جدول٣) .

تتفاوت أيضا متوسطات سن الزواج للنساء حسب المناطق الجغرافية في مصر .. ففي الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٤) وصل متوسط سن الزواج للنساء الي حوالي ٢٢ سنة في المحافظات الحضرية ، و٢١ سنة في حضر وجه بحري و٢٠ سنة في حضر وجه قبلي ..أما بالنسبة للمناطق الريفية ، فيصل متوسط سن الزواج للنساء الي ١٨ سنة في ريف وجه بحري ، وينخفض الي حوالي ١٧ سنة في ريف وجه قبلي .. (انظر جدول رقم ٤) .

تعود تلك الفوارق في جوهرها الي اختلاف الأنماط الإنتاجية بين الحضر من ناحية والريف من ناحية أخري ، فما زال الريف المصري يخضع لانماط الإنتاج التقليدية كثيفة العمل ، أما المناطق الحضرية فتخضع لتضافر الأنماط الإنتاجية الحديثة والتقليدية ، مما يقلل من الاعتماد علي الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة الي حد ما ، علي الرغم من شيوع الأنشطة الصغيرة

وذات العمالة الكثيفة في مجالات الورش الصغيرة والخدمات ، وبالاضافة الي تلك الفوارق الهيكلية بين الريف والحضر ، فان الفوارق في مستويات الخصوبة وسن الزواج بين المناطق الحضرية نفسها يرجع في الحقيقة الي تكدس الصناعات الحديثة بصفة خاصة في المحافظات الحضرية خاصة القاهرة والأسكندرية ، بينما تحظي المناطق الحضرية في كل من وجه بحري ووجه قبلي بمستوي تصنيع اقل بكثير من مستوي المحافظات الحضرية الكبري ...(انظر الجزء الثاني من هذا التقرير ، فصل ٤) .

ولا تعكس الاختلافات في مستويات الخصوبة علي المستوي الجغرافي الفوارق الهيكلية الناتجة عن تباين الأنماط الإنتاجية السائدة في مصر فقط ، بل أن عدم عدالة توزيع الدخل وتوزيع الخدمات التعليمية والصحية وتباين نصيب الفئات الاجتماعية من الدخل والخدمات الاجتماعية الأخري يؤدي الي اختلاف مستويات الخصوبة الإجمالية ومتوسطات سن الزواج .. وعلي الرغم من ندرة البيانات الخاصة بقياس الفوارق التوزيعية (مثل بيانات توزيع الدخل) في مصر بصورة عامة الا أن هناك بعض الدراسات التي تشير بوجه الخصوص الي ارتباط الفوارق التوزيعية ، بالتفاوتات في معدلات الخصوبة الإجمالية في مصر .

جدول رقم (٥)

معدلات الخصوبة الاجمالية حسب فئات توزيع الدخل

(١٩٧٥ - ١٩٨٠)

فئات توزيع الدخل الفردي	معدلات الخصوبة الاجمالية
اقل من ٢٠ بالمائة	٦,١٣
من ٢١-٤٠ بالمائة	٦,٠٠
من ٤١-٦٠ بالمائة	٥,٣٩
من ٦١-٨٠ بالمائة	٤,٩١
من ٨١-	٣,٨٢

المصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء : مسح الخصوبة ١٩٨٠ الخ المجلد الثالث، القاهرة: سبتمبر ١٩٨٣

نلاحظ من الجدول السابق (جدول ٥) ارتباطا واضحا بين مستويات توزيع الدخل الفردي ، ومعدلات الخصوبة الإجمالية . ومن الواضح أن الفئات الأفقر هي الفئات الأعلي خصوبة وتقل مستويات الخصوبة بانتظام مع ارتفاع مستويات الدخل . وتتباين مستويات الدخل بشدة بين المناطق الجغرافية في مصر (انظر جدول ٦) .

جدول (٦)

نسبة الاسر حسب فئات توزيع الدخل الكلي ١٩٨٠

المنطقة	فئات الدخل				
	اقل ٢٠ بالمائة	٢١ - ٤٠	٤١ - ٦٠	٦١ - ٨٠	٨١
القاهرة والاسكندرية	١٠,٦	١٥.٣	٢٣.٤	٢١.٣	٢٩.٤
حضر وجه بحري	١٥.٢	١٣.٨	١٧,٨	٢٩.٠	٢٤.٣
حضر وجه قبلي	١٧.٦	٢٠.٦	١٦,٥	٢٢.٩	٢٢.٤
ريف وجه بحري	٢٢.٠	٢١.٥	١٨,٢	٢٠.٠	١٨.٢
ريف وجه قبلي	٣٠.٣	٢٥.٩	٢٢,٢	١٤,٦	٩.١

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء : مسح الخصوبة ١٩٨٠. القاهرة : سبتمبر ١٩٨٣ المجلد الثالث.

نلاحظ من البيانات المتوفرة لسنة ١٩٨٠ عن نسبة الأسر حسب فئات توزيع الدخل الكلى، أن أكثر من ٥٦ بالمائة من الأسر في ريف وجه قبلي يقعن في أقل من ٤٠ بالمائة من فئات توزيع الدخل ، بينما تصل تلك النسبة الي ٤٣,٥ بالمائة في ريف وجه بحري ، و٣٨ بالمائة في حضر وجه قبلي ، ٢٩ بالمائة في حضر وجه بحري وحوالي ٢٦ بالمائة فقط في القاهرة والاسكندرية . وبالمثل تصل نسبة الأسر في أعلي الفئات الدخلية (٨١+..) الي ٢٩ بالمائة في القاهرة والاسكندرية بينما لا تتعدي تلك النسبة ١٨ بالمائة لريف وجه بحري ، و٩ بالمائة

فقط لاغير في ريف وجه قبلي . ويعني ذلك أن أكثر من نصف سكان الريف المصري يقعون في أسفل فئات الدخل (أقل ٤٠ بالمائة) واذا مالاحظنا ارتباط معدلات الخصوبة الإجمالية بمستويات الدخل (انظر جدول ٥) فلا غرو من أن أعلي معدلات تلك الخصوبة مرتبطة بسكان الريف وبالذات هؤلاء السكان ذوو الدخول المتدنية .

جدول رقم (٧)

مصادر الدخل (النسبة من الدخل الاجمالي)

حسب المنطقة وحجم الاسرة والمستوي التعليمي لرب الاسرة (١٩٨٠)

المنطقة وحجم الاسرة / المستوي التعليمي لرب الاسرة	نسبة الدخل من النشاط (نقدا او عينا)				
	العمل لدي الآخرين	العمل لحسابه في الزراعة	اعمال اخري	تحويلات	مصادر دخل اخري
القاهرة والاسكندرية	٦٧	١	٢٠	٩	٣
حضر وجه بحري	٥٠	٦	٣٤	٧	٣
حضر وجه قبلي	٥٦	٧	٣٠	٦	١
ريف وجه بحري	٤٠	٤٢	١٤	٤	صفر
ريف وجه قبلي	٣٧	٤١	١٢	١٠	صفر
لم يدخل مدرسة	٤١	٣٤	١٨	٧	صفر
لم يكمل المرحلة الابتدائية	٤٦	١٨	٣٠	٦	صفر
الشهادة الابتدائية	٥٧	١٢	٢٣	٧	١
الشهادة الثانوية	٧١	٦	١١	١١	١
جامعي	٧٥	٣	٩	٦	٧
حجم الأسرة					
٢	٥٣	١٠	٢٠	١١	٦
٤	٦٠	٩	٢٠	١٠	١
٦	٥٨	١٦	١٩	٦	١
٨	٤٩	٢٥	٢١	٤	١
١٠ +	٣٥	٤٧	١٣	٥	صفر

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء : "مسح الخصوبة ١٩٨٠". القاهرة : سبتمبر ١٩٨٣ . المجلد الثالث.

ولا تتوقف التباينات في معدلات الخصوبة وبالتالي التباينات مي حجم الأسرة علي مستوي الدخل فقط وإنما أيضا ترتبط بمصادر ذلك الدخل والمستوي التعليمي (انظر جدول٧).

نلاحظ من هذا الجدول أن ٤٧٪من دخول الأسر الكبيرة الحجم (١٠+) ترتبط بالنشاط الزراعي وخصوصا في حالة عمل رب الأسرة لحسابه وبالذات في الريف ، وأنه كلماً زاد الاعتماد علي النشاط الزراعي لتوليد الدخل زاد عدد أفراد الأسرة . تقل أحجام الأسرة بصورة ملحوظة اذا ماكان النشاط الأساس لتوليد الدخل هو العمل لدي الآخرين وتزيد نسبة توليد الدخل من العمل لدي الآخرين في المناطق الحضرية بصورة ملحوظة عن الريف . وعلي سبيل المثال فإن الأسر المكونة من فردين أو المكونة من ٤ أفراد أو ٦ أفراد تستقي حوالي ٦٠ بالمائة من دخلها من النشاط الاقتصادي القائم علي العمل لدي الآخرين (أنماط انتاجية حديثة تعتمد علي علاقة الأجر) بدلا من الدخل المستقي من النشاط الزراعي ولحساب رب الأسرة (أنماط انتاجية تقليدية تعتمد علي عمل الأسرة ككل) . يرتبط مصدر الدخل وحجم الأسرة بنوعية نمط الإنتاج وأيضا بالمستوي التعليمي ، خاصة عند المستويات العليا من التعليم . فالذين حصلوا علي قدر مرتفع من التعليم (الشهادة الثانوية أو الشهادة الجامعية) يكادون يعتمدون بصورة كلية علي مصادر دخل نابعة من العمل لدي آخرين (حوالي ٧٠ بالمائة من الدخل) ، بينما تتدني تلك النسبة بصورة حادة اذا ماكان النشاط الأساسي لتوليد الدخل هو الزراعة لحساب رب الأسرة .

وفي الارتباط بين المستوي التعليمي للزوج والزوجة ، وارتباط عمل المرأة ، ونوعية مهنة الزوج بمستويات الخصوبة ، فإن مسح الخصوبة لسنة ١٩٨٠ ، والذي اجراه الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء بالقاهرة ، يعطينا بعض المؤشرات التالية (انظر جدول رقم ٨) .

نلاحظ أولا أن المستوي التعليمي للزوجة يعتبر عاملا أكثر تعبيراً من المستوي التعليمي للزوج في التأثير علي مستويات الخصوبة، علي أن التأثير الفعال للمستوي التعليمي علي مستويات الخصوبة لا يتحقق الا عند المستويات العليا من التعليم (ثانوي / جامعي) لكل من الزوج والزوجة.

جدول ٨

متوسط عدد الأطفال الذين ولدوا، حسب بعض المتغيرات الاجتماعية - الاقتصادية ١٩٨٠

المتغير	حضر	ريف	اجمالي
أ- المستوى التعليمي للزوجة			
امية- لم تدخل مدرسة	٤.٩	٤.٥	٤.٧
امية دخلت المدرسة	٤.٦	٤.٨	٤.٧
تقرأ وتكتب	٣.٩	٤.٤	٤.٠
ابتدائي	٣.٢	٣.٣	٣.٣
ثانوي / جامعي	٢.٢	٢.٣	٢.١
ب- المستوى التعليمي للزوج			
امي - لم يدخل المدرسة	٥.٠	٤.٥	٤.٧
امي - دخل المدرسة	٤.٦	٤.٥	٤.٦
يقرأ ويكتب	٤.٥	٤.٨	٤.٦
ابتدائي	٤.١	٤.٦	٤.٢
ثانوي / جامعي	٢.٩	٣.٤	٣.٠
ج-نمط عمل الزوجة			
لم تعمل أبدا	٤.٤	٤.٦	٤.٥
عملت قبل الزواج فقط	٤.٥	٤.٣	٤.٤
عملت قبل وبعد الزواج	٢.٩	٤.٣	٣.٨
تعمل لنفسها / للعائلة	٤.٧	٤.٥	٤.٧
تعمل للغير	٢.٤	٣.٧	٢.٦
د- مهنة الزوج			
اعمال فنية ومهنية			٣.١
اعمال كتابية			٣.٥
اعمال البيع			٤.٥
الزراعة - يعمل لحسابه			٤.٩
الزراعة - يعمل لحساب الغير			٤.٥
عامل يدوي			٤.٣

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء ، مسح الخصوبة ١٩٨٠، المجلد الثالث. القاهرة، ١٩٨٣ (البيانات معدلة حسب العمر.)

جدول (٩)

معدلات الخصوبة الاجمالية للنساء

حسب المستوي التعليمي ونوع العمل ١٩٨٨

	معدلات الخصوبة الاجمالية (١)			متوسط عدد الاطفال المولودين للنساء ٤٠-٤٩ سنة
	١٩٨٦-١٩٨٨	١٩٨٣-١٩٨٥	من صفر الي ٤ سنوات قبل التعداد	
المستوي التعليمي				
امية	٥.٣٨	٥.٩٩	٥.٧٣	٦.٥٦
بعض التعليم الابتدائي	٤.٧٦	٥.٢٨	٥.٠٩	٥.٩٤
ابتدائي الي الثانوي	٣.٦١	٤.٠٥	٣.٧٩	٤.٩١
حصلت علي الثانوية/اعلي	٣.١٥	٣.٠٣	٣.٢٣	٣.٢٧
نوع العمل				
تعمل من أجل مقابل مادي	٢.٩١	٣.٣٠	٣.١٥	٤.٢٥
لاتعمل	٤.٦٠	٥.١٢	٤.٩٠	٦.١٧

Hussein Abdel Aziz, Magued Osman, Fatma El - Zanaty and Ann Way : "Egypt Demographic and Healthy Survey , 1988". Cairo : National Population Council, September 1989-

ملاحظة

١- معدلات الخصوبة الاجمالية محسوبة للنساء في فئات السن ١٥-٤٤ سنة .

نلاحظ أيضا أن نمط عمالة المرأة له تأثير كبير على خصوبتها .. على أن هناك تباين ضخم بين عمالة المرأة وخصوبتها في الريف عنه في الحضر .. ففي الريف ، ليس هناك تباين يذكر في معدلات خصوبة المرأة الريفية سواء كانت لم تعمل ابدا ، أو عملت قبل الزواج فقط أو عملت قبل وبعد الزواج . أو تعمل لنفسها / للعائلة .. ذلك أن معظم عمالة المرأة الريفية تقع في اطار الاقتصاد الزراعي الذي يسيطر عليه النمط الإنتاجي التقليدي ولا يتعارض مع مستويات عالية من الخصوبة . ولا يقل معدل خصوبة المرأة الريفية الا في حالة ما اذا كانت تعمل لدى الغير . . الا أن نمط عمالة المرأة الحضرية يختلف عن ذلك النمط السابق . فنلاحظ أن مستويات الخصوبة للمرأة التي لم تعمل أبدا ، أو التي عملت قبل الزواج فقط ، مستويات متقاربة . الا أن خصوبة المرأة التي عملت قبل . بعد الزواج تنخفض بشدة عن خصوبة النساء اللاتي لم يعملن ابدا أو اقتصرن على العمل قبل الزواج (تنخفض تلك النسبة من حوالي ٥ . ٤ الى ٩ . ٢ فقط) .. على أن هذا الإنخفاض في مستويات خصوبة المرأة العاملة ، أنما يرجع أساسا لانخراط المرأة العاملة في القطاع الإقتصادي الحديث (حيث تسود علاقة الأجر أو العمل لدى الغير) حيث تصل نسبة الخصوبة في تلك الحالة الى ٤ر٢ فقط لاغير . أما المرأة الحضرية التي تعمل في القطاع التقليدي كثيف العمالة سواء كانت تعمل لنفسها أو للعائلة ، فنلاحظ ارتفاع مستوى خصوبتها حتى عن مستوى خصوبة المرأة التي لا تعمل (٧ . ٤).

وتقل مستويات الخصوبة للأسر الداخلة في نطاق الاقتصاد الحديث بصورة حادة عن تلك التي تعمل أساسا في نطاق الاقتصاد التقليدي . فتصل خصوبة المرأة الذي ينخرط زوجها في مجالات الأعمال الفنية والمهنية الى ١ر٣ بينما يرتفع مستوى الخصوبة في الأسر التي يمارس فيها رب الأسرة الزراعة لحسابه الى ٩ر٤ .

هذا وتؤكد البيانات الحديثة (انظر جدول ٩) استمرار نفس الإتجاهات السابقة في الفترة من ١٩٨٣ الى ١٩٨٨ .

في ضوء تلك الخصائص الهيكلية والتوزيعية للمجتمع المصري ، لانندهش كثيرا لاستمرار ارتفاع مستويات الخصوبة ككل وخاصة في الريف المصري . واذا ماتذكرنا أن حوالي ٥٦ بالمائة من سكان مصر مازالوا مندرجين في الاقتصاد الريفي التقليدي ، فان من الممكن التنبؤ باستمرار ارتفاع مستويات الخصوبة لفترة طويلة قادمة ، الا اذا أدت سياسات التنمية

الى تحديث جذرى لهياكل الانماط الإنتاجية التقليدية ، وعملت على تخفيض حدة الفوارق التوزيعية (أى الفوارق الدخلية والتعليمية والصحية الخ ..)

هذا ولقد أثرت تلك الخصائص للفوارق الهيكلية النابعة من تضافر الأنماط الإنتاجية ، والفوارق التوزيعية النابعة من السياسات الحكومية ، الى ضعف الإقبال على وسائل تنظيم الأسرة المتاحة فى مصر منذ الستينات والى الآن ، لتخفيض مستويات الخصوبة وخاصة فى المناطق الريفية .. لقد قام جهاز تنظيم الأسرة والسكان بعدة مسوحات لقياس التغيير فى مستويات الخصوبة ولقياس فاعلية خدمات تنظيم الأسرة من حيث الاعلام والإقبال على الاستخدام الخ .. ففى عام ١٩٧٩ ، قام جهاز تنظيم الأسرة بعمل مسح ضخم للخصوبة الريفية ، كما قام الجهار بمسح للفوارق فى الخصوبة الريفية حسب المحافظات فى سنة ١٩٨٢ وبمسح عام للخصوبة على مستوى الجمهورية فى سنة ١٩٨٤ وأخيرا قام المجلس القومى للسكان بمسح للخصائص الديموغرافية والصحية فى عام ١٩٨٨ . كما قام الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء بدراسة متعمقة لاتجاهات الخصوبة فى مصر فى عام ١٩٨٠ .. وبالتالى توجد تحت أيدينا مادة وفيرة لاستطلاع اتجاهات الخصوبة فى مصر خلال العشر سنوآت الماضية ومدى تأثير اساليب تنظيم الأسرة المستخدمة منذ عام ١٩٦٥ .

وسنتعرض فيما يلى لأهم سمات الطلب على أساليب تنظيم الأسرة فى مصر.

١ـ العلم بوسائل تنظيم الأسرة :

تدل المسوحات المتتالية ، أن العلم بوسائل تنظيم الأسرة وبالمصادر التى يمكن الحصول منها على تلك الوسائل خاصة بين النساء المتزوجات حاليا أو التى سبق لهن الزواج ، يصل الى مستويات عالية جدا .. أى أن القول بضعف الإقبال على وسائل تنظيم الأسرة بسبب عدم المعرفة بتلك الوسائل أو بالمصدر الذى يمكن الحصول منه على تلك الوسائل ، قول غير صحيح على الاطلاق . فلقد وصلت نسبة النساء المتزوجات أو التى سبق لهن الزواج اللاتى يعرفن على الأقل وسيلة من وسائل تنظيم الأسرة الى حوالى ٩٠ بالمائة حسب مسح الخصوبة الذى أجراه الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء فى عام ١٩٨٠ ، والى ٨٥ بالمائة حسب مسح الخصوبة لسنة ١٩٨٤ السابق الأشارة اليه ، والى ٩٨ بالمائة حسب آخر مسح للخصوبة والذى أجراه المجلس القومى للسكان عام ١٩٨٨ [١] .. وحسب بيانات المسح الأخير فإن ٩٥ بالمائة من

النساء المتزوجات أو اللاتي سبق لهن الزواج علي علم بالمصادر الممكن الحصول منها علي تلك الوسائل .

٢ـ نسب الممارسة لوسائل تحديد النسل

علي الرغم من انتشار العلم بوسائل تنظيم الأسرة وبكيفية الحصول عليها فإن نسبة الممارسة لوسائل تنظيم الأسرة مازالت منخفضة في مصر .. هذا ولقد زادت نسب الممارسة للنساء المتزوجات من ٢٣٫٨ بالمائة في عام ١٩٨٠ ، الي ٣٠٫٣ بالمائة في عام ١٩٨٤ الي ٣٧٫٨ بالمائة في عام ١٩٨٨[٢]. تخفي تلك البيانات الإجمالية لنسب الممارسة الحالية للنساء المتزوجات تباينات ضخمة في تلك النسب حسب المناطق الجغرافية في مصر

جدول ١٠

نسبة النساء المتزوجات حاليا واللاتي يمارسن تنظيم النسل حاليا حسب المناطق الجغرافية في مصر

المنطقة	مسح ١٩٨٨	مسح ١٩٨٤
اجمالي الحضر	٥١.٨	٤٥.١
اجمالي الريف	٢٤.٥	١٩.٢
المحافظات الحضرية	٥٦.٠	٤٩.٦
حضر وجه بحري	٥٤.٥	٤٧.٦
حضر وجه قبلي	٤١.٥	٣٦.٨
ريف وجه بحري	٣٥.٦	٢٨.٥
ريف وجه قبلي	١١.٥	٧.٩
اجمالي	٣٧.٨	٣٠.٣

المصدر: Abdel Aziz Hussein (et. al.) : "Egypt Demographic and Health Survey 1988". Cairo : National Population Council, September 1988, P.103

ففي حين تصل نسب الممارسة في اجمالي الحضر الي حوالي ٥٢ بالمائة حسب آخر مسح (١٩٨٨)، فهي لا تتعدي ٥ر٢٤ بالمائة في الريف ، الا أن ريف وجه قبلي علي وجه الخصوص يتميز بأقل نسبة للممارسة (حوالي ٥ر١١ بالمائة فقط لاغير) . وعلي الرغم من أن نسبة الممارسة لحضر وجه قبلي تصل الي حوالي ٥ر٤١ بالمائة الا أن ذلك الرقم يتضمن منطقة الجيزة والتي تدخل في نطاق القاهرة الكبري . واذا ما استثنينا بيانات محافظة الجيزة من بيانات وجه قبلي فإن نسب الممارسة لحضر وجه قبلي يصل الي ٣٠ بالمائة فقط لاغير ، وتتدني نسبة الممارسة في ريف وجه قبلي الي ٦ر١٠ بالمائة[٣] .

جدول ١

نسب النساء المتزوجات حاليا الممارسات لتنظيم النسل

حسب بعض الخصائص الديموجرافية والاجتماعية لعام ١٩٨٨.

الخصائص الديموغرافية والاجتماعية	نسب النساء الممارسات لتنظيم النسل ٪
١- حسب العمر	
١٥-١٩	٥.٥
٢٠-٢٤	٢٤.٣
٢٥-٢٩	٣٧.١
٣٠-٣٤	٤٦.٨
٣٥-٣٩	٥٢.٨
٤٠-٤٤	٤٧.٥
٤٥-٤٩	٢٣.٤
٢- عدد الأطفال الاحياء	
-	٠.٧
١	٢٣.١
٢	٤٣.٤

تابع الجدول بالصفحة التالية

٣	٤٧.٨
٤ واكثر	٤٤.٤
٣- المستوي التعليمي	
امية	٢٧.٥
اقل من الشهادة الابتدائية	٤٢.٥
ابتدائي وأقل من ثانوي	٥٢.٣
ثانوي فأعلي	٥٣.٢
٤- العمل	
تعمل بأجر	٥٤.٠
تعمل بدون أجر	٣٢.٥
لا تعمل	٣٦.٠

المصدر : Hussein Abdel Aziz,et. al. : "Egypt Demographic and Health Survey 1988"- Cairo : National Population Councel, September 1988-, P.108

وتتفاوت نسب الممارسة الحالية للنساء المتزوجات حسب بعض الخصائص الإقتصادية ـ الإجتماعية (أنظر جدول ١١) . ونلاحظ أن أعلي نسبة من النساء الممارسات لتنظيم الأسرة تقع في الفئة السنية ٣٥ـ ٣٩ سنة (أي بعد أن تكون المرأة قد أنجبت العدد المطلوب من الأطفال) أي بعد اكتمال حجم الأسرة المرغوب. وتتدني نسبة النساء الممارسات لتنظيم النسل الي الصفر في حالة عدم وجود أطفال وترتفع تلك النسبة الي اقصاها بعد ٣ و٤ أطفال أو أكثر، مما يؤكد أن النساء في مصر مازلن يرغبن في عدد كبير نسبيا من الأطفال قبل أن يقبلن علي وسائل تنظيم النسل . وكما هو متوقع ترتفع نسبة النساء الممارسات لتنظيم النسل مع ارتفاع المستوي التعليمي ، وخاصة عند المستويات الأعلي من التعليم ، كما ترتبط نسب الممارسة بطبيعة عمل المرأة فحيث تصل نسبة النساء الممارسات لعمل بأجر الي ٥٤ بالمائة ، تنخفض تلك النسبة الي ٣٦ بالمائة لمن لاتعمل والي ٣٢٫٥ بالمائة لمن تعمل بدون أجر.

وإذا لاحظنا أن حوالى ٦٢ بالمائة من النساء فى مصر يعانين من الأمية وإن نسبة الإناث العاملات الى القوى العاملة فى مصر قد بلغت حوالى ٩ بالمائة فقط لاغير (انظر الملحق الإحصائي).وذلك عن عام ١٩٨٦ ، فان معنى ذلك أن نسب الممارسة لأغلبية النساء فى مصر ستظل منخفضة جدا الى أن يتغير الوضع الاقتصادى والاجتماعى بصورة جذرية .

ومن المفيد فى تلك الحالة أن نستطلع البيانات المتوفرة عن الرغبة فى الحد من النسل من عدمها . وتشير البيانات المتوفرة الى أن غالبية من النساء ، حوالى النصف تقريبا يرغبن فى تحديد النسل . وبلغت نسبة النساء اللاتى يرغبن فى التوقف عن الإنجاب ٥٥٫٦ بالمائة من عينة مسح ١٩٨٤ بينما زادت هذه النسبة قليلا الى ٥٩٫٩ بالمائة فى عينة مسح ١٩٨٨ ، الا أنه فى نفس الوقت نرى أن الثلث تقريبا من النساء يرغبن فى مزيد من الأطفال . هذا ولقد بلغت نسبة النساء اللاتى يرغبن فى مزيد من الأطفال ٣٢٫٣ بالمائة فى عينة ١٩٨٤ و ٣٣٫٧ بالمائة فى عينة ١٩٨٨ .. وتبلغ أعلى نسبة من النساء اللاتى يردن التوقف عن الإنجاب فى الفئة العمرية (٣٥ـ ٣٩سنة) . وفى نفس الوقت نلاحظ أن النساء فى تلك الفئة العمرية يبلغ عدد المواليد الأحياء لهن حوالى (١٨ ر٥ طفل) [٤] .. أى أن نسبة النساء المستخدمات لوسائل تنظيم الأسرة لمنع إنجاب مزيد من الأطفال انما يفعلن ذلك بعد أن يصلن الى عدد الأطفال المرغوب فيه مما لن يؤثر كثيرا فى معدلات الخصوبة الجارية .

فى ضوء ماسبق . نستطيع القول أن سياسات تنظيم الأسرة فى مصر ، وإن أخذت فى اعتبارها أهمية البعد التنموى (أى البعد الاقتصادى والاجتماعي) فى استمرار مستويات الخصوبة المرتفعة فى مصر والمسئولة أساسا عن استمرار النمو السكاني السريع ، الا أن تلـ . السياسات فى صلبها لم تخرج عن استخدام وسائل تنظيم الأسرة التقليدية كوسيلة أساسية لتخفيض مستويات الخصوبة . وتجاهلت تلك السياسات ، كل مامن شأنه أن يعيد من هيكلة الاقتصاد المصرى بصورة تؤدى الى انتشار التحديث ومنافع التنمية خاصة للطبقات الفقيرة فى الريف على وجه الخصوص وفى المدينة . ومن ثم يجب أن نلقى بنظرة على السياسات السكانـ المتبعة فى مصر ومدى تأثيرها الفعلى على تخفيض معدلات نمو السكاني.

ثانيا : السياسات السكانية المعلنة فى مصر:

بدأ الإهتمام بما يسمى بالمشكلة السكانية منذ منتصف ثلاثينات هذا القرن . وكانت البداية على شكل اهتمام من بعض المثقفين والأطباء بتزايد الحجم السكانى فى مصر على الرغم من أن معدلات النمو السكانى فى هذا الحين لم تزد عن ١ بالمائة سنويا .. وعلى الرغم من ظهور بعض الجمعيات الأهلية التى قدمت بعض وسائل منع الحمل لتنظيم الأسرة فى منتصف الأربعينات فإن هذا الإتجاه لم يتبلور فى صورة سياسة قومية للسكان .

على أن المعدلات العالية للنمو السكانى فى مصر منذ منتصف الأربعينات قد شدت الانتباه الى مايسمى بخطر النمو السكانى السريع .. وأخذ البعض يقرع بشدة ناقوس الخطر المالتوسى ، وتهديد حجم السكان المتزايد لجهود التنمية .. وبعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، أبدت الدولة بعض الاهتمام حيث أنشأت " اللجنة الأهلية لمسائل السكان " فى ١٩٥٣ كإحدى لجان المجلس الدائم للخدمات . وتم تحويل تلك اللجنة فى عام ١٩٥٨ ، الى جمعية الدراسات السكانية . ولقد افتتحت جمعية الدراسات السكانية عدة مراكز لتنظيم الأسرة فى القاهرة وبعض المحافظات .. على أن نشاطها لم يتبلور فى صورة سياسة قومية للسكان .

وفى الحقيقة ، فإن الدولة المصرية لم تشر رسميا الى وجود مايسمى بالمشكلة السكانية فى مصر الا فى عام ١٩٦٢ من خلال بيان " ميثاق العمل الوطنى " .. ونستطيع القول بأن عام ١٩٦٥ كان العام الأساسى لصدور مايسمى بالسياسة السكانية ، حيث صدر قرار جمهورى بإنشاء المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة برئاسة رئيس الوزراء وعضوية الوزراء الذين تسهم وزاراتهم فى حل المشكلة وانشاء امانة ادارية للمجلس باسم جهاز تنظيم الأسرة لمباشرة الأعمال الإدارية وذلك فى سنة ١٩٦٦[٥] .

هذا ولقد بدأ البرنامج القومى لتنظيم الأسرة ، نشاطه من منظور للسكان يتلخص فى أساليب تنظيم الأسرة فقط لاغير ، واستخدام طرق تحديد النسل للتخفيض من مستويات الخصوبة ، وذلك عن طريق توفير خدمات تنظيم الأسرة والإعلان والدعاية لها . ولقد مارس جهاز تنظيم الأسرة نشاطه اساسا من الوحدات الصحية التابعة لوزارة الصحة ، والوحدات الاجتماعية الأهلية الخاضعة لإشراف وزارة الشئون الإجتماعية .

هذا ولقد استمرت السياسة القومية للسكان فى اتجاه استخدام وسائل تنظيم الأسرة كالإدارة الأساسية والوحيدة للسياسة القومية حتى ١٩٧٢ ، حيث تم تعديل المنظور الرسمى

الي المشكلة السكانية .. فالسياسة السائدة بين ١٩٦٥ ـ ١٩٧٢ كانت تنظر الي المشكلة السكانية علي أنها مشكلة منفصلة يمكن معالجتها عن طريق بعض الأساليب الطبية الفنية المتطورة . الا أنه منذ عام ١٩٧١ بدأت مناقشة المشكلة السكانية بصورة أكثر تطورا ، حيث نظر الي المشكلة السكانية علي أنها مشكلة لها أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وبالتالي صدرت سياسة جديدة في عام ١٩٧٣ لمحاولة التعامل مع المشكلة السكانية من منظور أكثر شمولا واتساعا من المنظور السابق ، عرفت باسم السياسة القومية لتنظيم الأسرة والسكان للفترة من ١٩٧٣ الي ١٩٨٢ .. هذا ولقد حاولت تلك السياسة اتباع استراتيجية لتخفيض الخصوبة بالتأثير علي العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها تخفيض معدل المواليد الخام بنقطة واحدة سنويا.. وتتلخص تلك العوامل في التالي [٦] :

١ـ رفع المستوي الاقتصادي والاجتماعي للأسرة .

٢ـ التعليم

٣ـ تشغيل المرأة وخاصة في مجال العمالة بأجر وخارج النشاطات الزراعية والمنزلية.

٤ـ الميكنة الزراعية .

٥ـ التصنيع مع التركيز علي الصناعات الزراعية .

٦ـ خفض وفيات الأطفال مع التركيز علي تحسين مستوي التغذية والصحة العامة .

٧ـ الضمان الاجتماعي .

٨ـ الاعلام والاتصال .

٩ـ توفير خدمات تنظيم الأسرة .

ويعد هذا التطور في السياسة القومية ، تطورا هاما من حيث المنظور القومي لمعالجة الزيادة السكانية، ونلاحظ أن العوامل التسعة السابقة عوامل مترابطة . بحيث أن كل عامل منها يتفاعل مع العوامل الأخري ويؤثر من خلال التغيير في النمط الاقتصادي ـ الاجتماعي علي مصفوفة السكان .. الا أننا نلاحظ أيضا أن ادراج تلك العوامل بالصورة المشار اليها لم يفصل بين العوامل المباشرة المؤثرة علي مستويات النمو السكاني والعوامل غير المباشرة التي تؤثر علي مستوي الطلب علي خدمات تنظيم الأسرة فالعوامل من ١ الي ٨ هي من العوامل المؤثرة علي الطلب علي خدمات تنظيم الأسرة والعامل التاسع هو العامل الوحيد الذي يتعرض

لعرض وسائل الحد من الإنجاب .. ولا يتناسب ذلك مع أهمية العوامل المؤثرة علي الطلب والمتعلقة بخصائص البنيان الاقتصادي والاجتماعي.. علي أن لدينا بعض الملاحظات علي البنود التسعة الممثلة للسياسة القومية للسكان التي صدرت في سنة ١٩٧٢ تتلخص في التالي :

أولا : إن السياسة القومية في أوائل السبعينات حصرت المشكلة السكانية في عامل واحد فقط، الا وهو عامل النمو السكاني السريع ، وبالتالي تجاهلت تلك السياسة الأبعاد الأخري للنسق السكاني والمؤثرة أيضا علي اتجاهات النمو السكاني .

ثانيا : إن العوامل الاقتصادية والاجتماعية علي الرغم من أهميتها الكبري ، هي عوامل تخرج عن مسئولية الجهاز لأنها تتعلق بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة . وقد يستطيع جهاز تنظيم الأسرة أن يقوم مباشرة ببعض المشروعات الجزئية في بعض المناطق التي تستطيع تحقيق تلك الأهداف ولكنه يعجز بامكانياته الذاتية عن تغيير تلك العوامل علي المستوي القومي

ثالثا : كان من المفروض أن يتم ادراج تلك الأهداف السكانية الاقتصادية الاجتماعية في السياسة الاقتصادية العامة للدولة ، وذلك من خلال توجيه برامج التنمية لتحقيق أهداف السياسة السكانية . ولكننا نلاحظ أن خطط التنمية في الغالب تجاهلت البعد السكاني ، بل علي العكس من ذلك أن بعض السياسات الاقتصادية قد أدت الي استفحال المشكلة السكانية حتي لوحصرنا تلك المشكلة في بعد واحد ، الا وهو النمو السكاني السريع (انظر الجزء الأول، الفصل الثاني من هذا التقرير) .

وعلي الرغم من ذلك ، فلقد حاولت الأجهزة المعنية تلافي بعض السلبيات التي كانت واضحة في السياسة القومية ، كما طرحت في عام ١٩٧٣ .. وبالتالي فلقد ادخلت تعديلات علي تلك السياسة القومية في عام ١٩٧٥ من خلال ما أطلق عليه بالمدخل التنموي لحل المشكلة السكانية . ومن أهم التعديلات التي ادخلت علي السياسة القومية للسكان في عام ١٩٧٥ ، التعديلات التالية (٧) :

١- توسيع مفهوم السياسة السكانية بحيث لا ينظر اليها باعتبارها مجرد ارتفاع في معدل نمو السكان بل أيضا سوء توزيعهم محليا ودوليا وتدهور خصائصهم .

٢ـ التسليم بضرورة معالجة المشكلات السكانية فى اطار مترابط مع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة فيها من خلال خطة قومية شاملة .

حاولت تلك التعديلات أن تتلافى سلبيات السياسة السابقة التى طرحت فى عام ١٩٧٣ وذلك بالتأكيد على الأبعاد السكانية الأخرى مثل التوزيع الجغرافى للسكان وخصائص السكان (التعليم والصحة أساسا) .. ومن أهم مزايا التعديلات الجديدة ، وضوح رؤية القائمين على السياسة السكانية بالنسبة الى أن معالجة المشكلات السكانية لن يتأتى الا عن طريق التنمية الشاملة .

الا أننا نلاحظ الاتى على تلك التعديلات التى أدخلت فى عام ١٩٧٥:

أولا : مازالت السياسة القومية للسكان تركز بالأساس على عامل النمو السكانى ومجابهته عن طريق أساليب تنظيم الأسرة والارتقاء ببعض الخدمات الصحية ، وخاصة فيما يتعلق بتخفيض وفيات الأطفال .

ثانيا : على الرغم من إدخال المفهوم التنموى الى صلب السياسة السكانية الا أنه كان من الصعب ترجمة ذلك المفهوم فى صورة سياسات عامة مؤثرة على الإتجاهات والخصائص السكانية فى مصر ، لما يستلزم ذلك من التدخل فى صلب عملية صنع السياسة الاقتصادية ، وهى عملية سياسية فى الأساس ، تتعرض لأنواع شتى من الضغوط الدولية والمحلية . وبالتالى نسلم بصعوبة التأكيد على تلك السياسات اذا ما تنافت أهدافها مع أهداف السياسة السكانية المرسومة .

ثالثا : أنيط تنفيذ السياسة السكانية الى عدة وزارات وهى وزارات الصحة والشئون الاجتماعية ، والحكم المحلى ، والتعليم والاعلام والثقافة والأوقاف وكثيرا ما يتم التضارب بين تلك الوزارات بشأن توزيع الخدمات ، وأساليب العمل ، وعدم وضوح المسئولية فى التنفيذ .

وعلى الرغم من أن المفهوم العام للسياسة القومية للسكان الذى تم اقراره فى عام ١٩٧٥ لم يزل ساريا حتى الآن الا أنه تم اجراء تعديلات جوهرية على أولويات السياسة منذ منتصف الثمانينات . فبعد عقد مؤتمر قومى للسكان فى مصر عام ١٩٨٤ ، صدرت وثيقة جديدة تعلن السياسة القومية للسكان فى مصر فى عام ١٩٨٦ .

هذا ولقد حددت السياسة القومية للسكان المشكلة السكانية فى مصر فى ثلاثة أبعاد أساسية وهي[8] :

١- ارتفاع معدل النمو السكانى .

٢- عدم التوازن فى التوزيع الجغرافى للسكان

٣- انخفاض الخصائص السكانية .

وقررت السياسة القومية أن تلك الأبعاد الثلاثة تتفاعل مع بعضها البعض كما تتفاعل مع باقى مكونات النظام الاقتصادى الاجتماعى بصورة تبادلية .

وبناء على ماسبق ، قررت الوثيقة عدة مبادىء أساسية ترتكز عليها السياسة القومية للسكان فى مصر . وتلك المبادىء هى [9] :

١- اقرار حق الأسرة فى اختيار العدد المناسب للأطفال ، وحق الحصول على المعلومات والوسائل التى تمكنها من تنفيذ قرارها فى هذا الشأن ، وذلك فى نطاق الدين وحضارة مصر وقيم المجتمع.

٢- تجنب استخدام الإجهاض أو التعقيم كوسائل لتنظيم الأسرة .

٣- اقرار حق المواطن فى الهجرة والإنتقال من مكان الى آخر داخل مصر والى خارجها .

٤- الأخذ بنظام الحوافز الإيجابية المبنية على زيادة وعى الفرد والجماعة وعدم اللجوء للأساليب التى تتسم بالضغط والإكراه ، والتى تعتمد على الحوافز السلبية أو الأساليب العقابية .

٥- تنمية الإنسان تربويا وثقافيا وصحيا لتحويله الى طاقة انتاجية فعالة.

٦- اعتبار المحليات القاعدة الأساسية لتنفيذ البرامج .

٧- تشجيع دور الجهود التطوعية ومشاركة المجتمع فى حل المشكلة .

كما تم تحديد الأهداف العامة للسياسة القومية فى الأهداف التالية [10]:

١- خفض معدل النمو السكاني

٢- تحقيق توزيع جغرافى أفضل للسكان

٣- الارتقاء بالخصائص السكانية .

ولقد حددت الوثيقة الصادرة عن المجلس القومى للسكان أساليب تحقيق الأهداف كالتالي[11]:

١- نشر خدمات تنظيم الأسرة ورفع مستواها ، مع العناية بالريف فى هذا المجال .

٢- الارتقاء بالخدمات الصحية لخفض معدلات وفيات الأمهات والأطفال الرضع .

٣- اعداد برنامج اعلامى يركز على وسائل الاتصال الشخصى قبل وسائل الاتصال الجماهيري، يهدف الى تغيير نسق القيم والعادات والتقاليد وبالتالى تغيير الأسلوب الإنجابي.

٤- تطوير مستوى الخدمة فى المساجد واعتبار المسجد وحدة اشعاع دينى واجتماعى وصحى .

٥- العناية بالتربية السكانية فى جميع مراحل التعليم .

٦- رفع مكانة المرأة وتشجيع مشاركتها فى الحياة العامة .

٧- وضع استراتيجية واضحة لاعادة توزيع السكان فى مصر ، تهدف الى إحداث توازن نسبى بين توزيع السكان فى الوادى والدلتا من جهة ، وفى الصحارى المصرية من جهة أخرى .

٨- النهوض بالريف المصرى من خلال برامج للتنمية الشاملة للارتقاء بالقرية المصرية بحيث تتحول الى مناطق استقرار سكانى وذلك بهدف ترشيد مسار الهجرة الداخلية من الريف الى المدن .

٩- الحد من عوامل الجذب فى المدن الكبرى ولا سيما العاصمة ، بوقف أى توسع صناعى فى القاهرة الكبرى ووقف التشغيل فى العاصمة الا اذا توافرت فرص عمل حقيقية .

١٠- اعداد تخطيط للقوى العاملة يرتبط ارتباطا عضويا بسياسة التعليم والتدريب لمواجهة الطلب الحقيقى على القوى العاملة بمختلف قطاعاتها ونوعياتها سواء فى سوق العمل الداخلية أو الخارجية .

١١- العمل على محو الأمية فضلا عن تحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال فى سن الإلزام والحد من التسرب .

تعد تلك السياسة الجديدة للسكان بمثابة نقطة تحول خطيرة فى اتجاهات السياسة القومية فهى فى الواقع تتجاهل المدخل التنموى الذى تم تبنيه فى منتصف السبعينات للتركيز على أساليب تنظيم الأسرة كأساس لسياسة الدولة فى مواجهة مايسمى بالمشكلة السكانية . ونلاحظ ذلك التحول فى تعريف المشكلة السكانية ، والمبادىء المعلنة ، ووسائل تنفيذ الأهداف التى تبنتها السياسة القومية للسكان .

فلقد تم تعريف المشكلة السكانية اساسا فى ارتفاع معدل النمو السكانى ، وعدم التوازن الجغرافى وانخفاض الخصائص السكانية ، وبالتالى تم تجاهل العوامل الاقتصادية - والاجتماعية المؤثرة على تلك الخصائص ، ولم يتم تفصيل المسببات الهيكلية للنسق السكانى بصورة عامة . وفى ضوء تعريف المشكلة كما سبق ، فان الوثيقة القومية للسكان سنة ١٩٨٦ ، قد حددت اهداف السياسة السكانية فى خفض معدل النمو ، وتحقيق توزيع جغرافى أفضل والارتقاء بالخصائص السكانية. وقد تكون أهداف السياسة السكانية فى خفض معدل النمو، وتحقيق توزيع جغرافى أفضل والارتقاء بالخصائص السكانية. وقد تكون أهداف السياسة واقعية على الرغم من تجاهل الخصائص البنيوية المؤثرة على النسق السكانى ، الا أن اساليب تحقيق الأهداف المعلنة لا تتجاوز فى حقيقتها الأساليب التقليدية فى مواجهة مايسمى بالمشكلة السكانية .

ففى مجال النمو السكانى ، ركزت السياسة العامة للسكان على وسائل وخدمات تنظيم الأسرة للحد من هذا النمو ، وهذا واضح من البنود الستة الأولى ، فهى كلها تحاول التشجيع على استخدام وسائل تنظيم الأسرة من حيث توفير عرض تلك الوسائل والدعاية لها ، والتأثير على المرأة بحيث تصبح مستهلك أساسى لتلك الوسائل . أما فى مجال التوزيع الجغرافى للسكان ، فلقد لجأت الوثيقة الى الحلول التقليدية مثل وضع استراتيجية لاعادة توزيع السكان، النهوض بالريف ، وقف التوسع الصناعى فى المدن (البنود من ٧ الى ٩ فى الوسائل المعلنة) وهى كلها لا تخرج عن توصيات عامة من الصعب ترجمتها بصورة فعلية بدون دراسة للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على توزيع السكان بالصورة الموجودة حاليا. أما من حيث الخصائص السكانية فلم تقدم الوثيقة أى سياسات فعلية للارتقاء بالخصائص السكانية فعملية تخطيط القوى العاملة والعمل على محو الأمية وتحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال فى سن الإلزام والحد من التسرب هى كلها عوامل المقصود بها الحد من المنفعة الاقتصادية للأطفال مما يؤثر على مستويات الخصوبة ، أى أن البند رقم (١١) ينتمى فعلا الى المؤثرات على النمو السكانى ، أو أن السياسة تحاول رفع الضغط عن الدولة فى سياسات العمالة بحيث تربط التعليم والتأهيل بالطلب الموجود على العمالة بدون وضع تصور لكيفية الربط

تلك . فالسياسة المطروحة هي سياسة ساكنة وهي محاولة اخضاع عرض العمالة لظروف الطلب علي العمالة في ضوء مستوي اقتصادي معين .. ولم تطرح السياسة امكانيات رفع الطلب علي العمالة من خلال منظور مختلف لسياسات التنمية الاقتصادية ، وتعد تلك العملية نوعاً من المصادرة علي المطلوب فليس من المتوقع انخفاض عرض العمل في مصر في المستقبل القريب وبالتالي فان المفروض أن تعمل السياسة علي توفير فرص أكبر من العمالة المتزايدة الداخلة الي سوق العمل ، بدلا من اتباع السياسة القائلة بخفض عرض العمل عن طريق تضييق فرص التعليم والتدريب كما هو مقترح .

وفي مجال اقرار المبادىء العامة للسياسة السكانية ، نلاحظ أن كل المبادىء المعلنة إنما تهدف الي إرساء القواعد لاستخدامات سياسات تنظيم الأسرة ، وحشد الجهود سواء من الأجهزة التنفيذية علي مستوي المحليات أو الجهود التطوعية من قبل الجمعيات لنشر تلك الوسائل . ولم تشر تلك المبادىء بحال من الأحوال الي حقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية التي من الواجب توفيرها حتي تصبح مثل تلك السياسات ، سياسات ناجحة . وتركز المبادىء علي تشجيع الهجرة الخارجية كمنفذ سريع من المنافذ التي تؤدي الي تخفيض الضغط السكاني دون الأخذ في الاعتبار الآثار السلبية علي البنية الانتاجية والاجتماعية الناجمة عن مثل تلك الهجرة المفتوحة .

وفي الواقع فإن السياسة القومية للسكان في صورتها الحالية ماهي الا دعوة لاساليب تنظيم النسل التي كانت سائدة في الفترة الأولي أي من ١٩٦٥ ـ ١٩٧٣ . ويعد تجاهل البعد التنموي من أهم المشكلات التي تعترض كفاءة تنفيذ السياسة القومية للسكان في مصر . وعلي الرغم من الدراسات المتراكمة عن علاقات السكان بالتنمية وأهمية المدخل التنموي في معالجة المشكلة السكانية ، فان السياسة القومية للسكان مازالت في صلبها قاصرة علي الجزئية التي تحاول رفع المستوي الاقتصادي لبعض الأسر في الريف في اطار البرنامج المسمي ببرنامج السكان والتنمية فان تلك المشاريع في العادة لاتتعدي بعض المشروعات التجارية أو امداد بعض النساء ببعض ماكينات الحياكة أو ادراجهن في بعض الصنع الحرفية في منازلهن مثل صنع السجاد . وقد تكون هذه الأنشطة من الأنشطة الموفرة للدخل لبعض الأسر الريفية ولكنها لن تؤدي الي التقليل من الإنجاب. فمعظم هذا النشاط النسائي محصور في المنازل ،

وقد يشجع علي زيادة الإنجاب وعلي الأقل لن يتعارض مع مستوي الخصوبة الحالية ، كما اتضح من تحليل بيانات الخصوبة السابق الإشارة اليها .

ولا نعترض علي وجود جهاز متخصص مثل المجلس القومي للسكان وقيامه بخدمات تنظيم الأسرة، اذا ما تم ذلك في اطار خطة للتنمية تتوافق مع اتجاهات السياسة السكانية . وقد يكون من الأفضل في تلك الحالة أن يقتصر دور المجلس القومي للسكان علي مد خدمات تنظيم الأسرة بصورة فعالة .

جدول ١٢

الاسقاطات السكانية ١٩٩٠، ٢٠٠٠

الاسقاط السكاني	السكان (بالآلاف)		النمو السنوي٪
	١٩٩٠	٢٠٠٠	١٩٩٠ - ٢٠٠٠
الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء(١٩٨٠)	٥٤٢٩٠	٦٨٠١٨	٢٫٢٨
الامم المتحدة (١٩٧٩) منخفض	٥١٧٧٧	٦١٩٤٣	١٫٨١
مرتفع	٥٣٨١١	٦٧٤٩٣	٢٫٢٩
البنك الدولي (١٩٨٠) منخفض	٤٨٢٣٢	٥٤٨٨١	١٫٣٠
مرتفع	٥٠٦٦٧	٦٣٣٤٢	٢٫٢٦

المصدر: Bent Hansen and Samir Radwan : "Employment Opportunities and Equity In A Changing Economy" Egypt in the 1980,S", Geneva: ILO.. 1982, P. 51-

وفي الحقيقة ، فإن السياسات السكانية المتعاقبة في مصر والتي تبنت أساسا التركيز علي سياسة تنظيم الأسرة ، قد حققت بعض النجاح ويتمثل ذلك في عمومية المعرفة بوسائل تنظيم الأسرة ، وارتفاع معدلات الممارسة كما وضحنا من قبل .. الا أننا نستطيع القول بأن سياسات الجهاز قد اشبعت الطلب المتاح لوسائل تنظيم الأسرة خاصة في أوساط السكان الحضريين ذوى المستوي التعليمي العالي . الا أن التغيير الجذري في تبني وسائل تنظيم الأسرة لن

يتأتي الا من خلال سياسات تنمية شاملة تهدف في الأساس الي تغيير الأنماط الإنتاجية التقليدية وخاصة في الريف . ومن خلال التنمية الشاملة ، من المتوقع أن يزداد الطلب علي وسائل تنظيم الأسرة . وفي غياب هذا المنظور للتنمية كتحديث لأنماط الإنتاج السائدة ، فسيستمر النمو السكاني المرتفع . وتشير الاسقاطات السكانية الي توقع استمرار معدلات النمو السكاني المرتفع وبالتالي استمرار المعدلات المرتفعة للنمو السكاني (انظر جدول ١٢) .

المراجـع

١) انظر المسوح التالية :

A.H. Hallouda, S. Z. Amin and S. M. Farid (editors) : "The Egyption Survey. 1980" Cairo CAPMAS, 1983.

National Population Council, "Demographic and Health Survey, Cairo 1989.

- Hussein ABDEL Aziz

- Hussein ABDEL Aziz

٢) انظر المراجع السابقة .

٣) انظر مسح ١٩٨٨ السابق الإشارة اليه ، ص ١٠٧

٤) انظر البيانات في جدول ٤ ص ١٠ ، وجدول ٥ ، ص ١١ من المسح الديموغرافي والصحي لعام ١٩٨٨ : النتائج الأولية . القاهرة : المركز القومي للسكان ، ابريل ١٩٨٨ .

٥) المجلس الأعلي لتنظيم الأسرة والسكان : "تطورات السياسة القومية في مواجهة المشكلة السكانية" : القاهرة : مكتب الاعلام ، نوفمبر ١٩٧٨ .

٦) د. سعد حافظ محمود ود. خالد عبد الله لطفي : "تقييم مفهوم وأسلوب معالجة البعد السكاني في الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦ ومقترحات تطويره" : القاهرة : معهد التخطيط القومي ، مذكرة خارجية رقم (١٩٧٦) ، مايو ١٩٨٨ .

٧) المرجع السابق ـ ص ٥ .

٨) المجلس القومي للسكان : "السياسة القومية للسكان ، جمهورية مصر العربية ، ١٩٨٦".

٩) المرجع السابق ص ٤-٥ .

١٠) المرجع السابق ص ٥ .

١١) المرجع السابق ص ٦-٧

الباب الثاني

الفصل الرابع

التوزيع السكاني

الدكتورة وداد مرقس

مقدمة

يوضح هذا الفصل التطور الذي لحق في التركيب النوعي والعمري والتوزيع الجغرافي للسكان . وسنلاحظ أن السمات الأساسية للتركيب النوعي والعمري لم تختلف كثيرا . وإن دل ذلك علي شيء فعلي استمرار صفات النسق السكاني لاستمرار السمات الأساسية للنسق الاقتصادي ـ الاجتماعي المسئول عن ملامح ذلك النسق .. الا أننا نلاحظ أن التوزيع الجغرافي للسكان مازال يتميز بتواجد مكثف للسكان في نطاق الريف الذي تحكمه أنماط الإنتاج التقليدية ، وإن سياسات التنمية المعتمدة علي التصنيع قد تركزت في المدن الكبيرة وخاصة العاصمة ، مما أدي الي استئثار العاصمة بالنسبة الكبري من الصناعات الحديثة ومن الخدمات. وجاء ذلك حتي علي حساب المدينة الكبري الثانية في مصر ، الا وهي الأسكندرية . وبالتالي اتسعت الفوارق الهيكلية والتوزيعية بين الحضر من ناحية والريف من ناحية أخري، وبين المحافظات الحضرية وبقية الجمهورية ، وبين العاصمة وجميع أنحاء مصر .. مما ساهم كما شرحنا من قبل في تباين معدلات الخصوبة الكلية ، مع استمرار ارتفاع تلك المعدلات وخاصة في الريف المصري ، الذي لم تمسه يد التحديث والتغيير بالقدر اللازم. لتحديث انماطه الإنتاجية وبالتالي لتغيير النسق السكاني السائد .

أولا التوزيع النوعي للسكان :

عادة مايكون عدد الذكور وعدد الإناث متساويين في المجتمع مالم يتعرض هذا المجتمع لتباين في معدلات الوفيات النوعية أو لتباين في معدلات الهجرة النوعية أو لتباين في مدي دقة تسجيل كل من النوعين .

والمتتبع لمعدل الذكورة (عدد الذكور لكل ١٠٠ أنثي) في مصر خلال هذا القرن ، يتضح له من الجدول رقم (١) أن هذا التطور أخذ شكل منحني مقلوب، بمعني أن معدل الذكورة كان مرتفعا في بداية القرن اذ وصل الي ١٠٢ر٣ في عام ١٨٩٧ ، ثم بدأ ينخفض حتي وصل الي ٩٨ر١ في عام ١٩٤٧ ، وهو مايدل علي أن عدد الاناث كان أعلي من عدد الذكور في تلك السنة ، ثم ما لبث أن ارتفع باطراد بعد ذلك حتي وصل الي ١٠٤ر٧ في عام ١٩٨٦.

ولقد قدم الديموجرافيون عدة تفسيرات عن تطور معدل الذكورة بالنسبة للفترة التي حدث فيها الانخفاض ولكنهم عجزوا في معظم الأحوال عن تفسير الجزء الثاني منه ، وهو اتجاه معدل الذكورة الي الارتفاع منذ عام ١٩٦٠ .

ومن التفسيرات التي طرحت لتفسير هبوط معدل الذكورة في النصف الأول من القرن أن الري الدائم الذي يرفع بالقطع نسبة الإصابة بالطفيليات المائية خاصة البلهارسيا والإنكلستوما، يصيب الذكور أكثر مما يصيب الإناث، حيث أن أولئك هم الذين يعملون أساسا في الحقول ويتعرضون للإصابة، وبالتالي لفرص الموت [١] . وبدون التعمق في مناقشة هذا الرأي الا أنه من الواضح أنه عاجز عن تفسير اعادة ارتفاع معدل الذكورة ابتداء من عام ١٩٦٠.

وهناك تفسير آخر مطروح وهو خاص بتناقص البدو ، فمن المعروف أن نسبة البدو في سكان مصر ظلت هامة نوعا ما حتي آواخر القرن الماضي ، ثم أخذت في التناقص بالتدريج نتيجة لتوطنهم واستقرارهم المتزايد . ومن الثابت أن ارتفاع الذكورة الشديد هو من أخص خصائص سكان البدو ، كما ثبت من التعدادات المبكرة [٢] وواضح أن هذا التفسير مثل سابقه لا يتعرض لعودة معدل الذكورة الي الارتفاع منذ الستينات ، فكيف اذن يمكن تفسير ذلك ؟

جدول (١)

توزيع السكان في التعدادات المختلفة وفقا للنوع وتطور معدل الذكورة

١٨٩٧- ١٩٨٦ (الاعداد بالالف)

السنة	ذكور	اناث	جملة	تطور معدل الذكور
١٨٩٧	٤٩١٤	٤٧٥٥	٩٦٦٩	١٠٣ر٣
١٩٠٧	٥٦١٧	٥٥٧٣	١١١٩٠	١٠٠ر٨
١٩١٧	٦٣٦٩	٦٣٤٩	١٢٧١٨	١٠٠ر٣
١٩٢٧	٧٠٥٨	٧١٢٠	١٤١٧٨	٩٩ر١
١٩٣٧	٧٩٦٧	٧٩٥٤	١٥٩٢١	١٠٠ر٢
١٩٤٧	٩٣٩٢	٩٥٧٥	١٨٩٦٧	٩٨ر١
١٩٦٠	١٣١١٨	١٢٩٦٧	٢٦٠٨٥	١٠١ر٢
١٩٦٦	١٥١٧٦	١٤٩٠٠	٣٠٠٧٦	١٠١ر٨
١٩٧٦	١٨٦٤٧	١٧٩٧٩	٣٦٦٢٦	١٠٣ر٧
١٩٨٦	٢٤٦٥٥	٢٣٥٥٠	٤٨٢٠٥	١٠٤ر٧

المصدر : التعدادات المختلفة.

ليس لدينا معلومات كافية عن معدلات الوفيات النوعية لكي نعرف اذا ماكان هذا المعدل أعلي عند النساء عنه عند الرجال ، وإن كانت بعض الإحصاءات تشير الي أن معدل وفيات الرضع أعلي عند الإناث عنه عند الذكور ولكن من غير الثابت اذا كان هذا الإتجاه اتجاها حقيقيا أم ظاهريا ؟ فالديموجرافيون الذين يرجحون الرأي الأول ، يعزون هذا التباين الي أن الذكور في مصر يتمتعون برعاية صحية أفضل .

أما الذين يرجحون الرأي الثاني ، فهم يرون أن ذلك يرجع الي نقص في تسجيل المواليد الإناث أصلا . وعلي أية حال فهذه الظاهرة آخذة في التناقص اذ بلغ معدل الوفيات الرضع في الحضر في عام ١٩٦٦ (١٤٣) في الألف للذكور و١٩٦ في الألف للإناث ، في حين أنه هبط

في عام ١٩٧٦ الي ٩٧ في الألف للذكور و١٠٠ في الألف للإناث (٣) ويشير ذلك اذن الي أن التباين في معدلات وفيات الرضع النوعية، إن وجد فهو آخذ في التناقص ، هذا في حين أن معدل الذكورة آخذ في الارتفاع . وبالتالي يمكن استبعاد هذا العامل عند تفسير إتجاه معدل الذكورة نحو الاتفاع .

وفيما يتعلق بالتباين في معدلات الهجرة النوعية ، فمن الثابت أن المجتمع المصري يتعرض منذ السبعينات لتيار من الهجرة المؤقتة منه الي الدول النفطية بهدف العمل بأجور مرتفعة . وليس لدينا بيانات إحصائية مباشرة عن عدد المهاجرين وفقا للنوع . الا أن هناك بعض الحقائق التي تستطيع أن تكون بمثابة مؤشرات علي تباين معدلات الهجرة بين الذكور والإناث . فلما كانت هذه الهجرة مؤقتة ، فهي في معظم الأحيان تكون هجرة فردية وليست أسرية ولا يصطحب المهاجر أسرته معه خاصة اذا كان من الريف واذا كان أطفاله في مختلف المراحل المدرسية أو الجامعية . ومن ناحية أخري ، فمن المعروف أن نسبة مساهمة المرأة المصرية في النشاط الاقتصادي ضئيلة للغاية ، ولما كانت هذه الهجرة هي هجرة للعمل ، فمن المتوقع أن تكون نسبة النساء المهاجرات بهدف العمل ضئيلة للغاية . وعلي ذلك فمن المتوقع أن تكون الأغلبية العظمي من المهاجرين الي الخارج من الرجال . ومعني ذلك أن هناك تباين في معدلات الهجرة النوعية ولكن لصالح الرجال . وكان من المتوقع أن يؤثر ذلك في معدل الذكورة ولكن في عكس الاتجاه الملاحظ . أي كان من المفروض أن يهبط معدل الذكورة مع ارتفاع عدد المهاجرين الي الدول النفطية . ولكن العكس هو الذي حدث .

فليس أمامنا اذن الا التفسير الثالث وهو وجود تباين في مدي تسجيل كل من النوعين أو بعبارة أخري وجود نقص متزايد في تسجيل الإناث (٤) .

وهذا الأمر يثير الدهشة ، إذ كان من المتوقع تحسن نسب التسجيل في التعدادات المختلفة، سواء بسبب تحسن العملية التعدادية نفسها أو بسبب زيادة الوعي في المجتمع بضرورة تسجيل الإناث .

ثانيا : التوزيع العمري للسكان :

ظلت نسبة الأطفال (أقل من ١٥ سنة) تتأرجح في مصر طوال القرن العشرين فيما بين ٣٨٪ و٤٠٪ أي أنها تميزت بثبات كبير . ولما كان التوزيع العمري للسكان يتأثر الي حد

كبير بمستويات الخصوبة ، ولما كان معدل الإنجاب طوال القرن في مستوي ثابت تقريبا ، باستثناء السبعينات التي شهدت انخفاضا طفيفا في معدل الإنجاب ، فليس من الغريب إذن أن تكون نسبة الأطفال في مستوي مرتفع وشبه ثابت طوال القرن (جدول رقم ١) ، أما عن انخفاض معدل الوفيات الذي حدث باطراد ابتداء من عام ١٩٤٧ ، فلم يكن له تأثير يذكر علي الهرم السكاني ولا سيما علي نسبة الأطفال ، اذ أن إنخفاض معدل وفيات الرضع مثلا كان أبطأ بكثير من انخفاض معدل الوفيات العام ، علي عكس ماحدث في الدول المتقدمة عندما تعرضت لهبوط معدل الوفيات . ويبين الجدول رقم (٢) التغيّر النسبي في معدل الوفيات العام ومعدل وفيات الرضع .

جدول رقم (٢)

تطور معدل الوفيات ومعدل وفيات الرضع (١٩٧٠- ١٩٧٩)

الفترة	معدل الوفيات الخام	التغير النسبي	معدل وفيات الرضع	التغير النسبي
١٩٧٠- ١٩٧٤	١٦		١١٩	
١٩٧٥- ١٩٧٩	١٣	- ١٨.٧٪	١١٠	- ٧.٦٪

المصدر : IBRD:"Some issues in population and human resources development in Egypt " Report No 3175, EGT, Nov. ,1980,P.72

جدول رقم (٣)

تطور نسبة الأطفال في مصر (١٨٩٧ - ١٩٧٦)

السنة	النسبة
١٩٨٧	٤٠.١
١٩٠٧	٤٠.٥
١٩١٧	٣٨.٧
١٩٢٧	٣٨.٨
١٩٣٧	٢٩.١
١٩٤٧	٣٧.٩
١٩٦٠	٤٢.٧
١٩٧٦*	٤٠.٠

المصدر: ١٨٩٧ - ١٩٦٠ مستخرجة من عبد الرحيم عمران، مرجع سبق ذكره،ص ٤٠-٤١

* ١٩٧٦ ، مستخرجة مباشرة من التعداد.

هذا ويلاحظ مدي ارتفاع نسبة الأطفال في مصر اذا ما قارناها بمثيلتها في الدول المتقدمة. فقد بلغت هذه النسبة في الولايات المتحدة مثلا ٢٢٫٥٪ عام ١٩٨٠ ، أي حوالي نصف النسبة الموجودة في مصر .

أما عن الحقبة الأخيرة ، فليس لدينا بيانات في الوقت الحالي عن نسبة الأطفال أقل من ١٥ سنة في عام ١٩٨٦ ، الا أنه من المتوقع أن تكون هذه النسبة قد ظلت علي ماهي عليه . صحيح أن معدل المواليد انخفض انخفاضا طفيفا في السنوات الأخيرة ، الا أن تصاعد تيار الهجرة لابد أن يكون له تأثير علي الوزن النسبي للفئات المنتجة في المجتمع مما قد يكون له آثار علي نسبة صغار السن .

ومن الآثار المترتبة علي ارتفاع نسبة الأطفال في المجتمع ، إرتفاع نسبة إعالة الأطفال . يقاس هذا العبء عادة بنسبة عدد السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة الي عدد السكان في فئة العمر ١٥ـ ٦٠ سنة .

جدول رقم (٤)

تطور معدل الاعالة في مصر (١٨٩٧ - ١٩٧٦)

السنة	معدل اعالة الاطفال	معدل اعالة الشيوخ	معدل الاعالة العام
١٨٩٧	٧٢.٦	٨.٢	٨٠.٨
١٩٠٧	٧٦.٩	١٢.٧	٨٩.٦
١٩١٧	٧٢.٣	١٣.٩	٨٦.٢
١٩٢٧	٧٠.٧	١٢.٠	٨٢.٧
١٩٣٧	٧٢.٠	١١.٧	٨٣.٧
١٩٤٧	٦٨.١	١٠.٨	٧٨.٩
١٩٦٠	٨٣.٦	١١.٩	٩٥.٥
١٩٧٦*	٧٤.٥	١٢.٠	٨٦.٥

المصدر : ١٩٨٧ - ١٩٦٠ عبد الرحيم عمران، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣.

* ١٩٧٦ من التعداد مباشرة.

وطبقا لهذا المقياس فان كل ١٠٠ شخص بالغ كان يعول في المتوسط نحو ٧٤ شخصا ممن تقل أعمارهم عن ١٥ سنة في سنة ١٩٧٦ . (جدول رقم ٤) (بعبارة أخري فإن كل ٤ر١ شخص بالغ يعول في المتوسط طفلا واحدا ، بينما يقع عبء إعالة الطفل الواحد علي مابين شخصين وثلاثة أشخاص من السكان البالغين في الدول المتقدمة . أما عن معدل الإعالة الإجمالي الذي يمثل النسبة بين عدد الأطفال وعدد من تزيد أعمارهم عن ٦٠ سنة من ناحية، وعدد البالغين المنتجين فقد بلغ ٥ر٨٦٪ عام ١٩٨٦ ويعبر هذا التركيب العمري عن العبء المادي والاقتصادي الذي يلقيه كثرة الصغار علي المجتمع عامة ومجتمع المنتجين خاصة ، لاسيما اذا أخذنا في الاعتبار أن القطاع الأكبر من المجتمع الأنثوي لايعمل . وهذا هو الأثر

الأول المترتب علي ارتفاع نسبة الصغار في المجتمع وهو أثر اقتصادي اجتماعي ويشار عادة اليه عند تحليل آثار ارتفاع معدل الإعالة . أما الأثر الثاني ، وهو لايقل عنه أهمية فهو أثر ديموجرافي في أساسه ، وإن أثر بدوره في كثير من الظواهر الاجتماعية الاقتصادية . ومفاد هذا الأثر أن معدلات المواليد والنمو السكاني تظل عند مستوي مرتفع لفترة طويلة حتي بعدما تبدأ معدلات الخصوبة في الإنخفاض . فلو افترضنا أن الخصوبة البشرية قد انخفضت اليوم الي مايعرف بمستوي الإحلال (بمعني أن كل زوجين لن ينجبا أكثر من طفلين) ، فإن عدد السكان سوف يستمر في التزايد بما يقرب من ٤٠ سنة قادمة . ويرجع ذلك الي أن عدد الأفراد الذين يدخلون مرحلة الإنجاب سوف يظل لفترة طويلة قادمة أكبر من عدد أولئك الذين يخرجون من هذه المرحلة . ويطلق البعض علي هذه الظاهرة " القصور الذاتي السكاني " أو قوة الدفع الذاتي السكانيَ» أي القوة الكامنة في الهيكل السكاني التي تضمن استمرارية النمو في عدد السكان حتي بعدما تتوقف أسبابه المباشرة أو الظاهرة (معدل الإنجاب) .

ومغزي هذه الظاهرة هو أن المشاكل المرتبطة بالنمو السكاني لايمكن تجنبها بالسياسات الهادفة الي تخفيض الخصوبة والتي لن تظهر نتائجها علي كل حال الا بالتدريج علي فترة طويلة برغم أن هذه السياسات قد تؤدي الي اختلاف الوضع كثيرا علي المدي الطويل . الا أنه من المتعين علي الدولة النامية أن تدرك أنها سوف تعيش في ظل معدلات مرتفعة للنمو السكاني لعشرات السنين القادمة ، وأن عدد السكان سيتضاعف فيها خلال جيل أو ما يقرب من ذلك . ومعني ذلك أن علي الدول أن تعطي أهمية كبري للمهام المترتبة علي استقبال مثل هذه الزيادة الكبيرة والمؤكدة في عدد سكانها. وذلك بالإضافة الي توفير ظروف اعالة أفضل للأعداد الموجودة حاليا. ولن يتيسر ذلك الا من خلال تعديل نمط الحياة ذاته بحيث يمكن اشباع الإحتياجات الأساسية للسكان بصورة أفضل . ولو تم ذلك فانه سيكون في حد ذاته عاملا من عوامل خفض الخصوبة والحد من نمو السكان في المستقبل [٥] .

جدول (٥)

اتجاه كثافة السكان في مصر منذ ١٨٩٧

السنة	الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة الكلية	الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المكونة
١٨٩٧	١٤.٢	٢٧٩.٨
١٩٠٧	٩.٧	٣٢٥.٢
١٩١٧	١١.٣	٣٧٠.٧
١٩٢٧	١٢.٧	٤٠٩.٦
١٩٣٧	١٦.٠	٤٦٦.١
١٩٤٧	١٩.٠	٥٤٦.٤
١٩٦٠	٢٦.١	٧٥٤.٧
١٩٦٦	٣٠.٠	٨٤٥.٣
١٩٧٦*	٣٨.٠	١٠٥٥.٠
١٩٨٦*	٤٨.٠	١٣٠٠.٠

المصدر : ١٩٨٧ - ١٩٦٦ ، عبد الرحيم عمران، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦.

* ١٩٧٦ - ١٩٨٦ ، من التعدادات مباشرة.

ثالثا ـ التوزيع الجغرافي للسكان :

يعاني التوزيع الجغرافي للسكان في مصر من خلل واضح ، ينعكس في تكدس السكان في الوادي والدلتا وفراغ الصحراء من السكان ، وينعكس أيضا في نمو المدن علي حساب القري ، ويعكس أخيرا في نمو العاصمة علي حساب سائر أنحاء البلاد .

توزيع السكان بين الوادي والدلتا من ناحية والصحراء من ناحية أخري

يوحي اتساع مساحة مصر بقدرتها علي استيعاب سكانها ، الا أن الحقيقة بالرغم من هذا هي أن من بين ٠٠٠ر٠٠٢ر١ كيلو متر مربع ، تمثل الصحراء غير المسكونة ٩٦٪ ، وفي

العقد الأخير مثلا لم يشغل السكان الا حوالي ٣٥٫٤٠٠ كيلو متر مربع ، أي ٣٫٥٤٪ من مساحة البلاد . وتقع المناطق المسكونة على النيل وفي دلتاها في الوجه البحري ، مع استثناءات طفيفة في الواحات بالصحراء الغربية ، وبعض المدن القليلة على البحرين المتوسط والأحمر ، ويوضح الجدول رقم (٥) ذلك بمقارنة الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة الكلية وبالنسبة للمساحة المسكونة . فبينما بلغت الكثافة بالنسبة للمساحة الكلية ٤٨ نسمة في الكيلو متر المربع ، بلغت هذه الكثافة ١٣٣٠ نسمة جدول رقم (٦) .

تطور عدد سكان المحافظات الصحراوية

ونصيبهم من مجموع سكان الجمهورية ومعدل نموهم (١٩٣٧ - ١٩٨٦)

السنة	عدد سكان المحافظات الصحراوية	نصيبهم من جملة السكان	معدل النمو
١٩٣٧	١٠٩.١١٠	٪٠.٦٩	٪٣.٩١
١٩٤٧	١٦٠.٩٤١	٪٠.٨٥	٪٢.١٧
١٩٦٠	٢١٢.٦٠٦	٪٠.٨٢	٪٨.٧٦
١٩٦٦	٣٥١.٧٥٩	٪١.١٨	٪١.٥٥
١٩٧٦*	٤١٠.٩٣٨	٪١.١٢	٪٣.١٠
١٩٨٦*	٥٦٥.٣٨٩	٪١.٢٠	

المصدر : ١٩٣٧ -١٩٦٦ Mabro , R.,The Egyptian Economy, Oxford University Press,1974, P.195.

* ١٩٧٦ - ١٩٨٦ من التعدادات المباشرة.

في الكيلومتر المربع في عام ١٩٨٦، أما في القاهرة فقد تجاوزت الكثافة ٢٨ الف نسمة في الكيلو متر المربع.

وتعد مصر بهذه المقاييس من أعلى دول العالم في الكثافة السكانية . ويرجع تكدس السكان في الوادي والدلتا الي الاعتماد التقليدي على الزراعة كنشاط اقتصادي ، وبالتالي

علي مصادر مياه الري . ومعني ذلك أن الموارد الطبيعية هي التي حتمت مثل هذا التوزيع السكاني المختل . الا أن جهود التصنيع جاءت أيضا في معظمهما مركزة في أماكن العمران التقليدية ، فلم تساعد علي اعادة توزيع السكان بين الوادي والصحراء.

ويتتبع تطور عدد السكان في المحافظات الصحراوية ، يتضح أنه بلغ حوالي نصف مليون نسمة في عام ١٩٨٦ ، بواقع ١٢٪ من مجموع سكان الجمهورية . (جدول رقم ٦) ويلاحظ أيضا أن معدل نمو السكان في هذه المناطق كان مرتفعا في الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٦ عنه في الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٦ ، أي أن الجهود من أجل تعمير الصحراء كانت أكثر فاعلية في بداية الستينات عنها في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات . ومما يوضح أيضا مدي ضآلة التحركات السكانية نحو المناطق الصحراوية أن حجم الهجرة الصافية في هذه المناطق بلغ ٣٠٫٠٠٠ نسمة فقط في عام ١٩٦٠ (٦) .

جدول رقم (٧)

نسبة تزايد السكان الحضريين (١٨٨٧- ١٩٨٦)

السنة	نسبة تزايد سكان الحضر	معدل تزايد سكان الحضر بين التعدادين	سنويا
١٨٩٧	٢٠.١٪		
١٩٠٧	١٩.٠٪	١.١-٪	٠.١١-٪
١٩١٧	٢٠.٩٪	١.٩٪	٠.٩+٪
١٩٢٧	٢٦.١٪	٥.٢٪	٠.٥٣+٪
١٩٣٧	٢٧.٤٪	١.٣٪	٠.١٣+٪
١٩٤٧	٣٣٪	٥.٦٪	٠.٥٦+٪
١٩٦٠	٣٨٪	٥.٠٪	٠.٣٨+٪
١٩٦٦	٤٠.٥٪	٣.٠٪	٠.٥٠+٪
١٩٧٦	٤٣.٣٪	٣.٢٪	٠.٣٢+٪
١٩٨٦	٤٣.٩٪	٠.٦٪	٠.٠٦+٪

المصدر : وداد مرقس : « اتجاهات التحضر في مصر»، دراسات سكانية، العدد ٥٢ ، يناير/ مارس ١٩٨٠، ص ٤١.

ويعتبر النمط الجغرافي المصري هو المسئول الأول عن هذا التوزيع السكاني المختل ، علي أن نمط التنمية في الستينات والسبعينات جاء مركزا في المناطق المكدسة بالسكان ويعتبر المسئول الثاني من هذا التوزيع السكاني المختل .

توزيع السكان بين الريف والحضر :

يلاحظ من الجدول رقم (٧) أنه منذ بداية القرن العشرين تطور توزيع السكان بين الريف والحضر لصالح الحضر . وأن معدلات تزايد نسبة سكان الحضر بلغت أقصاها في الفترات ١٩١٧ ـ ١٩٢٧ و ١٩٣٧ ـ ١٩٤٧ و١٩٦٠ ـ ١٩٦٦ ، وهي فترات تميزت في الوقت ذاته بازدهار حركة التصنيع فيها . وهكذا يتضح وجود ارتباط وثيق فيما بين عملية التحضر وبين التصنيع . ووجود ارتباط واضح بين فترات التصنيع وفترات الازدهار الحضري ، ليس معناه بالضرورة أن هذا الارتباط مباشر . فالرواج الاقتصادي الذي يدره التصنيع علي أصحاب هذا القطاع والعاملين فيه ، قد يجذب في حد ذاته أعدادا متزايدة من الرفيين حتي في حالة عدم استيعابهم جميعا في الصناعة ، فتكدس الرخاء في المدن يتيح لهؤلاء فرصة القيام بخدمات تافهة بسبب وجود من يستطيع شراء هذه الخدمات ، فقطاع الخدمات اذن يزدهر نتيجة لازدهار القطاع الصناعي (٧) .

مكونات النمو الحضري :

تشير التقديرات المتاحة الي أن نصيب الهجرة الداخلية في النمو الحضري في تناقص مستمر . ففيما بين عامي ١٩٤٧ و١٩٦٠ قدرت نسبة الهجرة الصافية الي جملة النمو الحضري بحوالي ٢٨٪ وفي الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٦ بحوالي ٢٥٪ ، وفي الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧٦ بحوالي ٨٪.(٨)

جدول رقم (٨) ·

تطور معدل النمو الطبيعي في كل من الريف والحضر

الفترة	المعدل	حضر	ريف
١٩٦٠-١٩٦٦	معدل المواليد	٤٢.٦	٤١.٩
	معدل الوفيات	١٥.٩	١٥.٩
	معدل النمو الطبيعي	٢.٦٧٪	٢.٦٪
١٩٦٦ - ١٩٧٦	معدل الماليد	٣٤.٦	٣٨.٢٢
	معدل الوفيات	١٣.٦	١٥.٢٣
	معدل النمو الطبيعي	٢.١٪	٢.٣٪
١٩٧٧	معدل المواليد	٣٥.٤	٣٨.٨
	معدل الوفيات	١٠.٦	١٢.٧
	معدل النمو الطبيعي	٢.٥٪	٢.٦٪
١٩٧٨	معدل المواليد	٣٤.٦	٣٩.٢
	معدل الوفيات	٩.٧	١١.٠
	معدل النمو الطبيعي	٢.٥٪	٢.٨٪
١٩٧٩	معدل المواليد	٣٦.٠	٤٢.٩
	معدل الوفيات	٩.٦	٢.٩
	معدل النمو الطبيعي	٢.٦٪	٣.١٪

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الاحصاءات الدورية، ١٩٦٠ - ١٩٧٩.

وتشير بعض الدراسات الي أن معدل الزيادة الطبيعية كان أعلي في الحضر عنه في الريف حتي عام ١٩٦٠ [٩] ويرجع ذلك الي هبوط معدل الوفيات بسرعة أكبر في الحضر عنه في الريف بسبب توفر الخدمات الطبية ، هذا مع استمرار معدل المواليد علي مستوي مرتفع . ويتضح أذن أن ارتفاع نسبة سكان الحضر حتي عام ١٩٦٠ كانت ترجع من ناحية الي تيار

الهجرة المتدفق الي المدن والي ارتفاع معدل النمو الطبيعي فيها. أما بعد عام ١٩٦٦ فقد بدأ يتضاءل معدل النمو الطبيعي في الحضر عنه في الريف بسبب بداية اتجاه معدل المواليد نحو الانخفاض .

وعلي ذلك نستطيع أن نفسر تباطؤ حركة التحضر التي حدثت في مصر منذ عام ١٩٦٦ بل شبه توقفها خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٦ كما يلي :

١ـ انخفاض معدل الزيادة الطبيعي في المدن عنه في الريف نتيجة لانخفاض معدل المواليد فيها عنه في الريف ، هذا في الوقت الذي ارتفعت فيه الزيادة الطبيعية في الريف نتيجة لهبوط معدل الوفيات مع استمرار ارتفاع معدل المواليد . وقد انخفض معدل المواليد في المدن نتيجة للصعوبات الاجتماعية والمادية التي يقابلها الشباب في المدن والتي أدت الي تأجيل سن الزواج. ٢ـ تباطؤ تيار الهجرة من الريف الي الحضر نتيجة لسببين : أولهما تشبع المدن الكبري بالسكان مما أدي الي تفاقم بعض المشكلات الخاصة بالمناطق الحضرية ولا سيما الإسكان والمواصلات، فأصبحت هذه المدن لا تمثل في الوقت الحالي مناطق شديدة الجذب . وثاني هذه الأسباب أن حركة الهجرة الي الدول العربية قد خفضت من تيار الهجرة الريفية ـ الحضرية اذ أنها استوعبت عددا كبيرا من الريفيين الذين كانوا لولا ذلك سوف يهاجرون الي المدن. هذا بالإضافة الي أن نسبة كبيرة من المهاجرين الي الدول النفطية هم أصلا من سكان المدن.

توزيع السكان بين العاصمة وسائر الجمهورية

ويمكن التمييز بين أربعة مراحل مختلفة للدور الذي تلعبه عاصمة مصر ـ القاهرة في توزيع السكان في البلاد .

فالمرحلة الأولي ، وهي تمتد من بداية القرن حتي عام ١٩٤٧ ـ تتميز بوجود مدينتين كبيرتين في مصر تجتذبان السكان من سائر أنحاء الجمهورية هما القاهرة والأسكندرية . وكانت الأسكندرية بسبب موقعها كميناء تجتذب معظم الأجانب المقيمين في مصر ، كما كانت تجتذب تيارا هاما من الهجرة الإقليمية ، سواء من الدلتا أو من الصعيد . وكان عدد سكان الاسكندرية يمثل طول نصف القرن الأول نصف حجم سكان القاهرة ، وهو حجم يتفق مع قاعدة " الترتيب ـ الحجم " التي تدل علي توزيع حضري متوازن .

جدول رقم (٩)

تطور نسبة حجم الاسكندرية الي القاهرة (١٩٠٧ - ١٩٨٦)

المدينة	١٩٠٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦	١٩٨٦
القاهرة(١)	٦٧٨.٤٣٣	١.٠٦٤.٥٩٧	١.٣١٢.٠٩٦	٢.٠٩٠.٦٥٤	٣.٨٧٣.٢٤٨	٤.٩٦٤.٠٠٠	٦.٧٢٤.٧٨٦	٨.٦٣٤.١٣٨
الاسكندرية	٣٥٣.٨٠٧	٥٧٢.٨٠٧	٦٨٥.٧٣٦	٩١٩.٠٢٤	١.٥١٦.٢٣٤	١.٨٠١.٠٥٦	٢.٣١٨.٦٥٥	٢.٩١٧.٣٢٧
النسبة	٪٥٢	٪٥٢	٪٥٢	٪٤٣	٪٣٩	٪٣٦	٪٣٤	٪٣٣

(١) ابتداء من عام ١٩٦٠ مكونة من ثلاث مدن (القاهرة + الجيزة + شبرا الخيمة)

المصدر : من التعدادات مباشرة

جدول رقم (١٠)

تطور دور منطقة القاهرة في عملية التحضر (١٩٣٧ - ١٩٨٦)

المنطقة	نصيب المنطقة من سكان الحضر						نصيب المنطقة من مجموع السكان					
	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦	١٩٨٦
القاهرة	٢٩.٩٣٪	٣٤.١٪	٣٥.٠٠٪	٣٥.٠٥٪	٣١.٨٠٪	٢٨.٧٠٪	٨.٢٣٪	١١.١١٪	١٢.٨٠٪	١٤.٠٠٪	١٣.٨٧٪	١٢.٦٠٪
الجيزة	٠.٩٤٪	٣.٣٣٪	٤.٠٨٪	٤.٧٥٪	٧.٨٪	٨.٨٪	٠.٢٤٪	١.٠٨٪	١.٤٪	١.٩٪	٣.٤٪	٤.٠٪
شبرا الخيمة	٠.٦٣٪	٠.٦٦٪	١.٠٥٪	١.٤٤٪	٢.٥٪	٣.٦٪	٠.١٣٪	٠.٢٣٪	٠.٢٪	٠.٦٪	١.٠٧٪	١.٦٪
اجمالي المنطقة	٣١.٥٪	٣٨.٠٩٪	٤٠.١٣٪	٤١.٢٤٪	٤٢.١٪	٤١.٣٪	٨.٦٠٪	١٢.٤٢٪	١٤.٤٥٪	١٦.٥٪	١٨.٣٤٪	١٨.٢٪

المصدر : حن التعدادات مباشرة

الا أن المرحلة الثانية ، وتبدأ منذ عام ١٩٤٧ شهدت تضاؤل أهمية الأسكندرية وتعاظم شأن القاهرة من حيث الحجم وقوة جذب السكان ، حتي أصبحت الاسكندرية تمثل ثلث سكان القاهرة فقط في الوقت الحالي . أما العاصمة فأصبحت تضم حوالي ٤٠٪ من سكان الحضر و١٦٪ من مجموع سكان الجمهورية. ويعكس التركيز الشديد لسكان الحضر في منطقة القاهرة طبيعة السلطة في مصر التي اتسمت تاريخيا بالمركزية الشديدة ، وازدادت طبيعتها المركزية منذ الفترة الناصرية بسبب الاتجاه نحو التخطيط علي المستوي القومي خلال هذه الفترة، وبالتالي تركيز السلطة السياسية في القاهرة ، وبسبب أيضا الاتجاه نحو التصنيع وتركيزه في القاهرة نظرا للتسهيلات المادية المتوفرة فيها ، فتركزت السلطة الاقتصادية أيضا في القاهرة (١٠).

والمرحلة الثالثة من ١٩٦٦ ـ ١٩٧٦ ، شهدت ظهور ما اصطلح علي تسميته منطقة القاهرة الكبري وهي مكونة من ثلاثة مدن هي القاهرة والجيزة وشبرا الخيمة ، بالإضافة الي بعض الوحدات الصغيرة . وإذا كانت مدينة القاهرة ذاتها قد بدأ يتضاءل وزنها كقوة جذب للسكان ، الا أن ذلك ارتبط بازدهار المدن التابعة لها (الجيزة وشبرا الخيمة) وعلي ذلك فنصيب القاهرة الكبري من مجموع السكان استمر في ازدياد مستمر حتي عام ١٩٧٦ ، كما أن نصيبها من مجموع سكان الحضر ظل في ازدياد مستمر حتي ذلك التاريخ مما يؤكد أن المنطقة ظلت تسهم في عملية التحضر أكثر من المناطق الحضرية الأخري حتي ذلك التاريخ ، وإن جاء ذلك نتيجة لنمو أطرافها وليس المدينة نفسها .

جدول رقم (١١)

معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية في الحضر والريف

(١٩٧٧ - ١٩٧٩)

السنة	المعدل	القاهرة الكبري	الحضر	الريف	الجمهورية
١٩٧٧	معدل المواليد	٣٣٫٩	٣٥.٤	٣٨.٨	٣٥.٥٠
	معدل الوفيات	١٠.٧٠	١٠.٦	١٢.٧	١١.٨
	معدل النمو الطبيعي	٢.٣٢	٢.٥	٢.٦	٢.٥٧
١٩٧٨	معدل المواليد	٣٦.٥	٣٤.٦	٣٩ ٢	٣٧.٤
	معدل الوفيات	٩.٧	٩.٧	١١.٠	١٠.٥
	معدل النمو الطبيعي	٢.٦٧	٢.٥	٢.٨	٢.٦٩
١٩٧٩	معدل المواليد	٣٦.٤	٣٦.٠	٤٢.٩	٤٠.٢
	معدل الوفيات	٩.٦	٩.٦	١١.٨	١٠.٩
	معدل النمو الطبيعي	٢.٦٨	٢.٦	٣.١	٢.٩٢

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء : الاحصاءات الدورية، ١٩٦٠- ١٩٧٩

وهذا التطور يشبه تطور معظم العواصم الكبري في العالم في مراحله الأولي حيث يقل نمو المدينة الأصلية بسبب وصولها الي مرحلة تشبع نسبي ، وتنمو العاصمة عن طريق أطرافها ومدنها التابعة[١١].

أما المرحلة الرابعة (١٩٧٦ ـ ١٩٨٦) ، فقد شهدت تضاؤلا خفيفا في نسبة سكان القاهرة الكبري الي مجموع سكان الحضر وكذلك في نسبة سكان القاهرة الي مجموع سكان الجمهورية، مما يدل علي بداية طفيفة نحو تراجع ظاهرة التمركز حول العاصمة .

ولكن ماهي أسباب بداية تناقص الوزن السكاني لمنطقة القاهرة الكبري ؟

علي مستوي المناطق الحضرية ، يبدو أن معدل نمو الزيادة الطبيعية يقترب الي حد كبير في القاهرة الكبري منه في المناطق الحضرية الأخري (جدول رقم ١١) ، علي الأقل فيما يتعلق بالبيانات ذات السنوات المتاحة . ومعني ذلك أن تراجع نسبة سكان القاهرة الي مجموع سكان الحضر لا يرجع الي تفاوت في الزيادة الطبيعية ، وبالتالي لابد أنه يرجع الي عوامل مرتبطة بالهجرة ، كأن تكون مثلا عددا من المدن الإقليمية المتوسطة أو حتي الصغري قد اجتذبت عددا من المهاجرين ، سواء من المدن الكبري أو من القري . ومما يرجح زيادة حجم المدن المتوسطة والمدن الصغرى أن معظم المدن الكبري (١٠٠٫٠٠٠ +) لا يرتفع معدل نموها عن معدل نمو القاهرة الكبري ، فقد بلغ معدل النمو السنوي للمدن الكبري (وفقا لتعداد ١٩٨٦) ٢٫٥٣ وهو معدل النمو ذاته الذي بلغته القاهرة الكبري .

علي مستوي الجمهورية ، يبدو أن الزيادة الطبيعية تقل قليلا في القاهرة الكبري عنها علي مستوي الجمهورية ، مما يرجح أن التراجع الطفيف الذي حدث في نسبة سكان القاهرة الكبري الي مجموع سكان الجمهورية يرجع الي انخفاض الزيادة الطبيعية في القاهرة الكبري عنها في سائر الجمهورية والي تراجع طفيف في تيار الهجرة الي القاهرة الكبري .

غير أنه يجب ألا نغفل أنه اذا كانت كل من حركة التحضر وحركة التمركز حول العاصمة قد توقفتا خلال العقد الأخير ، الا أن سرعة نموها في العقود السابقة قد أحدثت تراكمات خطيرة في الخلل الذي يعاني منه توزيع السكان سواء فيما بين الريف والحضر أو فيما بين العاصمة وباقي الجمهورية . يكفي للتدليل علي ذلك أن الكثافة السكانية بلغت في مدينة القاهرة في عام ١٩٨٦ أكثر من ٢٨ الف نسمة في الكيلو متر المربع . أما عن سياسة المدن الجديدة التي تنتهجها الدولة للتخفيف من هذا التمركز الشديد ، فان تلك المدن لم تستوعب حتي عام ١٩٨٦ سوي ١٢ ألف نسمة ، ومن المقدر أن تستوعب ٢٫٨ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠ .

ولما كان من المقدر أن عدد السكان سوف يصل الي ٦٦ مليون في عام ٢٠٠٠ بزيادة ١٦ مليون عن عام ١٩٨٦ ، فمعني ذلك أن هذه المدن لن تستوعب الا ١٨٪ من هذه الزيادة . هذا بالإضافة الي أن معظم هذه المدن تقع بجوار القاهرة الكبري [١٢] مما يخشي منه في المستقبل ، أن تكون تلك المدن كتلة ديموجرافية عملاقة وخطيرة مع العاصمة.

جدول رقم (١٢)

نصيب القاهرة في بعض عناصر الانتاج والاستهلاك والخدمات

(١٩٦٠ - ١٩٦٨)

البند	نسبة القاهرة
المنشآت الصناعية (+ ١٠ عمال)	٤٢
الصناعات الكبري	٢٧-٣٠
عمال الصناعة	٤٠
رأس مال الصناعة	٢٦
الأطباء	٣٣.٧
المحال التجارية جملة وقطاعي وقطاع خاص	٢٤.١
الصيدليات	٣٥.٩
المؤهلات العالية	٥٧.٧
وسائل النقل الميكانيكي	٦٠
السيارات الخاصة	٥٥
التاكسي	٤٠
الأوتوبيسات	٤٥
اللوريات	٤٥
الموتوسيكلات	٥٦
عدد التليفونات	٥٧
القوة الشرائية	٣٢
استهلاك اللحوم	٤٨

المصدر : جمال حمدان ، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٨

ومن هنا يبدو أن هذه المدن لن تسهم بدرجة كبيرة في اعادة التوازن الي التوزيع الحضري المصري ، علي الأقل في اطار التصور الحالي لها .

هذا ، وقبل أن نترك موضوع حجم القاهرة وتضخمها السكاني ، يجب الإشارة الي الوزن الفعلي للقاهرة في الجمهورية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، اذ توضح الأرقام أن نصيب القاهري يبلغ ضعف نصيب المواطن المصري عموما سواء من حيث الدخل أو الخدمات.

فيوضح الجدول رقم (١٢) أن القاهرة تستحوذ علي حوالي نصف المنشآت الصناعية ، ذلك أن أغلب صناعات القاهرة هي من المنشآت الضخمة المتطورة، فضلا عن أن القاهرة الكبري تملك أكبر منطقتين صناعيتين هما حلوان وشبرا الخيمة ، ومن حيث الخدمات تستحوذ القاهرة الكبري علي حوالي ثلث الأطباء والصيدليات . وبالمثل فانه يذهب إلي القاهرة وحدها أكثر من نصف أصحاب المؤهلات العالية ، ونحو ذلك أيضا من موظفي الدولة والقطاع العام.

صفوة القول أن العاصمة تستقطب أعلي نسبة من الإنتاج والاستهلاك في البلد ، فتمثل القاهرة الكبري ١٪ من مساحة مصر المعمورة ، و٢٠٪ من سكان مصر ، و٥٠٪ من وزن مصر [١٣] . فهل نمط التوزيع هذا هو الذي يؤدي الي التضخم السكاني الذي تعاني منه القاهرة ؟ اذا كان الحال كذلك، ، لابد أن يرتبط انشاء المدن الجديدة أو أية محاولة أخري لاعادة توزيع السكان بنمط توزيعي جديد علي كل من مستوي الإنتاج والاستهلاك ، والا فلا جدوي من محاولات اعادة التوزيع السكاني .

تقدير تطور التحركات السكانية بصفة عامة :

رأينا عن طريق التقديرات غير المباشرة لحساب الهجرة من الريف الي الحضر أن تيار الهجرة تناقص باستمرار خلال النصف قرن الأخير ، ولكن ماذا تقول التقديرات المباشرة لتيارات الهجرة ؟

يمكن الإستدلال علي هذه التيارات عن طريق مقارنة بيانات التعدادات الخاصة بمحل الإقامة الحالي ومحل الميلاد ، وهي تدل علي الهجرة بين المحافظات ، الا أنها تهمل الهجرة داخل المحافظة الواحدة ، وبالتالي فهي تعطي لحجم التحركات السكانية قدرا يقل عن الواقع، ولكنه التقدير الوحيد المتاح . ويستثني من ذلك تعداد ١٩٧٦ الذي أخذ في الاعتبار التحركات السكانية بين الريف والحضر داخل المحافظة الواحدة.

هذا وقد بلغت هذه التحركات السكانية ۲٥٠ر٠٠٠ نسمة فى عام ۱۹۰۷ و۱ر۲مليون نسمة عام ۱۹۱۷ ، ثم وصلت الى ٤ر۲ مليون عام ۱۹٤۷ وتضاعفت حتى بلغت ٦ر٤ مليون عام ۱۹٦۰ و۸ مليون عام ۱۹۷٦ . ولم تتزايد التحركات السكانية بالأرقام المطلقة فقط بل إن نسبتها الى جملة السكان قد تزايدت أيضا . فقد كانت نسبة المهاجرين أقل من ۳٪ عام ۱۹۰۷ ، ثم ارتفعت الى أكثر من ۹٪ عام ۱۹۱۷ ووصلت الى ۱۳٪ عام ۱۹٤۷ والى ۱٥٪ عام ۱۹٦۰ والى ۲۰٪ عام ۱۹۷٦ . ومعنى ذلك أن فى نهاية السبعينات كان مصريا من كل خمسة مصريين قد غير محل اقامته على الأقل مرة فى حياته [١٤] .

ولكن كيف يمكن تفسير ارتفاع نسبة المهاجرين مع تناقص نصيب الهجرة فى النمو الحضرى وضآلة الهجرة الى المناطق الصحراوية ، لابد اذن من وجود تيارات آخرى للهجرة غير التيار الريفى ـ الحضرى التقليدى ، أى لابد من وجود هجرة من حضر الى حضر ومن ريف الى ريف . ومن تحليل البيانات الواردة فى تعداد ۱۹۷٦ يتضح أن نسبة المهاجرين داخل المناطق الحضرية أى من مدينة الى أخرى بلغت ۷ر٥٠٪ أى أن نصف المهاجرين فى عام ۱۹۷٦ انتقلوا من مدينة الى أخرى ، بينما تيار الهجرة من الريف الى الحضر استحوذ على ٦ر۲۸ فقط من مجموع المهاجرين . (جدول رقم ۱۳) .

جدول رقم (۱۳)

توزيع المهاجرين وفقا لأنماط الهجرة (۱۹۷٦)

انماط الهجرة	النسبة
مهاجرون من حضر الي حضر	٥٠.٧٪
مهاجرون من ريف الي حضر	۳۸.٦٪
مهاجرون من ريف الي ريف	٤.٤٪
مهاجرون من حضر الي ريف	٦.۳٪

المصدر : تعداد ۱۹۷٦ . النتائج التفصيلية الخاصة بالهجرة الداخلية.

ومعني هذه الأرقام أن حوالي ٤ مليون نسمة تنقلوا داخل المناطق الحضرية ، الا أننا لا نعرف من أين نزحوا والي أين ذهبوا ، وهو مايحتاج الي مزيد من التحليل . كذلك تصاعد تيار الهجرة الداخلية بأشكاله الأربعة يحتاج الي مزيد من التحليل والتفسير .

المراجـــع

١) جمال حمدان : شخصية مصر · القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٤ ، الجزء الرابع ، ص ١٠٠ ـ ١٠١ ·

٢) انظر المرجع السابق .

٣) الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء : الاحصاءات الحيوية ، ١٩٧٦ .

٤) وداد مرقس : سكان مصر : قراءة تحليلية في تعداد ١٩٨٦ · القاهرة : مركز البحوث العربية ، ١٩٨٨ ، ص ١٩ - ٢١ ·

٥) ابراهيم العيسوي : انفجار سكاني أم أزمة تنمية ؟ · القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٥ ، ص ١٩- ٢١ ·

٦)

†S. E. Ibrahim "Internal Migration in Egypt" Cairo : The Supreme Council
for Population and Family Panning, January 1982- P. 14-

٧)

Robert Mabro : "Migrations Internes et Sous-emploi Urbain : le Cas de L'Egypte"
" Travaux et jours, 45-, 1972-.

٨) عبد الرحيم عمران : " مصر : مشكلاتها السكانية وتطلعاتها " القاهرة : جهاز تنظيم الأسرة والسكان ، ١٩٧٧ ، ص ١٦٣ ·

٩)

Janet Abu-Lughod : "Rural-Urban Differences as a function of Demographic Transition : Egypt Data and Analytical Model, : American Journal of Sociology, March 1964, PP. 475-490.

١٠)

G. Hamdan: Studies in Egyptian Urbanism. Cairo: the Renaissance

Bookshop, 1959, P. 24-

(١١

T. Kuroda: "Dimensions, Dynamics and Patterns of Metropolization" Congres Mondial de la Population,"

Mexico, 1977. Vol.2.

١٢) هبة نصار : " الانفجار السكاني وسياسات التنمية والتحضر " ، ندوة التنمية الاجتماعية الاقتصادية للمدن الجديدة في مصر ، القاهرة : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٧- ١٠ مايو ١٩٨٦ .

١٣) جمال حمدان : مرجع سابق ، ص ٣٣٧ - ٣٣٩ .

(١٤

S.E. Ibrahim, Op. Cit, P.7.

الباب الثاني

الفصل الخامس

خصائص السكان

د. وداد مرقس

مقدمة

تعتبر خصائص السكان (أو الموارد البشرية) عنصرا أساسيا فى عملية التنمية ، وهى فى نفس الوقت نتاج للفوارق الهيكلية والتوزيعية النابعة من خصائص النظام الاقتصادى ـ الاجتماعى . فنلاحظ قدرا كبيرا من التفاوت فى المستوى التعليمى والمهارى للموارد البشرية المنخرطة فى القطاعات التقليدية وتلك المنخرطة فى القطاعات الحديثة من الاقتصاد القومى . فعلى حين يستلزم القطاع الحديث نوعية معينة من العمالة الماهرة التى يجب اعدادها وتدريبها ، نلاحظ أن القطاع التقليدى يعتمد على العمالة غير الماهرة التى تستند أساسا الى الجهد العضلى والتدريب التقليدى عن طريق تعليم المهنة مباشرة فى واقع العمل سواء من الأب أو رب العمل .. اذن ، يعتبر التفاوت الملحوظ فى المستويات التعليمية ودرجات المهارة للعامل دالة فى احتياجات نمط الإنتاج السائد .. الا أن التفاوت فى مستويات التعليم و أنماط العمل والصحة يأتى أيضا كمحصلة للفوارق التوزيعية .. فعلى الرغم من أن الحكومات تدعى عدالة توزيع الخدمات التعليمية والصحية خاصة اذا ماقدمت تلك الخدمات مجانيا ، فاننا سنلاحظ أن توزيع تلك الخدمات غير متكافيء بين المدن ، والريف ، وبين الطبقات الاجتماعية المختلفة ، كما سنتبين فيما بعد .. ويؤدى التفاوت فى توزيع الخدمات الصحية والتعليمية الى تكريس الفوارق الهيكلية القائمة ، بما يؤدى الى استمرار الأنماط الإنتاجية التقليدية والمسئولة أساسا عن انخفاض مستوى الخصائص البشرية .

ومن هنا جاءت أهمية تدريب وتعليم هذه الموارد البشرية بما يساعد على انفجار طاقاتها الخلاقة وبما يتلاءم مع احتياجات التنمية ، ومن البديهى أيضا أن يتوفر مستوى صحى ملائم للقوى البشرية من شأنه أن يساعد على زيادة انتاجيتها .

والواقع أن اشباع الاحتياجات الأساسية للسكان يعتبر هدفا ووسيلة فى الوقت ذاته . فهو هدف فى حد ذاته ، تبغى اليه المجتمعات الحديثة التى تتطلع الى قدر من العدالة الإجتماعية وهو أيضا وسيلة لتحسين نوعية الموارد البشرية وبالتالى تحسين مستوى انتاجيتها .

وهكذا ، فتحليل ظاهرة التعليم أو الصحة أو الإسكان أو غيرها من الاحتياجات الأساسية له عدة أهداف :

أولا : تبين طبيعة الفوارق الموجودة على مستوى الصحة والتعليم والإسكان بهدف تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية فى المجتمع .

قدر من العدالة الاجتماعية في المجتمع ·

ثانيا : زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد البشرية ، مما يساعد بدوره علي تحديث أنماط الإنتاج التقليدية ، ويدفع النمو الاقتصادي بها ·

ثالثا : إن الارتفاع بخصائص السكان يساعد بدوره علي تخفيض مستويات الخصوبة ومن ثم النمو السكاني السريع ،مما يساعد علي تحقيق استفادة أكبر من جهود التنمية لرفع مستويات المعيشة لغالبية السكان في المجتمع ·

فإذا كانت التنمية قد تساعد علي توفير الاحتياجات الأساسية للسكان ، فان توفر الاحتياجات الأساسية يساعد بدوره علي زيادة الإنتاجية ، وبالتالي يؤدي الي مزيد من التنمية ·

وسوف نركز فيما يلي علي تحليل ظاهرة العمالة ، ذلك الجزء من الموارد البشرية الذي يسهم فعلا في العملية الإنتاجية ، ثم علي تحليل ظاهرتي التعليم والصحة لما لهما من أثر مباشر علي نوعية الموارد البشرية ·

أولا : تحليل ظاهرة العمالة

تطور حجم القوة العاملة ونسبة السكان النشطين اقتصاديا :

بلغ حجم القوة العاملة في عام (١٩٨٦) ١٣٫٦٧٧٫٦١٨ بزيادة قدرها ٢٫٦٣٤٫٥٤٨ نسمة عنها في عام ١٩٧٦ وبمعدل قدره ٢٫١ سنويا ، هذا في حين أن معدل النمو السكاني بلغ ٢٫٧٪ خلال الفترة ذاتها · ومعني ذلك أن معدل نمو القوة العاملة كان أبطأ من معدل نمو السكان مما من شأنه أن يؤدي الي ارتفاع معدل الإعالة · فقد ارتفع هذا المعدل الأخير من ٢١٩ عام ١٩٧٦ الي ٢٥٢ عام ١٩٨٦ · هذا ويعرف معدل الإعالة بأنه عدد السكان غير النشطين اقتصاديا الي عدد السكان النشطين ·

وبتتبع نسبة السكان النشطين اقتصاديا طوال الفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٨٦ (جدول رقم١) يتضح أن نسبة السكان النشطيين اقتصاديا تتميز بالانخفاض الشديد طوال الفترة المذكورة اذا ما قورنت بالدول المتقدمة (بلغت هذه النسبة في سويسرا مثلا ٤٧٫٨٪ عام ١٩٧٠). وعلاوة علي ذلك فإن هذه النسبة المنخفضة أصلا ، أخذت في التناقص المستمر طوال الأربعين سنة الماضية ·

جدول رقم ١

تطور نسبة السكان النشطين اقتصاديا (١٩٤٧- ١٩٨٦)

السنة	ذكور	اناث	جملة
١٩٤٧	٦٢.١	٦.٨	٣٤.١
١٩٦٠	٥٥.١	٤.٨	٣٠.١
١٩٦٦	٥١.٢	٤.٢	٢٧.٩
١٩٧٦*	٥٢.٩	٩.٢	٢١.٥
١٩٨٦*	٤٧.٠٠:	٨.٩	٢٨.٤

المصدر : ١٩٤٧-١٩٦٦ د. نادر فرجاني: «التنمية والموارد البشرية ، فى مصر فى ربع قرن ، تحرير سعد الدين ابراهيم ، معهد الانماء العربي، بيروت ، ١٩٨١، ص ٤٨١.

* ١٩٧٦ - ١٩٨٦ ، من التعدادات مباشرة.

ويرجع انخفاض نسبة السكان النشطين اقتصاديا فى مصر الى عاملين هأمين :

أولهما : أن نسبة مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى كانت دائما ولا تزال منخفضة للغاية اذا ما قورنت بمثيلتها فى الدول المتقدمة .

وثانيهما : أن التركيب العمرى للسكانى فى مصر كان ولايزال يتميز بارتفاع نسبة الأطفال.

أما عن تناقص نسبة السكان النشطين اقتصاديا طوال الفترة المذكورة ، فانه يرجع بصفة أساسية الى زيادة نسبة الملتحقين بفترات التعليم المختلفة ، وبالتالى عدم التحاقهم بالقوة العاملة طوال فترة تعليمهم .

ومما يثير الانتباه ، تناقص نسبة السكان النشطين اقتصاديا خلال الفترة التعدادية الأخيرة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٦ ، تناقصا كبيرا ، ولاسيما بين الذكور . وقد يرجع ذلك الى أن التركيب العمرى لعام ١٩٨٦ سجل تراجعا طفيفا لنسبة الفئات المنتجة وذلك لارتفاع معدل المواليد فى السنوات الأخيرة ولأن نسبة كبيرة من القوة العاملة المصرية تعمل فى الخارج ، مما يؤدى الى تناقص نسبة المنتجين .

ولكن هل يمكن الأخذ بهذه النسب بطريقة مطلقة ، أم أنه يكمن فى بيانات التعدادات المختلفة بعض العيوب الخاصة بطريقة تسجيل السكان النشطين اقتصاديا ؟

هناك عدة تحفظات يمكن إبداؤها على هذه الأرقام :

١) أن نسبة الإناث النشطات اقتصاديا قد تزيد عن ذلك بكثير ولاسيما فى الزراعة ، حيث اظهرت بعض المسوح الريفية أن النساء يقمن فى الريف بعمليات انتاجية متعددة وبصفة خاصة فى الحيازات الصغيرة [١] . ويرجع النقص فى تسجيل النساء فى الزراعة الى أنهن يعملن فى معظم الأحيان بدون أجر داخل المشروع الأسرى الصغير .

٢) إن نسبة الأطفال النشطين اقتصاديا قد تعلو بكثير النسب المسجلة فى التعداد . وقد يرجع ذلك الى تحريم عمل الأطفال ٦ـ١٢ سنة فى البيئة الحضرية ، مما يدعو الآباء الى عدم الإفصاح عن عمل أبنائهم الذين فى هذه السن .

٣) إن كثيرا من الأطفال والشباب الملتحقين بالمدارس والجامعات يسهمون فى نشاط اقتصادى الى جانب دراستهم ، إما نصف الوقت وإما فى الأجازات أو المواسم الزراعية مثلا . وجدير بالذكر أن التعدادات لا تأخذ فى الاعتبار فئة الطلبة المشاركين فى نشاط اقتصادى الى جانب دراستهم ، وغالبا مايدرج هؤلاء تحت فئة الطلبة فقط .

وعلى ذلك ، فإذا أخذت فى الحسبان هذه الاعتبارات فى تعداد قادم قد يؤدى ذلك الى ارتفاع نسبة السكان النشطين اقتصاديا .

تطور ظاهرة البطالة :

يتضح من الجدول رقم ٢ والرسم البيانى رقم ١ أن نسبة البطالة وصلت الى أدنى حد لها فى عام ١٩٦٦ ويعود ذلك الى عاملين أساسيين :

أولهما : فرص العمل الكثيرة التى خلقتها الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٠/٦١ ـ١٩٦٤/٦٥.

وثانيهما : القرار الذى صدر عام ١٩٦١ وكفل لخريجى الجامعات العمل فى دوائر الحكومة أو القطاع العام لحل مشكلات الدفعات الكبيرة التى قبلت فى الجامعات بعد قيام الثورة مباشرة ولم تجد لها فرص عمل مقابلة عند تخرجها فى نهاية الخمسينات .[٢]

الا أن نسبة البطالة عادت الي الارتفاع بعد ذلك بسرعة وباطراد حتي وصلت الي حوالي ١٥٪ عام ١٩٨٦ بواقع ١٠٪ للذكور و٤٠٪ للإناث .

والسبب الأساسي لارتفاع نسب البطالة هو أن السياسات التنموية والاستثمارية التي تبنتها الحكومة ركزت علي تكثيف رأس المال أكثر من تركيزها علي تكثيف العمالة [٣] .

جدول رقم (٢)

تطور نسبة البطالة وفقا للنوع (١٩٦٠ - ١٩٨٦)

السنة	ذكور	اناث	جملة
١٩٦٠	٪١.٩	٪٥.٨	٪٢.٢
١٩٦٦	٪١.٣	٪٤.١	٪١.٥
١٩٧٦	٪٥.٥	٪٢٩.٨	٪٧.٧
١٩٨٦	٪١٠.٠	٪٤٠.٥	٪١٤.٧

المصدر : التعدادات المختلفة.

والسبب الثاني لارتفاع نسبة البطالة هو زيادة الخلل الموجود في سوق العمل ، ووجود خلل في سوق العمل معناه أن بعض القطاعات تعاني من ارتفاع البطالة فيها في حين أن في بعض القطاعات الأخري يكون الطلب أكثر من العرض . ويرجع هذا الخلل جزئيا الي تزايد عدد الشباب الجامعي المنتظر الوظيفة الحكومية اذ بات ينتظر هؤلاء أربع أوخمس سنوات ، كما يرجع جزئيا للتغيرات البنائية العامة التي ارتبطت بهجرة بعض أنواع العمالة الي الدول النفطية [٤] فالهجرة الي الدول النفطية كان لها طابع انتقائي ، اذ أنها سحبت أحسن العناصر ولم تسحب فائض القوة العاملة الموجود في بعض القطاعات ، فأدت الي زيادة الخلل الذي كان موجودا أصلا في سوق العمل المصري. هذا بالإضافة الي أن هذه الهجرة أدت الي عدم تكيف

المهاجرين العائدين مع ظروف العمل في مصر ولا سيما فيما يتعلق بالأجور ، مما يجعل البعض منهم يفضل حالة البطالة علي حالة العمل بأجر منخفض الي أن تتاح له فرصة السفر مرة أخري (٥).

وتفشي البطالة في المجتمع علي النحو الراهن من شأنه أن يؤدي في المستقبل الي انخفاض الأجور التي هي في الأصل أجور متدنية للغاية ، مما قد يكون له عواقب وخيمة علي مستوي معيشة الأغلبية ، ومما سيؤدي غالبا الي زيادة اختلال توزيع الدخل .

ويلاحظ أن الإحصاءات الرسمية ـ سواء التعدادات أو المسوح بالعينة ـ لاتأخذ في الاعتبار البطالة أو النقص في التشغيل ، ولا توجد مصادر أخري موثوق منها يمكن الاعتماد عليها لتقدير مدي النقص في التشغيل . الا أنه يبدو من المتفق عليه أنه قد حدث زيادة في نقص التشغيل في الحكومة والقطاع العام ابتداء من الستينات ، نتيجة لقرار ضمان تشغيل الخريجين . (٦) أما في قطاع الزراعة ، فقد كان النقص في التشغيل ظاهرة تقليدية في الزراعة المصرية ، الا أن بعض المؤشرات توحي بأن الوضع قد انقلب رأسا علي عقب وأن الزراعة المصرية أصبحت تعاني من نقص في الأيدي العاملة . (٧)

تطور تركيب القوة العاملة :

تطور توزيع القوة العاملة وفقا للحالة العملية :

يدل تركيب العمالة حسب الحالة العملية علي درجة تعقد نظام الإنتاج الاقتصادي في المجتمع. فكلما زاد حجم المؤسسات الإنتاجية ، كلما قل دور المنظم الفرد والمشروعات العائلية الصغيرة ، وبالتالي زادت نسبة العاملين بأجر .

ويتضح من الجدول (٣) عدة حقائق هامة :

أولا : تضخم نسبة العاطلين خلال الفترة الأخيرة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٦ ومعني ذلك أن النسق الاقتصادي الحالي لايستطيع استيعاب جميع القوة العاملة المتاحة . ويمزيد من التحليل يتضح أن ٧ر٧٦٪ من هؤلاء المتعطلين هم من المتعطلين الجدد ، أي من الشباب الذي لايجد امامه فرصة عمل.

جدول ٣

تطور توزيع القوة العاملة وفقا للحالة العملية (١٩٦٠ - ١٩٨٦)

الحالة العملية	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٨٦
يعمل بأجر	٤٩.٢٪	٦٠.٣٪	٥٧.٦٪
يعمل لحسابه ولا يستخدم أحدا	٢٢.٤٪	١٨.٥٪	٢٤.٢٪
صاحب عمل يستخدم عمالا	٧.٤٪	٧.٨٪	٣.٥٪
يعمل لحساب الغير دون أجر	٨.٨٪	٥.٧٪	٢.٦٪
متعطل	٢.٢٪	٧.٧٪	١٢.١٪
الجملة	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

المصدر : من التعدادات مباشرة.

ثانيا : أن المشروعات الصغيرة آخذة في النمو اذ ارتفعت نسبة من يعمل لحسابه ولا يستخدم أحدا من ١٨ر٥ ٪ الي ٢٤ر٢٪ . وقد يرجع جزء من ذلك الي اسلوب تصرف العائدين من الهجرة الي الخليج ، واسلوب تصرفهم في تحويلاتهم .

فواضح إذن من هاتين الظاهرتين أن المشروعات الكبيرة غير قادرة حاليا علي استيعاب جزء كبير من القوة العاملة. فيتجه بعض هؤلاء الي المشروعات الصغيرة الفردية التي من المتوقع أن تدخل في القطاع غير الرسمي ، في حين لا يجد البعض الآخر فرصا حتي في القطاع غير الرسمي ، ويعاني من البطالة.

تطور توزيع القوة العاملة وفقا لنوع المهنة :

إن السمة الملفتة فيما يتعلق بتطور التركيب المهني هي التناقص المستمر لنسبة العاملين في الزراعة ، وهي ظاهرة طبيعية بالنسبة لمجتمع يتعرض للتنمية . وتتسق هذه الظاهرة مع ما أشرنا إليه من قبل من أن الزراعة المصرية حاليا أصبحت تعاني من نقص في العمالة بعد أن كانت تعاني من نقص في التشغيل . والتناقص في نسبة العمالة في الزراعة حدث بصفة أساسية لصالح المهن الفنية والعلمية ولصالح عمال الإنتاج . إلا أنه يلاحظ أن عمال الإنتاج

لا يمثلون حتي الآن سوي ربع القوة العاملة . وبصفة عامة يمكن القول أن نسبة العاملين ذوي الياقات البيضاء قد ارتفعت من ١٣٪ الي ٣٠٪ خلال أربعين عاما بينما انخفضت نسبة العاملين ذوي الياقات الزرقاء من ٨٧٪ الي ٧٠٪ جدول رقم(٤).

والسؤال الذي يصعب الإجابة عليه من مجرد احصاءات التركيب المهني مؤداه هل هذا التحول في التركيب المهني يعكس الإتجاهات الحقيقية للتنمية أم أنه جاء نتيجة لظواهر أخري ليس ثمة صلة بينها وبين التنمية ، ونقصد بذلك علي سبيل المثال قرار ضمان تعيين الخريجين الذي قد يؤدي الي تضخم نسبة العاملين في المهن الفنية والعلمية والإدارية دون أن يكون لذلك احتياج فعلي في سوق العمل . وربما أيضا يكون تناقص نسبة العاملين في الزراعة قد لا يعبر عن تناقص أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد بقدر مايعبر عن هجرة كثير من العمالة الزراعية الي دول النفط ووجود نقص في العمالة الزراعية . وعلي أية حال ، فالبيانات المتاحة غير كافية للبت في هذا الموضوع .

جدول رقم (٤)

تطور التركيب المهني للسكان النشطين اقتصاديا (١٩٤٧ - ١٩٨٤)

المهن	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٧٦*	١٩٨٦**
الفنية والعلمية	٢.٨	٣.٢	٨.٠	١٣.٨
الادارية	١.٠	١.٠	١.٢	١
الكتابية	٢.٠	٣.٧	٧.٨	٩.١
البيع	٧.٠	٨.٢	٧.٠	٥.٦
الجملة	١٢.٨	١٦.١	٢٤.٠	٢٩.٥
الفلاحون	٦٢.٠	٥٤.٩	٤٤.٤	٣٧.٨
عمال الانتاج	١٦.١	١٩.٤	٢٢.٦	٢٥.٣
الخدمات	٩.٢	٩.٥	٩.٠	٧.٤
الجملة	٨٧.٣	٨٣.٨	٧٦.٠	٪٧٠.٥
الجملة	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

المصدر: ١٩٤٧ - ١٩٦٠ د. نادر فرجاني: التنمية والموارد البشرية: بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨١ ص ٤٨٦.

Hansen and Radwan :.Employment Oppor tunities and Equity in Egypt*

Geneva, Il O, 1982, P. 60-

** ١٩٨٦ : التعداد السكاني

تطور توزيع القوة العاملة وفقا للقطاع الاقتصادى :

بدأت الثورة فى عام ١٩٥٢ والاقتصاد المصرى يحكمه القطاع الزراعى ، وبدا أن حل المشكلة الاقتصادية فى مصر يتمثل فى تنويع التركيب القطاعى للإقتصاد وعلى وجه الخصوص فى بناء قطاع صناعى عريض وكفء . (٨) وقد انخفضت بالفعل نسبة العاملين فى القطاع الزراعى خلال حوالى أربعين عاما من ٦٤٪ الى ٤٢٫٢٪ ، أى أنها كانت تمثل حوالى ثلثى الأيدى العاملة فى عام ١٩٤٧ ، وأصبحت تمثل أقل من نصف الأيدى العاملة فى عام ١٩٨٤ .

الا أن تناقص نسبة العاملين فى الزراعة جاء لصالح قطاع الخدمات أكثر منه لصالح قطاع الصناعة، اذ إزداد نصيب العاملين فى قطاع الصناعة بنسبة ٨ر٪ فقط خلال الفترة المذكورة ، فى حين جاءت هذه الزيادة بنسبة حوالى ١٥٪ فى قطاع الخدمات .

جدول رقم (٥)

تطور التركيب القطاعى للسكان النشطين اقتصاديا (١٩٤٧ - ١٩٨٤)

السنة	الزراعة	الصناعة	الخدمات	الجملة
١٩٤٧	٦٤.٠٠٪	١٢.٠٠٪	٢٣.٨٪	١٠٠٪
١٩٦٠	٥٨.٥٪	١١.٩٪	٢٩.٥٪	١٠٠٪
١٩٧٤	٤٧.٨٪	١٨.٥٪	٣٣.٧٪	١٠٠٪
١٩٨٤*	٤٢.٢٪	٢٠.٠٥٪	٣٧.٣٪	١٠٠٪

المصدر : ١٩٤٧ -١٩٧٤ د. نادر فرجاني:، التنمية والموارد البشرية، مرجع سبق ذكره، ص ٤٨٤ * ١٩٨٤، مسح القوة العملة بالعينة.

ويلاحظ أن تناقص نسبة العاملين فى قطاع الزراعة قد لا يرجع الى تناقص أهمية الإنتاج الزراعى فى الإقتصاد القومى بقدر ما يرجع الى تخلص الزراعة من العمالة الفائضة والى بداية اتجاه الزراعة نحو الميكنة . ويلاحظ أيضا أن تناقص نسبة العاملين فى الزراعة قد تكون ظاهريا فقط اذ من المحتمل أن تكون النساء قد حلت محل الرجال المهاجرين فى عملية الإنتاج الزراعى دون أن يظهر عددهن الحقيقى فى التعداد ، اذ من المعروف أن بيانات التعدادات المصرية تعانى من نقص فى تسجيل النساء الريفيات العاملات فى الزراعة . فالتطور الحقيقى للتركيب القطاعى للقوة العاملة قد يكون أقل مما تظهره الإحصاءات الرسمية ، مما يوحى بأن جهود التنمية الرامية الى التصنيع لم تأت بنتائج ضخمة .

والنتيجة النهائية التى يمكن استخلاصها من كل ماسبق هى أن المجتمع المصرى لم يصل بعد الى مرحلة التشغيل الكامل لموارده البشرية ، وأن العمالة الفائضة انتقلت من قطاع الزراعة الى قطاعات أخرى ولاسيما قطاع الخدمات الحكومية ، أى أن السياسة التنموية لم تؤد الى تحديث بنية قطاعات الإنتاج التقليدية خاصة فى مجال الزراعة والخدمات .. بينما استمرت سياسات التحديث فى الصناعة وإن كان ذلك بصورة جزئية .

ثانيا: التعليم

يمكن تحديد الأهداف الأساسية لعملية التعليم كما يلى :

١) زيادة انتاجية الفرد ، وبالتالى النهوض بنوعية العمالة ، أو ما يسمى بتنمية الموارد البشرية ، الذى يسهم بدوره فى التنمية العامة .

٢) زيادة الحراك الاقتصادى والاجتماعى فى المجتمع مما يسهم فى تحقيق العدالة الاجتماعية، ولا يتحقق ذلك الا اذا كان النظام التعليمى يتسم بإعطاء فرص متكافئة أمام جميع فئات المجتمع، وهذا من شأنه أيضا أن يساعد على تنمية الموارد البشرية وزيادة الإنتاجية وطاقات الابتكار. اذ من شأنه أن يتيح لجميع الموهوبين من أبناء الشعب ـ بصرف النظر عن أصولهم الاجتماعية ـ أن يستثمروا طاقاتهم بما يعود بالمنفعة على المجتمع بأكمله .

تلك هى القضايا التى سوف نأخذها فى الاعتبار عند تحليل مدى انتشار التعليم فى مصر .

تحليل مشكلة الأمية :

لما كان الأميون هم أقل فئات المجتمع إنتاجية ، وهم فى الوقت ذاته أكثر الفئات حرمانا من فرص التعليم ، ولا يزالون يمثلون الأغلبية فى المجتمع ، فقد أفردنا جزءا هاما من هذه الدراسة لتحليل مشكلة الأمية .

ويجب التمييز فى هذا الصدد بين الأمية الأبجدية والأمية الوظيفية . فالأمية الأبجدية ـ بمعنى الإلمام بالقراءة والكتابة عند الفرد الذى تخطى عمرا معينا يحدد عادة بعشر سنوات ـ وهذا التعريف هو التعريف المأخوذ به فى التعدادات العامة للسكان لسهولة قياس الأمية عن طريق توجيه سؤال عن معرفة الشخص المبحوث بالقراءة والكتابة . الا أن هذا التعريف يعتبر قاصرا للأسباب الأتية :

١) إن القدرة على القراءة والكتابة تتعدد فى مستوياتها التى تتراوح مابين مجرد التعرف على الحروف والكلمات (فك الخط) الى قراءة وكتابة نص ذى مستوى مرتفع . ومن المؤكد أن فك الخط وإن كان يمثل حدا أدنى من التعليم ـ الا أنه لايكفى لتحقيق الاتصال الفعال بين الفرد وجماعته .

٢) إن إجابة الشخص المبحوث على سؤال عن معرفته بالقراءة والكتابة تعتمد على التقدير الذاتى ويصعب التحقق من اتفاقها مع حالته التعليمية الفعلية وقت إجراء التعداد خاصة وأن كثيرا ممن تعلموا أساسيات القراءة والكتابة معرضون للارتداد للأمية ، وأن جزءا من الأميين يميل عادة الى إخفاء أميته .

نتيجة لما سبق فان تعريف الأمية باعتبارها أمية أبجدية من شأنه أن يقلل من الحجم الفعلى لأعداد الأميين . لذلك ظهر تعريف آخر للأمية باعتبارها أمية وظيفية (حضارية) بمعنى عجز الفرد عن توظيف مهارات القراءة والكتابة . ووفقا لهذا التعريف تكون الأمية هى عدم الإلمام بالقراءة.

جدول رقم (٦)

تطور نسب الأمية الأبجدية والوظيفية

السنة	الامية الابجدية		الأمية الوظيفية	
	العدد بالمليون	النسبة	العدد بالمليون	النسبة
١٩٣٧	٩.٨٦	٨٤.٩	١١.٤	٩٨.٢
١٩٤٧	١٠.٩٣	٧٤.٣	١٣.١٢	٩٣.٩
١٩٦٠	١٢.٦٩	٧٠.٣	١٦.٦٤	٩٢.٢
١٩٦٦	١٣.٧٧	٦٥.٣		
١٩٧٦	١٥.١٠	٥٦.٣	٢٢.٥٥	٧٦.٨
١٩٨٦	١٧.١٦	٤٩.٤	٢٥.٦٥	٧٣.٨

المصدر التعدادات المختلفة

والكتابة بما في ذلك توسيع معارفه ذاتيا (تعليم نفسه) اذا ما اقتضي الأمر ذلك . أما عن قياس الأمية الوظيفية ، فقد اعتبر بعض الباحثين أنها محددة في مصر بالصف السادس الابتدائي.[٩] وسوف تأخذ في هذه الدراسة بمفهوم الأمية الوظيفية ، وبالمقياس المذكور ، مع مقارنتها بنسب الأمية الأبجدية .

ويلاحظ من الجدول رقم (٦) أن أعداد الأميين كانت في تزايد مستمر طوال الفترة ١٩٣٧ - ١٩٨٦ ، وذلك سواء أخذنا بمفهوم الأمية الأبجدية أو الأمية الوظيفية ، هذا وإن كانت نسبتهم الي مجموع السكان أخذت في الانخفاض طوال هذه الفترة . والواقع أن حوالي ٧٤٪ من جملة السكان لاتزال تعاني من الأمية في عام ١٩٨٦ . ويبدو ذلك غريبا اذا ما تذكرنا أن إقرار مبدأ التعليم الإلزامي يرجع الي عشرينات هذا القرن ، وأن القانون يضمن مجانية التعليم في جميع مراحله .

والأمية ـ التي تمثل في جوهرها عدم التكافؤ المطلق أمام فرص التعليم ـ هي أكثر انتشارا بين فئات معينة من المجتمع :

. فالأمية ـ سواء الأبجدية أو الوظيفية ـ أكثر انتشارا فى الريف عنها فى الحضر . فقد بلغت نسبة الأمية الأبجدية ٣٥ر٢٪ فى الحضر و٦١ر٤٪ فى الريف فى عام ١٩٨٦ ، أى أن نسبة الأميين فى الريف تكاد تصل الى ضعف نسبتهم فى الحضر - وكذلك بلغت الأمية الوظيفية فى العام ذاته ٦١ر١٪ فى الحضر و٨٤ر١٪ فى الريف . وربما يرجع ذلك الى أمرين : أولهما قلة المدارس فى الريف بالنسبة للحضر . وثانيهما عدم ملاءمة البرامج المدرسية للبيئة الريفية مما يجعل الآباء غير مقتنعين بأهمية التعليم الفعلية بالنسبة لأبنائهم ، خاصة اذا ما اندرج الأبناء فى العمل بالقطاع الزراعى التقليدى والذى لا يتطلب مهارة خاصة يقدمها النظام التعليمى .

٢) والأمية ـ سواء الأبجدية أو الوظيفية ـ أكثر انتشارا بين النساء عنها بين الرجال . فقد بلغت نسبة الأمية الأبجدية بين النساء فى عام ١٩٨٦ (٦١ر٨٪) وبين الرجال ٣٧ر٩٪ ، كما بلغت نسبة الأمية الوظيفية فى العام ذاته ٧٩ر٨٪ عند النساء و٦٧ر٩٪ عند الرجال ، وهو مايؤكد تدنى مكانة المرأة فى المجتمع بالنسبة للرجل .

ويلاحظ أيضا أن نسبة أمية المرأة مرتفعة فى الريف عنها فى الحضر وأن الفارق بين الرجال والنساء أكبر فى الريف عنه فى الحضر .

ويلاحظ أخيرا أنه لما كان المستوى التعليمى للمرأة من أهم العوامل التى تؤدى الى هبوط مستوى الخصوبة . فليس من الغريب إذن أن تكون السياسات الداعية الى تنظيم الأسرة غير مجدية فى قطاع كبير من المجتمع ، مادام حوالى ٨٠٪ من النساء مازلن أميات أو شبه أميات .

جدول رقم (٧)

توزيع نسب الأمية وفقا للنوع والمنطقة (١٩٨٦)

المنطقة	الامية الابجدية	الامية الوظيفية
حضر ذ	٪٢٦.٥	٪٥٦.١
أ	٪٤٤.٤	٪٦٧.١
ريف ذ	٪٤٧.٢	٪٧٨.٣
أ	٪٧٦.٤	٪٩١.٠

المصدر : تعداد ١٩٨٦

مصادر الأمية أو الأسباب المباشرة :

تعبر مشكلة الأمية عن عجز نظام التعليم عن توفير حد أدني من التعليم لجزء كبير من السكان. وترتبط الأمية ارتباطا عكسيا بالتعليم الابتدائي للسكان في سن الإلزام كميا وكيفيا . فكلما ازداد التحاق الأطفال في سن الإلزام بالتعليم الابتدائي واستمرارهم فيه لمستوي يكفي لمنعهم من الارتداد الي الأمية بعد انتهائهم منه كلما قلت الأعداد الجديدة من الأميين والعكس صحيح.

ويلاحظ من الإحصاءات الرسمية المتاحة أن نسبة استيعاب المدارس للأطفال الذين في سن الإلزام كانت في ارتفاع مستمر فيما بين عامي ١٩٦٠ و١٩٨٦، اذ بلغت في عام ١٩٦٠ ٦٠ر٪ ثم ارتفعت في عام ١٩٧٦ الي ٤ر٨١٪ وفي عام ١٩٨٦ الي ٣ر٨٣٪ . ورغم هذا التقدم السريع في مدي استيعاب الأطفال الذين في سن الإلزام ، لايزال حوالي ٢٠٪ من هؤلاء الأطفال خارج المدرسة ، وهم سوف ينضمون الي رصيد الأميين الحالي في التعدادات القادمة .

وترتفع نسبة الإناث اللاتي خارج المدرسة عن نسبة الذكور، وإن كان الفارق بين الإناث والذكور آخذا في الإنخفاض طوال العشرين سنة الأخيرة كما هو موضح في الجدول رقم (٨) ويجب التزام الحذر الشديد عند تحليل نسب الاستيعاب هذه ، اذ من المحتمل أن يكون

بعض الأطفال مسجلين في المدرسة دون أن يذهبوا علي الاطلاق . فمن المحتمل إذن أن تكون نسبة الاستيعاب الحقيقية أقل من ذلك .

وفيما يتعلق بمدي التسرب من التعليم الابتدائي ، فتشير البيانات المتاحة الي أن نسبة التسرب العامة كانت آخذه في الانخفاض منذ عام ١٩٦٦ وحتي عام ١٩٧٦ ، الا أنها عادت الي الارتفاع بعد ذلك حتي بلغت ٢ر٥٪ في عام ١٩٧٨. ويرجع ذلك الي أن الأطفال أصبحوا في هذه الفترة مصدرا للدخل وازداد تشغيل الأطفال نتيجة لنقص العمالة الماهرة ونصف الماهرة ولارتفاع معدلات التضخم.

جدول رقم (٨)

تطور نسبة إستيعاب الذكور والاناث في المرحلة الابتدائية (١٩٦٦ - ١٩٨٦)

السنة	نسبة استيعاب الذكور	نسبة استيعاب الاناث
١٩٦٦	٨١.٩	٥٦.٧
١٩٧٠	٨١.٦	٥٤.٣
١٩٧٥	٧٩.٩	٥٤.٢
١٩٨٠	٧٧.٨	٥٧.٥
١٩٨٥	٨٥.٨	٧٠.٨
١٩٨٦	٨٨.١	٧٤.١

المصدر : UNICEF : the State of Egyptian Chlildren, April, 1988 P.148-

ومما يؤكد هذه الظاهرة أن نسب التسرب تزداد كلما ازداد سن الطفل أي كلما انتقل من صف دراسي لصف أعلي ، اذ كلما ارتفع سنه ، كلما أصبح أكثرقدرة علي العمل فنسب

التسرب من الصف الأول الي الثاني بلغت ٤ر٣٪ في حين أنها بلغت ٤ر٦٪ من الصف الخامس الي السادس [١٠].

أسباب عجز النظام التعليمي الحالي عن معالجة مشكلة الأمية :

تتطلب معالجة مشكلة الأمية في مصر تحقيق أمرين أساسين هما :

١) ضمان تعميم التعليم الابتدائي للصغار .

٢) محو أمية الكبار .

فلو كان هناك تعليم ابتدائي ذو مستوي جيد ويصل الي كل الأطفال في سن الإلزام لأمكن سد منابع الأمية وبالتالي وقف الزيادة المستمرة في اعداد الأميين ، ولو صاحب ذلك نظام لتعليم الكبار يمكنه جذب الأميين الي تعليم يمنع ارتدادهم الي الأمية ، لأمكن القضاء علي أمية الأعداد المتراكمة من الأميين .

الا أن نظام التعليم في مصر قد عجز عن تحقيق أي من هذين الأمرين . ويرجع عجز النظام التعليمي هذا الي مايمكن تسميته باختلال إستراتيجيات التنمية في مصر منذ عهود بعيدة . فقد اتبعت مصر استراتيجيات متتالية للتنمية لاتتفق مع امكانياتها واحتياجاتها كبلد متخلف ، لديه قدر كبير من الموارد البشرية لا يتحقق لجزء كبير منها اشباع احتياجاته الأساسية . فقد إنحازت هذه الإستراتيجيات بصفة عامة لتنمية القطاعات الحديثة في الاقتصاد القومي التي تقوم علي الاستخدام الكثيف نسبيا لرأس المال ولا توفر عملا منتجا الا لقلة محدودة من السكان ، يستلزم اعدادهم تعلما طويلا ومتخصصًا. وقد أهملت هذه الاستراتيجيات في نفس الوقت القطاعات التقليدية التي تستوجب الجزء الأكبر من القوة العاملة ، والتي تقوم أساسا علي استخدام أساليب انتاج بدائية لاتتطلب أي قدر من التعليم ، وذلك اعتقادا بأن تنمية القطاعات الحديثة سيكون من شأنه أن يؤدي الي تنمية القطاعات التقليدية تلقائيا . وقد أدي هذا التوجه لاستراتيجيات التنمية الي آثار مختلفة إنعكست علي التعليم وعلي مشكلة الأمية ، ومن أهمها :

١) تخلف البيئة الثقافية في الريف :

أدي توجه استراتيجات التنمية السابق ذكرها الي تنمية أجزاء متفرقة من المجتمع اقتصاديا وثقافيا ، بينما بقي الجزء الأكبر منه ، خاصة في الريف في حالة تخلف ثقافي. وقد

ظلت الزراعة المصرية تعتمد علي العمل البدني المكثف الذي لايتطلب ولو قدرا محدودا من التعليم ، وهو مالم يوفر ظهور وانتشار النشاطات التي تتطلب استخدام مهارات القراءة والكتابة أمام القاعدة العريضة للسكان . هذا بالإضافة الي أن بقاء جزء كبير من السكان أميين يعمل علي توليد أمية جديدة في الأجيال الناشئة ، اذ أن الأمي عاجز عن الوعي بأهمية التعليم في ظل أوضاعه الحالية ، ولا يمكنه مساعدة أبنائه في الدراسة ، وهو مايستلزمه التعليم حاليا .

٢) اختلال أولويات النظام التعليمي :

اقترنت استراتيجيات التنمية السابق ذكرها بسياسات تعليمية تتفق معها أدت الي جعل نظام التعليم يتوجه أساسا نحو إعداد فئة محدودة العدد من السكان لتولي الوظائف التكنوقراطية في القطاعات الحديثة . وذلك من خلال الدراسة بالمراحل العليا والمتوسطة علي الأقل مع إهماله لاحتياجات أغلبية السكان الذين قد لايصلون في تعليمهم الي المراحل التالية، ونتيجة لذلك ، أصبحت المستويات الدنيا من التعليم لا هدف لها في حد ذاتها ، الا الإعداد لاستكمال المستويات العالية من التعليم . كما أصبح النظام التعليمي يخرج اعداد كبيرة ومتزايدة بشكل سريع من حاملي المهارات العالية التي تفوق قدرة القطاعات الحديثة علي استيعابها . وتولدت عن هذا مشكلة بطالة المتعلمين التي تمثلت في تشغيل خريجي المراحل العليا والمتوسطة في مجالات عمل لا تحتاج الي مؤهلاتهم .

٣) اختلال هيكل توزيع الدخل :

يتميز هيكل توزيع الدخل في مصر باختلال واضح . ويؤدي هذا الإختلال الي عجز جزء كبير من السكان عن اشباع حاجاتهم الأساسية وهو ماينعكس علي مشكلة الأمية في مصر من عدة جوانب ، منها أن جزءا كبيرا من الأسر يحتاج الي تشغيل الأطفال ، ومنه أيضا أن جزءا كبيرا من الأسر لايتمكن من تحمل النفقات الضرورية للدراسة مثل نفقات الانتقال وتكاليف الأدوات المدرسية والملابس ، هذا بالإضافة الي الدروس الخصوصية التي أصبحت ضرورية في ظل النظام التعليمي الحالي (١١) .

تطور النظام التعليمي في مصر :

إن السمات المميزة لتطور النظام التعليمي في مصر هو تطور المراحل العليا من السليم

علي حساب المرحلة الابتدائية ، وضعف نطاق التعليم المهني ·

التفاوت في تطور مراحل التعليم المختلفة :

يشير الجدول رقم (٩) الي تفاوت نمو أعداد الطلبة في المراحل التعليمية المختلفة فيما بين عامي ١٩٥٠ و١٩٨٥ فبينما تضاعف عدد التلاميذ في المرحلة الأولي حوالي خمس مرات ، تضاعف عددهم سبع مرات في المرحلة الثانية ، و١٩ مرة في المرحلة الثالثة · وتشمل المرحلة الثانية مراحل الإعدادي والثانوي بينما تقتصر المرحلة الثالثة علي المرحلة الجامعية ·

جدول رقم (٩)

الأرقام القياسية لنمو مختلف المراحل التعليمية

سنة الاساس ١٩٥٥

السنة	المرحلة الاولي		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١٩٥٠	١.٣١٠.٥٢٣	١٠٠	٤٨٤.٠٢٣	١٠٠	٣٤.٢٤١	١٠٠
١٩٥٥	١.٥٨٥.٩٥٦	١٢١	٤٤٥.٤٤٠	٩٢	٦٢.٧٤٢	١٨٣
١٩٦٠	٢.٦٢٧.٣٠٣	٢٠٠	٤٧٢.٣٥٦	٩٨	٩٢.٢٩٢	٣٤٢
١٩٦٥	٣.٤٥٣.٢٩٣	٢٦٣	٩٠٣.٠٢٠	١٨٦	١٣٦.٨٨٠	٤٠٠
١٩٧٠	١.٧٣٨.٢٠٠	٢٨٥	١.٤٠٨.٩٠٦	٢٩١	١٧٣.٦٦٧	٥٠٧
١٩٨٥	٤.١٥١.٩٥٦	٣١٧	٢.٢٦٩.٧٧٤	٤٦٩	٤٨٥.٢٣٧	١٤١٧
١٩٨٠	٤.٥٤٨.٠٥٨	٣٤٧	٢.٦٨١.٤٦٦	٥٥٤	٥٦٣.١٥٠	١٦٤٧
١٩٨٥	٦.٠٠٢.٨٥٠	٤٥٨	٣.٥٨١.٧٧٢	٧٤٠	٦٦١.٣٤٧	١٩٣١

المصدر : الكتاب الاحصائي السنوي ، سنوات متعددة

وقد يكون لمثل هذا الإتجاه مايبرره في الدول التي وصلت الي درجة الاستيعاب الكامل في المرحلة الابتدائية ، وبالتالي تستطيع تخصيص امكانياتها المادية في التوسع في التعليم

الثانوي والتعليم العالي ، أما في الدول التي لايزال فيها الاستيعاب الكامل غير محقق والتي تتميز في الوقت ذاته بالتزايد السريع للأطفال في سن الإلزام نتيجة لارتفاع الخصوبة ، فإن هذا الإتجاه لابد أن يكون علي حساب فئات معينة من الأطفال . ولا تعتبر مصر فريدة في هذا المجال ، بل أن معظم دول العالم الثالث قد اهتمت بقمة الهرم التعليمي وتجاهلت قاعدته ، علي عكس مافعلته الدول التي كانت متخلفة في بداية هذا القرن - الاتحاد السوفيتي واليابان - التي دأبت علي تعميم التعليم الابتدائي مع تقييد المراحل الأخري ، حتي وصلت الي الاستيعاب الكامل وبعد الوصول الي هذا الهدف، اهتمت بتعميم التعليم في المرحلة الثانية ، وبعد أن كادت أن تصل الي هذا الهدف ، سمحت لنفسها بالتوسع في التعليم العالي. [١٢]

وقد كان الهدف المبدئي في مصر للتوسع في مراحل التعليم العليا ولا سيما التعليم الجامعي ، هو كما ذكرنا من قبل الرغبة في تكوين الكوادر اللازمة لعملية التنمية ، تلك التنمية التي توجهت نحو الإهتمام بالقطاع الحديث للمجتمع الذي يتطلب العمل فيه مهارات عالية ، بينما أهملت تنمية الموارد البشرية المنتمية الي القطاع التقليدي .

الا أن هذا الهدف المبدئي ارتبط مع مرور الوقت بهدف آخر سياسي وهو تلبية رغبة الجماهير ولا سيما الطبقات الوسطي في الالتحاق بالمرحلة الثالثة بصرف النظر عن مدي احتياج عملية التنمية الي هذه الأعداد من الخريجين ، وذلك لاكتساب تأييد الطبقات الوسطي للنظام .

وقد ترتب علي هذه الأوضاع نتيجتان خطيرتان :

أولهما ، تدهور التعليم الجامعي من الناحية الكيفية بسبب عدم وجود عدد كاف من الأساتذة الجامعيين أصلا بالإضافة الي سفر نسبة كبيرة منهم الي الدول العربية ، وعدم وجود المعدات اللازمة لإتمام العملية التعليمية علي وجه مرضي وخاصة في الكليات العملية .

والنتيجة الثانية التي ترتبت علي هذا التوسع في التعليم الجامعي هو ظهور فائض من العمالة الجامعية لا تحتاج اليها العملية التنموية في صورتها الراهنة ، أي ظهور وانتشار بطالة الخريجين في شكل سافر أحيانا ولكن في معظم الأحيان في شكل مقنع .

مدي الاهتمام بالتعليم المهني :

يلاحظ أن سوق العمل المصري يعاني في الوقت الحالي من نقص في العمالة الحرفية

والفنية، نتيجة لسفر عدد كبير من الحرفيين الي الدول النفطية ، بالإضافة الي أن عدد التلاميذ الملتحقين بالتعليم الثانوي الفني كان ضئيلا أصلا وهذا منذ الخمسينات ، كما هو مبين في الجدول رقم (١٠) .ويلاحظ من هذا الجدول أن نسبة التعليم الفني كانت في تناقص مستمر حتي عام ١٩٦٥ ، ثم بدأت ترتفع بعد ذلك. وبدأت نسبة التعليم العام تتناقص ، وتبدو نسبة التعليم الفني مرضية اذا ما قورنت بمثيلتها في فرنسا مثلا حيث بلغت ٢١٪ عام ١٩٨٠ .

الا أنه بتحليل التعليم الفني من زراعي وصناعي وتجاري ، يتضح أن نسبة التعليم الصناعي والزراعي كانت في تناقص مستمر منذ الخمسينات ، في حين أن التعليم التجاري كان في نمو مستمر بينما عملية التنمية هي أحوج ماتكون الي التعليم الصناعي (جدول رقم ١١) .

جدول رقم (١٠)

تطور التوزيع النسبي لطلبة المرحلة الثانية

وفقا لنوع التعليم (١٩٥٠ - ١٩٨٠)

السنة	تعليم عام	فني ومهني	اعداد مدرسين
١٩٥٠	٧٨	٢٠	٢
١٩٥٥	٧٤	٢١	٥
١٩٦٠	٧٥	٢١	٣
١٩٦٥	٨٢	١٣	٥
١٩٧٠	٨٠	١٨	٢
١٩٧٥	٨١	١٨	٢
*١٩٨٠	٧٦	٢٢	٢

المصدر : ١٩٥٠ - ١٩٧٥، د. نادر فرجاني: تنمية الموادر البشرية ،مرجع سبق ذكره ،ص ٤٦٥ ١٩٨٠

UNESCO.,Statistical Yearbook,1987-

جدول رقم (١١)

التطور النسبي لمختلف أنواع التعليم الفني

(١٩٥٠ - ١٩٨٥)

السنة	صناعي	زراعي	تجاري	جملة
١٩٥٠	٤٤	٢٢	٣٤	١٠٠
١٩٥٥	٣٩	٢٠	٤١	١٠٠
١٩٦٠	٣٠	١٦	٥٤	١٠٠
١٩٦٥	٣٥	١٧	٤٨	١٠٠
١٩٧٠	٣٠	١٢	٥٨	١٠٠
١٩٧٥	٢٦	١١	٦٣	١٠٠
١٩٨٠	٢٦	١١	٦٣	١٠٠
٣٩٨٥	٣١	١٣	٥٦	١٠٠

المصدر : وزارة التربية والتعليم ، مركز البحوث التربوية (بيانات غير منشورة).

وقد يرجع ذلك الي صعوبة التوسع في التعليم الصناعي نظرا للاحتياجات المادية الضرورية لهذا النوع من التعليم من معامل وورش... الخ

وقد يعكس ذلك أيضا طبيعة النظام الاقتصادي الحالي الذي يسمي بالانفتاح الاقتصادي، والذي أوجد أعمالا كثيرة في مجال الاستيراد والتصدير وما شابه ذلك ، ففتح مجالات عمل جديدة أمام خريجي التعليم التجاري . الا أن هذا الاتجاه أدي الي تفاقم اختناقات سوق العمل في مجال العمل الحرفي والفني . ويلاحظ أن نسبة التعليم الصناعي قد ارتفعت في عام ١٩٨٥ وقد يشير ذلك الي بداية ادراك مدي أهمية التوسع في التعليم الصناعي لمعالجة إختلالات سوق العمل الراهنة .التعليم وتكافؤ الفرص :

رغم أن مجانية التعليم في مصر أصبحت مقررة في جميع المراحل التعليمية منذ عام ١٩٦٢ ، الا أنها لم تلغ تماما التفاوتات في مدي الاستفادة من النظام التعليمي .

١) التفاوت بين الريف والحضر :

تشير البيانات المتاحة الي وجود تفاوت بين الريف والحضر فيما يتعلق بنسبة تلاميذ المدارس الابتدائية لكل ألف من السكان وهو المؤشر الوحيد المتاح. ويلاحظ أن هذا التفاوت ، وإن كان لا يزال مرتفعا في عام ١٩٧٨ (١٠١ في الريف مقابل ١١٦ في الحضر) الا أنه يتضح أن التفاوت آخذ في الانخفاض اذا ما قارناه بعام ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ (جدول رقم ١٢) . هذا ويجب الإشارة الي العيوب الكامنة في هذا المقياس اذ قد يختلف التركيب العمري للسكان في كل من الريف والحضر ، اذ من المحتمل أن تكون نسبة الأطفال اقل في الحضر منها في الريف ، الا أن هذا المؤشر هو الوحيد المتاح .

جدول رقم (١٢)

تطور عدد التلاميذ في الريف والحضر

لكل ألف من السكان (١٩٦٠ ـ ١٩٧٨)

السنة	ريف			حضر		
	عدد السكان بالالف	عدد التلاميذ	النسبة	عدد السكان بالالف	عدد التلاميذ	النسبة
١٩٦١/١٩٦٠	١٦،٤٢٩	١،٣٠٥،٦٨٤	٧٩،٥	٩،٦٣٠	١،١٢٦،٩٧٤	١١٧
١٩٧٩/١٩٧٨	٢١،١٨٥	٢،١٥١،٣٦٤	١٠١،٠	١٦،٥٠٨	١،٩٢٤،٢٠١	١١٦

المصدر : وزارة التربية والتعليم، الادارة العامة للاحصاء والحاسب الآلي، بيانات غير منشورة.

ويبدو من هذا الجدول أن الطفل الريفي لايزال يعاني من فرص أقل من زميله الحضري وربما تكون أقل مما هو مبين في الجدول ، فيما يتعلق بالالتحاق بالتعليم الابتدائي . وقد سبق شرح ذلك عند التعرض لتفاوت نسب الأمية في الريف والحضر .

٢ـ التفاوت بين الذكور والإناث :

رغم التقدم السريع لالتحاق الإناث بمراحل التعليم المختلفة ولاسيما التعليم الجامعي ، الا أنه لايزال التفاوت بين الذكور والإناث موجودا . وهو أقل ما يكون في المراحل الابتدائية حيث بلغت نسبة الإناث ٤٣٪ من مجموع التلاميذ في عام ١٩٨٥/١٩٨٦ وأعلي مايكون في المرحلةالجامعية حيث بلغت نسبة الإناث الثلث فقط في نفس العام . ومعني ذلك أن نسبة الإناث اللاتي يستكملن كل مراحل التعليم أقل من نسبة الذكور . ويرجع ذلك الي أسباب مادية وثقافية معا ، فالأسر الفقيرة التي يمثل التعليم عبئا عليها رغم مجانيته ، قد تفضل التضحية من أجل الابناء وعلي حساب البنات ، بل أكثر من ذلك ، أحيانا ماتسحب الأسرة الفتاة من المدرسة وتقوم بتشغيلها من أجل تعليم الأبناء . فرغم كل ماحققته المرأة من تقدم في مجال التعليم ، الا أنه لايزال هناك تمايز بين الفتي والفتاة في فرص التعليم .

٣ـ التفاوت بين الطبقات الاجتماعية :

إن الدراسة الوحيدة التي حاولت تحليل مدي تكافؤ الفرص بين الطبقات المختلفة فيما يتعلق بالالتحاق بالجامعة ترجع الي عام ١٩٦٨ . وقد اعتمدت هذه الدراسة علي مهنة الأب لقياس الانتماء الطبقي للطلبة . وقد أجريت علي مجموعة من طلبة جامعتي القاهرة والأزهر (جدول رقم ١٣) .

جدول رقم ١٣

التوزيع النسبي للطلبة في جامعتي القاهرة والأزهر وفقا لمهنة الاب ،١٩٦٨

مهنة الاب	جامعة القاهرة	جامعة الأزهر	جملة السكان
المهنيون والاداريون	٣٣.٢	١٧.٩	٣.٧
الأعمال الكتابية	٢٣.٠	١.٨	٣.٨
الملاك وأصحاب المشروعات	٢٩.٣	١٩.٦	٨.١
العمال	٥.٦	٧.٢	٢٨.٣
الفلاحون	٥.٨	٤٥.٥	٥٤.٣
	٣.١	٨.٠	١.٨

المصدر : محمد عبد الرحمن شفشق، دور الجامعة في تشكيل الصفوة المصرية، المجلة

الاجتماعية القومية، ١٩٦٨، العدد ٣٠٢، ص ٢٥١ - ٢٦١.

ويتضح من هذا الجدول أنه فى نهاية الستينات كان حوالى عشر الطلبة فقط فى جامعة القاهرة (وهى تعتبر ممثلة للجامعات المصرية أكثر من الأزهر) ينتمون الى فئات العمال والفلاحين ، هذا علما بأن هذه الفئات كانت تمثل حينذاك حوالى ٨٠٪ من السكان ، وهكذا يظهر جليا مدى التفاوت بين أبناء مختلف فئات المجتمع فيما يتعلق بفرص الالتحاق بالجامعة .

وقد يكون من المهم الكشف عما اذا كانت هذه التفاوتات أخذت فى الزيادة أو النقصان خلال السبعينات والثمانينات الا أنه ليس لدينا أية مؤشرات رقمية تستطيع أن تكشف عن ذلك .

ومما سبق ، يتضح أن تقرير مبدأ مجانية التعليم لا يزيل التفاوتات أمام فرص التعليم كما تفعل عصا سحرية ، بل أن التركيبات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة فى المجتمع قد تقف عائقا دون تحقيق الهدف من مجانية التعليم .

ثالثا : الصحة

إن المستوى الصحى للسكان يؤثر على انتاجيتهم - أى على نوعية الموارد البشرية - على مستويين : فانخفاض المستوى الصحى وخاصة مستوى التغذية يؤثر على القدرة البدنية ، فالفلاح سيء التغذية يشتغل عدد أقل من الساعات بالمقارنة بنظيره الذى يتمتع بمستوى أفضل من التغذية ، ومن ناحية أخرى ، فالمستوى الصحى ، وخاصة التغذية ، يضعف من القدرات العقلية اللازمة لاستيعاب الطلاب لما يتلقونه من مادة تعليمية ، وبالتالى يقلل من الفوائد التى يجنونها من التعليم بما فى ذلك رفع القدرة الإنتاجية وزيادة الدخل(١٣).

ويتحدد المستوى الصحى للسكان وفقا لثلاثة مجموعات من العوامل : العوامل البيئية والعوامل المرتبطة بالتغذية والعوامل الطبية .

ويعتبر معدل الوفيات - ولا سيما وفيات الرضع - مؤشرا على المستوى الصحى للسكان . الا أن معدل الوفيات وحده لا يكفى للكشف عن المستوى الصحى للسكان ، اذ قد تكون الاكتشافات الطبية الحديثة تؤدى الى ارتفاع توقع الحياة عند الميلاد ، مع أنه ليس كل من يظل على قيد الحياة يتمتع بصحة جيدة ، بل قد يكون عددا من السكان يعانى من صحة

هزيلة . وعلي ذلك ، لابد من الالتجاء الي معايير أخري لقياس صحة السكان ، كمستوي تغذيتهم .

وسوف نتناول فيما يلي بالتفصيل تحليل الخدمات الطبية ، ثم تحليل مستوي التغذية عند السكان.

الخدمات الطبية :

يتوقف تأثير الخدمات الصحية علي المستوي الصحي العام للسكان علي كمية هذه الخدمات وتوزيعها علي المناطق المختلفة ، ثم علي نوعيتها . ونلاحظ أن عدد السكان لكل طبيب يعتبر مرضيا في مجمله اذا ماقورن بمثيله في الدول المتقدمة (انظر جدول ١٤) .

جدول ١٤
نمط توزيع الخدمات الصحية في مصر ١٩٧٤
الاسرة- الاطباء - الصيدليات

المحافظة	عدد الاسرة ٢٥٠٠٢	٪	عدد الاسرة لكل الف من السكان	عدد الاطباء	٪	عدد الاطباء لكل الف من السكان	عدد الصيدليات	٪	عدد الصيدليات لكل الف من السكان	عدد السكان	٪
القاهرة	٥٤٧٨	٣٢.٧٩	٥.١١	١٦٩٨	٢٠.٣٥	٠.٣٥	٨٠١	٢٤.٤٣	٠.١٦	٤٨٩٤٣٠٠	١٣.٩٨
الجيزة	٧١٤٤	٧.١٨	٧.١٨	٥١٦	٦.١٨	٠.٢٣	٩١٢	٢٧.٨١	٠.٤١	٢٢٣٧٩٩٢	٦.٣٩
القليوبية	٤٢٣١	٩.٢٧	٩.٣٧	٣٦٠	٤.٣١	٠.٢٣	٨٩	٢.٧١	٠..٧	١٥٦٧٩٨٩	٤.٤٨
الاسكندرية	٩٦٠	٥.٥٥	٥.٥٥	٥٩٩	٧.١٨	٠.٠٣	٤١٦	١٢.٦٩	٠.١٩	٢٢٠٣٥٦٦	٦.٢٩
بورسعيد	٣٨٦	١.٣٦	١.٢٦	٥٣	٠.٦٤	٠.١٩	٣٢	٠.٩٨	٠.١١	٢٧٨٧٧٥	٠.٨٠
السويس	٥٣٢	٠.٠٥	٠.٠٥	٣٤	٠.٤١	٠.١٤	١٥	٠.٤٦	٠.٠٦	٢٤٨١١٦	٠.٧١
الاسماعيلية	٢٩٦٠	٠.٧٠	٠.٧٠	١٣١	١.٥٧	٠.٣٧	١٦	٠.٤٩	٠.٠٦	٣٥٠٤٢٤	١.٠٠
الشرقية	٢٠١٧	٣.٨٨	٣.٨٨	٤٩٣	٥.٩١	٠.٢٠	١١٦	٣.٥٤	٠.٠٥	٢٥٠٨٦٩٨	٧.١٧
المنوفية	٤٧٦٩	٢.٦٥	٢.٦٥	٤٢٦	٥.١٠	٠.٢٦	٦٧	٢.٠٤	٠.٠٤	١٦٥٦٩٤٠	٤.٧٣
الغربية	١٧٩٥	٦.٢٥	٦.٢٥	٤٦٢	٥.٥٤	٠.٢١	١٢٩	٣.٩٣	٠.٠٦	٢٢٠٩١٨٤	٦.٣١
كفر الشيخ	١٠٤٧	٢.٣٥	٢.٢٥	٢٩٨	٣.٥٧	٠.٢٢	٦١	١.٦٨	٠.٠٥	١٣٤٠٨٠٣	٣.٨٣
دمياط	٣٥٣١	١.٣٧	١.٣٧	١٨٢	١٢.١٨	٠.٣٤	٢٧	٠.٠٨	٠.٠٥	٥٢٩١٧١	٠.٧
الدقهلية	٨٣٠	٤.٦٣	٤.٦٣	٦٠٢	٧.٢١	٠.٢٣	١٤٠	٤.٢٧	٠.٠٥	٢٦٣٦٣٩٩	٧.٥٣
البحيرة	١٩٥٥	١.٠٩	١.٠٩	٤٣٣	٥.١٩	٠.١٨	١٠٨	٣.٢٩	٠.٠٤	٢٤١٩٣٥٠	٦.٩١
بني سويف	٢٧٤٤	٢.٥٦	٢.٥٦	٢٧٠	٣.٢٤	٠.٢٥	٣١	٠.٩٥	٠.٠٢	١٠٦٩٧٤٣	٣.٠٦
المنيا	١٧٧٧	٣.٦٠	٣.٦٠	٤٧٩	٥.٧٤	٠.٢٤	٨٥	٢.٥٩	٠.٠٤	١٩٨٠٠٧٤	٥.٦٦
الفيوم	٢٤٧٢	٢.٣٣	٢.٣٣	٢٤٦	٢.٩٥	٠.٢٢	٣١	٠.٩٥	٠.٠٣	١٠٩٥٧٣١	٣.١٣
اسيوط	٢٤٣٢	٣.٢٤	٣.٢٤	٢١٩	٢.٦٢	٠.١٣	٧٢	٢.٢٠	٠.٠٤	١٦٣٥٦٧٣	٤.٦٧
سوهاج	١٩٣١	٣.١٩	٣.١٩	٣٦٨	٤.٤١	٠.٢٠	٥٠	١.٥٢	٠.٠٣	١٨٣٦٤٢٤	٥.٢٥
قنا	٢٠٠٧	٢.٥٣	٢.٥٣	٢٤٦	٢.٩٥	٠.١٥	٥٤	١.٦٥	٠.٠٣	١٦٥٥٧٤٨	٤.٧٣
اسوان	٢٥٤	٢.٦٢	٢.٦٣	١٧٩	٢.١٤	٠.٣٠	٢٧	٠.٨٢	٠.٠٥	٥٩٨٥٧١	١.٧١
الوادي الجديد		٠.٢٢	٠.٣٣	٥٢	٠.٠٦	٠.٨٨	...	...	....	٥٨٨٣٤	٠.١٧
	٧٦٢٥٤										
الجملة		٩٩.٥٣	٩٩.٥٣	٨٣٤٦	٩٩.٤٥		٣٢٧٩	٩٩.٠٨		٣٥٠١٢٥١٥	٩٩.٢٥

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاءات الصحية

وفيما يتعلق بتوزيع الخدمات الطبية على مختلف المناطق يلاحظ من الجدول رقم(١٤)، أنه رغم استئثار محافظة القاهرة بنسبة من هذه الخدمات تفوق نسبة سكانها ، الا أن معظم المحافظات تتمتع بنسبة من الخدمات الطبية تتناسب الى حد كبير مع نسبة سكانها .

وخاصة فيما يتعلق بعدد الأطباء . أما فيما يتعلق بعدد الأسرة وعدد الصيدليات فالتوزيع أقل عدالة ، بسبب أيضا استئثار القاهرة بنسبة أكبر من الخدمات .

فإذا كان عدد الأطباء فى مصر معقولا بالمقارنة بنظيره فى الدول الأخرى واذا كان توزيعهم معقولا باستثناء تركيزهم فى مدينة القاهرة أكثر مما يستلزم عدد سكانها ، فما هو الأمر بالنسبة لمدى فاعلية هذه الخدمات ؟

ليس لدينا بيانات كافية فى هذا المجال ، باستثناء الجدول رقم ١٥ .

جدول رقم ١٥

العلاقة بين وفيات الرضع وعدد الأطباء فى المحافظات الحضرية (١٩٧٩)

المحافظة	عدد الاطباء لكل ١٠ آلاف نسمة	معدل وفيات الرضع
القاهرة	٥.٤	٩٢
الاسكندرية	٤.٩	٧٩
بورسعيد	٥.٧	٨٧
السويس	٨.٤	١١٨

المصدر : UNICEF; The situation of women, and children in urban Egypt
1987- P.11-

وهذا الجدول يوحى بأنه ليس هناك علاقة بين عدد الأطباء ومعدل وفيات الرضع فى البيئة الحضرية ويجب التريث عند الخروج باستخلاصات من هذه الأرقام ، فإن عدم ارتباط كمية الخدمات الطبية بمعدل وفيات الرضع قد يرجع لسببين: إما تدخل العوامل البيئية والتنموية الى جانب الخدمات الطبية فى تحديد المستوى الصحى ، وإما انخفاض نوعية الخدمات الطبية

وإما الاثنين معا . الا أننا نريد أن نشير هنا الى عدم الاستخدام الكامل لما هو متاح من خدمات صحية بسبب كثرة تغيب الأطباء فى الوحدات الصحية فى الريف وتفضيلهم العمل فى عياداتهم الخاصة فى الريف والحضر ، وهو ما قد يفسر أن معدل الوفيات فى مصر أعلى مما يتوقع بالنظر الى الخدمات المتاحة من حيث الكم . ولذا فإنه يمكن إصلاح الأحوال الصحية وخفض الوفيات فى مصر الى مستوى مناسب مع ماهو متاح من إمكانات صحية من خلال رفع نوعية الخدمات المتاحة وزيادة مستوى استخدامها (١٤) .

مستوى التغذية عند السكان :

يعتبر سوء التغذية سببا جوهريا من أسباب الوفاة فى البلدان المتخلفة بين الأطفال دون السادسة ، وبوجه خاص بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ستة أشهر وثلاث سنوات . ويبدو ـ حسب تقديرات البنك الدولى ـ أن سوء التغذية مسئول عن مابين ثلث وثلثى وفيات الأطفال . هذا بالإضافة الى أن سوء التغذية يعبر عن معاناة السكان من مستوى صحى هزيل ، مما يؤثر على إنتاجيتهم . وقد كان الاعتقاد السائد منذ نحو ١٥ سنة هو أن سوء التغذية يرجع أساسا الى نقص البروتين . ولكن الإتجاه الغالب فى الوقت الراهن هو اعتبار أن سوء التغذية راجع الى عدم كفاية الطعام وليس الى اختلال التوازن بين السعرات الحرارية والبروتين ، وأن إشباع الاحتياجات اليومية من السعرات الحرارية كفيل بإشباع الاحتياجات الغذائية الأخرى . (١٥)

ويفيد الجدول رقم (١٦) أن نصيب الفرد من السعرات الحرارية فى اليوم قد ارتفع باستمرار طوال نصف القرن الحالى ، وأنه فى نهاية الستينات تعدى المعيار الذى وضعته منظمة الأغذية والزراعة لتحديد النقص الغذائى ، وهو أن يقل نصيب الفرد من السعرات الحرارية عن ٢٥٠٠ سعرة حرارية فى اليوم .

جدول رقم ١٦

تطور نصيب الفرد من السعرات الحرارية في اليوم

السنة	السعرات الحرارية
١٩٣٩/١٩٣٨	٢٣٧٤
١٩٤٩/١٩٤٨	٢٤٧٦
١٩٥١/١٩٥٠	٢٣٤٥
١٩٥٧/١٩٥٦	٢٥٣٦
١٩٦٥	٢٤٣٥
١٩٧٧	٢٧٦٠
١٩٨١	٢٩٤١
١٩٨٦	٣٢٧٥
	٣٣٥٩

المصدر : ١٩٣٨-١٩٥٦، التجديد في الاقتصاد المصري الحديث ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة ، ١٩٦٢، ص ٦٣.

١٩٦٥-١٩٨٦ البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم.

الا أن الأرقام الموضحة في الجدول المذكور قد تخفي تفاوتات كبيرة في مستوي التغذية ، فقد اتضح من الدراسات التي أجريت في هذا المجال أن ٧ر٥٤٪ من الأسر لا يحصل الفرد فيها علي هذا الحد الأدني من السعرات الحرارية ، وأن هذه الأسر تنتشر بنفس القدر تقريبا في كل من الريف والحضر (جدول رقم ١٧) . ومعني ذلك أن حوالي نصف المصريين لا يحصلون علي القدر المناسب من السعرات الحرارية ، مما قد يكون له آثار علي مستواهم الصحي العام ، وبالتالي علي مستوي انتاجيتهم .

وخلاصة ماسبق أن رفع المستوي الصحي للسكان يرتبط من ناحية بتحسين العوامل البيئية

من إسكان ومياه نقية الخ ... ومن ناحية أخري برفع مستوي الخدمات الطبية المتاحة ، ومن ناحية ثالثة باعادة توزيع الدخل ، اذ من البديهي أن سوء توزيع الدخل هو المسئول عن التفاوت الكبير في المستوي الغذائي بين السكان .

جدول رقم ١٧

التوزيع النسبي للاسر

وفقا لنصيب الفرد من السعرات الحرارية

نصيب الفرد من السعرات الحرارية	حضر	ريف	جملة
اقل من ١٥٠٠	١٤.٨	١٩.٧	١٦.٨
-١٥٠٠	١٨.٣	١٨.٨	١٨.٥
-٢٠٠٠	٢٠.٤	١٨.٠	١٩.٤
-٢٥٠٠	١٧.٢	١٦.٧	١٧.٠
-٣٠٠٠	١١.٧	١٠.٤	١١.٢
-٣٥٠٠	١٧.٦	١٦.٤	١٧.١
الجملة	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

المصدر : Korayem , K: The impact of economic adjustment policies on the vulnerable families and children in Egypt. Third World Forum , Unicef, April , 1987,P. 159-

خلاصـــة

مما سبق ، نلاحظ ضعف الخصائص السكانية في مصر بصورة عامة وثنائية تلك الخصائص. فبينما تتمتع بعض الأماكن الحضرية بتركيز الصناعات والمهارات العمالية بها ، وبالتالي يتمتع سكانها بمستويات معقولة من الصحة والتعليم ، نلاحظ أن مجمل سكان الريف المصري، المنخرطين في أنماط الإنتاج التقليدية يعانون من مستويات متدنية من التعليم والخدمات الصحية ، ويلتزمون بنسق من العمالة التي تساعد علي استمرار ضعف المستوي التعليم وتدني مستويات الدخل ، مما يؤثر علي مستوي التغذية وبالتالي الإنتاجية .. يعني هذا أيضا أن سياسات الحكومة الهادفة الي تخفيض الخصوبة لن يتأتي لها النجاح .. فإن الأماكن الفقيرة والمحرومة من الخدمات التعليمية والصحية هي المسئولة أساسا عن ارتفاع مستويات الخصوبة .. علي أن الحل الأمثل لمشكلة الفقر والتزايد السكاني لن تحل بمجرد وجود توزيع أكثر عدالة للخدمات التعليمية والصحية .. فمجرد عرض تلك الخدمات لن يؤدي الي الهدف المنشود ، دون تحديث بنية الاقتصاد الريفي . أي أن سياسات التنمية يجب أن تتجه الي العناية والاستثمار في الريف المصري ، وبالذات يجب أن تتجه الي تحديث أساليب الإنتاج، وفي هذا المجال سيزداد الطلب تلقائيا علي الخدمات التعليمية .. وبزيادة الدخل سترتفع مستويات التغذية وينتشر الأخذ بإجراءات الصحة الوقائية مما سيؤدي الي زيادة الإنتاجية والدخل من ناحية ، وزيادة الطلب أيضا علي خدمات تنظيم الأسرة .. وبالتالي تحل المشكلة القائمة في علاقة السكان بالتنمية .. إن أحسن وسيلة لتخفيض الخصوبة والنمو السكاني ، تكمن في العمل علي زيادة الطلب علي وسائل تنظيم الأسرة عن طريق التنمية (أو تحديث الهياكل الإنتاجية لقطاعات الإنتاج التقليدية) .. وبالإضافة الي ذلك ، يجب أن تعمل السياسات التوزيعية للحكومة علي مد الخدمات التعليمية والصحية للأماكن المحرومة نسبيا من تلك الخدمات ، مما يساعد علي تكثيف الآثار التنموية ، اذا ما اتجهت السياسات الي تحديث بنية أنماط الإنتاج التقليدية .

المراجع

(١

Bent Hansen and Samir Radwan : Employment Opportunities and Equity in Egypt . Geneva : ILO, 1982, P.86-

٢) نادر فرجاني : " التنمية والموارد البشرية في مصر في ربع قرن " بيروت: معهد الإنماء العربي ، ١٩٨١ ، ص ٤٨٩ .

(٣

B. Hansen and S. Radwan, OP. cit, P.43.

٤) انظر المرجع السابق ، ص ٥٠

٥) نادر فرجاني : الهجرة الي النفط . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣ ، ص ٥٨ ـ ٥٩ .

٦) انظر نادر فرجاني : التنمية والموارد البشرية ، مرجع سابق ص ٤٩ .

(٧

B. Hansen and S. Radwan, Op. cit, P. 60-.

٨) نادر فرجاني : التنمية والموارد البشرية ، مرجع سابق ، ص ٤٨٣ .

٩) خالد عبد الله لطفي : " مشكلة الأمية في مصر " ، دراسات سكانية ، العدد ٢٦٢ ، يوليو / سبتمبر ١٩٨٢ ، ص ٣ـ٦

١٠) انظر المرجع السابق ، ص ٣٨

١١) انظر المرجع السابق ، ص ١٥ـ٢٠

(١٢

Mark Blaug: " The Quality of Population Developing Countries, with particular reference to education and training," in P. M. Hauser (ed) : World Population and Development. Syracuse: Syracuse University Press, 1979- P. 365-

١٣) ابراهيم العيسوي : انفجار سكاني أم أزمة تنمية ؟ القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٥ ، ص ١٧٣ .

١٤) انظر المرجع السابق ، ص ١٧٤

١٥) انظر المرجع السابق ، ص ١٧٢

الباب الثالث
ظاهرة الهجرة المؤقتة في مصر

الفصل السادس
الهجرة المؤقتة من مصر ١٩٧٥ ـ ١٩٨٨

أحمد السيد النجار

مقدمة

ترتبط موجات الهجرة المؤقتة والدائمة من أي بلد بعدد من الظروف والعوامل الدافعة للهجرة في بلدان المنشأ والجاذبة للمهاجرين في بلدان المقصد . وتمارس تلك الهجرة العاملة من أي بلد آثار متعددة علي السكان كما وكيفا وعلي عملية التنمية في دولتي المنشأ والمقصد للهجرة سواء تمت تلك الهجرة بصورة عشوائية نتاج ظروف طاردة من دولة ما ، أو تمت باعتبارها سياسة للدولة لحل بعض المشاكل السكانية والاقتصادية .

ويتكون المهاجرون غالبا ـ بالذات في موجات الهجرة الكبيرة ـ من الفقراء الذين يعانون من تدني مستوي معيشتهم ، والذين يفشلون في تحسين ذلك المستوي في موطنهم ويبحثون بالتالي عن تحسينه عبر الهجرة للعمل في الخارج . وفي حالة الاقتصادات متعددة ومتشابكة الأنماط الإنتاجية مثل الاقتصاد المصري فان وجود قطاع تقليدي كثيف العمالة مثل الزراعة ـ في السبعينات وماقبلها علي الأقل ـ وانخفاض دخل الفرد فيه عن دخل الفرد في القطاعات الحديثة يجعل العاملين في هذا القطاع التقليدي أكثر استعدادا للهجرة لتحسين أحوالهم ولتحديث القطاع الذي يعملون فيه نسبيا . كذلك فان الطبقة الوسطي وبالذات خريجي النظام التعليمي في بلد ما قد يشاركون في موجات الهجرة بصورة كبيرة في حالة عجز اقتصادات بلدانهم عن استيعابهم ، أو جمود المرتبات في موطنهم بما يهدد بتدني وضعهم الاقتصادي والاجتماعي اذا لم يشاركوا في الهجرة الي بلدان تتمتع بارتفاع مستويات الأجور والمرتبات . كذلك فان الأقليات العرقية والدينية قد تشكل أحد روافد الهجرة بالذات في فترات تعرضها للاضطهاد لأي سبب . وإن كان لابد من الإشارة الي أن مصر بنسيجها الاجتماعي المتجانس لا تعاني من مشاكل الأقليات القومية حيث لا توجد بها أقليات قومية من الأساس . وحتي المجموعة النوعية الصغيرة جدا ففضلا عن كونها مصرية الأصل فانها تسهم في النسيج الثقافي والإجتماعي لمصر وتذوب وتستوعب فيه في نفس الوقت .

ويتحدد ارتباط الهجرة كسياسة سكانية بعملية التنمية في دولة المنشأ من خلال تأثيرها علي معدل البطالة ومعدل التضخم . وعلي قوة العمل المحلية كما وكيفا ، ومن خلال التحويلات العينية والنقدية للمهاجرين وأسلوب انفاق هذه التحويلات . ولا يمكن وضع تصور أحادي الإتجاه لتأثير الهجرة علي الموضوعات التي ذكرناها . فيمكن للهجرة أن تؤدي

نخفاض معدل البطالة في بلد المنشأ نظرا لأن فائض قوة العمل فيها يجد طريقه للهجرة خارج بدلا من البقاء في حالة بطالة في الداخل ، ولكن ذلك قد يؤدي بالمقابل الي اضعاف ليات الداخلية لاستيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل ، مما يؤدي الي تفاقم سريع لمشكلة بطالة لدي انخفاض الطلب الخارجي علي العمالة وجمود تيار الهجرة أو وجود عودة صافية عمالة من الخارج .

كذلك فإن الهجرة للعمل في الخارج قد تساهم في رفع انتاجية العامل وتحسين الأداء قتصادي في الداخل اذا أدت الي سحب البطالة المقنعة من الجهاز الإنتاجي والحكومة ، كنها قد تؤدي الي انخفاض انتاجية العامل وتدهور الأداء الاقتصادي اذا تمت بصورة انتقائية يذب أفضل العمال المهرة وأفضل الكفاءات الإدارية والتنظيمية للخارج ليحل محلهم في لداخل عناصر أقل كفاءة وأقل انتاجية .

كذلك فإن تحويلات العاملين المهاجرين قد تسهم في فك اختناقات النقد الأجنبي ، وفي حسين أوضاع ميزان المدفوعات ، اذا تدفقت عبر القنوات الرسمية . كما يمكن لها أن تسهم ي تمويل التنمية اذا توجهت الي مجالات الاستثمار في مختلف المجالات بما يزيد من قدرة لاقتصادالمحلي علي الإنتاج وعلي اشباع طلب المجتمع من السلع والخدمات الأساسية . بالمقابل فإن تلك التحويلات يمكن ألا تؤدي لتحسين أوضاع ميزان المدفوعات وفك اختناقات لنقد الأجنبي اذا تسربت بعيدا عن القنوات الرسمية وبخاصة اذا تم استخدامها في تمويل لاقتصاد الأسود مثل استيراد المخدرات ، أو اذا تم تهريبها للخارج ، أو اذا توجهت من بلدان مقصد المهاجرين للخارج مباشرة دون المرور بالبلدان الأصلية للمهاجرين . كذلك فإنه اذا تم انفاق التحويلات علي الإستهلاك بصوره المختلفة دون الاستثمار فان تأثيراتها تكون سلبية علي التنمية ، اذ تؤدي الي تفجر طلب استهلاكي ، ومع عدم قدرة الجهاز الإنتاجي ـ الذي لا يتوسع بصورة متوازية مع الاستهلاك لنقص الاستثمارات ـ علي مواجهة ذلك الطلب فان معدلات التضخم تتزايد ، ويتزايد الاستيراد من الخارج ويتزايد عجز الميزان التجاري وعجز ميزان المدفوعات .

وسوف نتعرض في هذا الفصل للهجرة المؤقتة للعمالة المصرية منذ منتصف السبعينيات ولآثارها علي التنمية في مصر . ولعل المدخل الضروري لذلك هو التعرض ولو في عجالة

للأسباب التي دفعت المصريين للهجرة في موجة هائلة للعمل في أقطار النفط العربية منذ منتصف السبعينيات ، خاصة وأن مصر لم تعرف هجرات كبيرة للخارج طوال تاريخها الطويل.

لماذا خرج المصريون ؟

تضافرت مجموعة من الظروف التي تعرضت لها مصر اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وساهمت في تغذية تيار هجرة المصريين للخارج للعمل في باقي أقطار الوطن العربي . وبالتحديد الهجرة الكبيرة التي بدأت بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ تمييزا لها عن الهجرة المحدودة التي كانت موجودة قبل ذلك ، والتي تركزت بصورة أساسية في اعارة مصر كفاءاتها العلمية وبالذات بعض من مدرسيها في مستويات التعليم المختلفة لمساعدة الأقطار العربية في رفع مستوي التعليم فيها أو المساهمة في جهود التعريب كما كان الوضع بالنسبة للجزائر .

ويمكن أن نلخص الأوضاع الداخلية التي غذت تيار الهجرة من مصر الي الأقطار العربية منذ عام ١٩٧٥ في مجموعة من العوامل اهمها العوامل الاقتصادية حيث شهد الاقتصاد المصري منذ بداية السبعينات حالة من تباطؤ النمو وبالنظر الي الجدول (١) نجد أن معدل نمو الإقتصاد المصري انخفض من ٩ر٦٪ عام ٦٩/ ١٩٧٠ الي ٣ر٢٪ عام ١٩٧٢/٧١ ووصل الي نمو سالب عام ١٩٧٣ حيث بلغ ـ ٥ر٠٪ ، وهذا التباطؤ في النمو الاقتصادي قلل من قدرة الاقتصاد المصري علي استيعاب العمالة التي كان معدل نموها السنوي في مصر خلال الفترة من ٦٥ الي ١٩٧٣ يبلغ ٢ر٢٪ [١] ، كذلك فان معدل الادخار المحلي أي نسبة الادخار الي الناتج المحلي الإجمالي انخفضت بصورة كبيرة منذ عام ١٩٦٨/٦٧ وحتي عام ١٩٧٥ حيث انخفض ذلك المعدل من ٩ر١٢٪ عام ١٩٦٧/٦٦ الي ٧ر٨ ٪ عام ١٩٦٨/٦٧ ثم انخفض الي ٨ر٥٪ عام ١٩٧٢/٧١ ثم حقق أكبر انخفاض له في عام ١٩٧٤ بعد حرب اكتوبر مباشرة حيث بلغ ٥ر٤ ٪ [٢] وهو أمر يمكن تفهمه علي ضوء الخبرة التاريخية للبلدان التي تكون خاضت حربا من قبل . حيث يعقب انتهاء الحرب غالبا حالة من انفجار الطلب علي السلع الاستهلاكية بالذات التي تم تأجيل الطلب عليها أثناء الحرب . المهم أن انخفاض معدل الإدخار من ١٩٦٨/٦٧ وحتي عام ١٩٧٤ الذي عاود بعده الارتفاع أدي الي تدهور قدرة الاقتصاد المصري علي تمويل استثمارات جديدة تستوعب الداخلين الجدد الي سوق العمل

أي أدي الي انخفاض معدل نمو الطلب علي العمالة خلال النصف الأول من السبعينات وحتي عندما ارتفع معدل الادخار وزادت الاستثمارات الجديدة الممولة من الإدخار المحلي ومن الاقتراض الخارجي بعد ذلك فإن الطلب علي العمالة لم ينمو بصورة مناسبة مع تلك الزيادة في الاستثمارات التي ارتبطت غالبا باستخدام اساليب انتاج كثيفة رأس المال لاتحتاج الي الكثير من الأيدي العاملة ، أو كانت في مجالات قليلة الإحتياجات للعمل بطبيعتها .

وعلي ضوء تدهور معدلات نمو الاقتصاد المصري ومعدلات الادخار والاستثمار في مصر بما يقلل الطلب علي العمالة في النصف الأول من السبعينات فان الحكومة بدأت تؤخر التزامها بتعيين الخريجين بما ساهم بدوره في رفع مستوي البطالة وبالتالي زاد عدد المؤهلين للهجرة للعمل بالخارج ، وقد فاقم من اعداد المتعطلين تخفيض عدد الجيش في مصر بعد حرب أكتوبر بحيث تحول الجنود المسرحين من الخدمة العسكرية الي طالبي عمل . وقد وجد البعض منهم فرص للعمل عبر التشغيل الحكومي بما أغلق ذات الفرصة أمام غيرهم . وتحول البعض منهم الي حالة بطالة . ومع كونهم شباب في سن الزواج فإن أعباء الزواج القادم وتأسيس اسرة دفعت الكثير الي الهجرة حتي ممن وجدوا فرص عمل في مصر وذلك نظرا لإنخفاض الأجور في القطاعات كثيفة الاستخدام للعمالة (الزراعة ، القطاعات الحكومية وجميع قطاعات الإقتصاد غير الخاضعة للاستثمار الأجنبي ، وغير المرتبطة بقطاعات الإنتاج الاقتصادي) .

جـــدول رقم (١)

معدل نمو الاقتصاد المصري

الفترة او السنة	متوسط معدل النمو السنوي المركب بالأسعار الثابتة لعام بداية الفترة ومعدل النمو السنوي للأعوام
١٩٦٠/٥٩ - ١٩٦٥/٦٤	٥.٥٪
١٩٦٦/٦٥	٦.٧٪
٦٧- ١٩٦٨	٤.٧٪
١٩٧٠/٦٩	٦.٩٪
١٩٧١/٧٠	٤.٦٪
١٩٧٢/٧١	٢.٣٪
١٩٧٣	- ٠.٥٪
١٩٧٤	٥.٧٪
١٩٧٥	٧.٦٪
١٩٧٦	١٥.٢٪
١٩٧٧	١٢.٤٪
١٩٧٨	٩.٢٪
١٩٧٩	٩.٨٪

المصدر للفترة ٥٩/ ١٩٦٠ ـ٦٤/ ١٩٦٥ هو د. جلال أمين ـ "بعض قضايا الإنفتاح في مصر" ، بحث مقدم للمؤتمر الثالث للاقتصاديين المصريين نشر ضمن كتاب الاقتصاد المصري في ربع قرن ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ١٩٧٨ ص ٤٠٧.

المصدر للفترات من ٦٥ـ١٩٨٠ ، ٨٠ـ١٩٨٦ هو : البنك الدولي ـ "تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٨" .

المصدر للأعوام ٧٠/ ١٩٧١ـ١٩٧٧ هو : د. رمزي زكي ـ "مشكلة التضخم في مصر" ـ

الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠ . ص ١٣١ .

المصدر للأعوام ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ هو : البنك الأهلي المصري - "النشرة الاقتصادية المجلد الأربعين"- العدد الأول والثاني .

كذلك فإن الأجور الحقيقية في الريف المصري كانت تتدهور . وقد بلغ الرقم القياسي للأجور عام ١٩٧٤ نحو ٤ر٩٠ بعد أن كان ١٠٠ في عام الأساس ١٩٦٤ [٣] إن الأجور الحقيقية للمشتغل في الريف كانت في عام ١٩٧٤ تقل عن مستواها في عام ١٩٦٤ . وأيا كانت مسببات هذا الوضع فانه خلق رغبة لدي بعض المشتغلين والمتعطلين في ريف مصر للهجرة منه والبحث عن عمل خارجه ، ولأن معدلات النمو في الاقتصاد المصري في ذلك الوقت كانت محدودة - راجع الجدول (١)- فان الراغبين في هجر الريف لم يجدوا أبواب العمل مفتوحة في المدينة . بقي جانب منهم في حالة بطالة سافرة أو مقنعة في ريف مصر الذي كان يستوعب حتي عام ١٩٧٣ نحو ١١٨ر٤ مليون عامل أو مايوازي ٣ر٧٪ من قوة العمل المصرية [٤] .

ومن ناحية أخري كانت معدلات نمو الأجور الاسمية للمشتغلين في المدن المصرية محدودة وتقل عن معدلات الزيادة في الأسعار التي تزايدت كثيرا بدءا من عام ١٩٧٤ - راجع الجدول٢- بما جعل الكثير من المصريين يفكرون في السفر للعمل بالخارج في البلدان التي بها مستوي أجور أعلي .

ومع التغيرات الكبيرة التي شهدها الوطن العربي بعد حرب اكتوبر وماتلاها من تصحيح أسعار النفط وتزايد حاجة الأقطار النفطية العربية للعمالة الأجنبية والعربية وضمنها العمالة المصرية . مع هذه التطورات أصبح هناك طلب خارجي علي خدمات العمالة المصرية فبدأت هجرتها الكبيرة للعمل في الوطن العربي وتحديدا في الأقطار النفطية اضافة الي الأردن .

وإضافة الي العوامل الإقتصادية المذكورة آنفا فإن انفراط حالة التعبئة الاجتماعية بعد انتهاء حرب اكتوبر جعل فكرة الخروج من مصر واردة خاصة مع تفاقم المشاكل الاقتصادية في مصر بما جعل الخروج وسيلة لحل هذه المشاكل .

ومع تفشي الروح الفردية والانكفاء علي الذات ومحاولة حل المشاكل ذات الطابع الجماعي مثل انخفاض الأجور وارتفاع معدلات التضخم بصورة فردية . ومع تشجيع الحكومة المصرية

لعملية الهجرة بالخارج ـ كما سنعرض في موضع لاحق ـ حدثت الهجرة الكبيرة من مصر الي باقي الوطن العربي منذ منتصف السبعينات .

العمالة المصرية المهاجرة : الكم والكيف:

عرضنا فيما سبق الخطوط العريضة للأسباب الداخلية في مصر التي غذت تيار الهجرة الي الأقطار النفطية العربية لدي ارتفاع أسعار النفط وزيادة طلب تلك الأقطار علي العمالة المصرية لتنفيذ استثماراتها وخطط النمو فيها فإن دراسة آثار الهجرة علي التنمية في مصر تتطلب بدءا وصف وتحليل تدفق العمالة الي الاقطار العربية وتوزيعها سواء من ناحية الحجم أو النوع بين الأقطار المستقبلة لها وكذلك السياسات الحكومية المصرية تجاه هجرة العمالة . وبالرغم من أهمية موضوع هجرة العمالة المصرية للعمل في الوطن العربي الا أنه لا تتوفر عنه بيانات حقيقية لدي أي باحث حول هذا الموضوع سواء من مصر أو من بلدان المقصد العربية . ولذلك فانه لا مفر من التعامل مع الأرقام التي أعلنت عنها جهات رسمية مصرية أو الارقام التي قدرها متخصصون في الموضوع وسنحاول بقدر الإمكان الأخذ بأكثر البيانات قربا من المنطق في ظل تباين التقديرات حول عدد المصريين العاملين في الأقطار العربية بصورة كبيرة.

وقد تراوحت تقديرات منظمة العمل الدولية لعدد المصريين العاملين في الوطن العربي فيما بين ٤٠٠ الف ، ٦٠٠الف عام ١٩٧٥[٥] . في حين أن د. محمود عبد الفضيل في مؤلفه النفط والوحدة العربية يقدر عدد المصريين العاملين في الوطن العربي بما يتراوح بين ١ر٣مليون، ٢ مليون[٦] بينما يميل د. نادر فرجاني الي تقدير عدد المصريين العاملين في اقطار مجلس التعاون الخليجي وليبيا بنحو ٣٥٣ الف عامل عام ١٩٧٥[٧] . وهذا التقدير يكاد يتوافق مع الحد الأدني لتقديرات منظمة العمل الدولية للعمال المصريين في الوطن العربي بنحو ٤٠٠ الف عام ١٩٧٥ اذ أنه باضافة العمال المصريين في العراق والجزائر والأقطار العربية الأخري الي رقم ٣٥٣ الف الذين كانوا يعملون في ليبيا ودول مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٧٥ (حسب تقديرات د. نادر فرجاني) يمكن أن يصل الرقم الي نحو ٤٠٠ الف . أما وزارة الخارجية المصرية فقد أعلنت في عام ١٩٧٨ أن عدد المصريين في الوطن العربي بلغ ١ر٣٦٥ مليون موزعين علي النحو التالي : ٥٠٠ الف ليبيا ، ٥٠٠ الف السعودية ، ١٥٠ الف الكويت ، ١٥٠ الف الإمارات ، ٥ آلاف العراق ، ١٥ الف قطر[٨] . ويقل الرقم الذي

أعلنته الخارجية المصرية عام ١٩٧٨ بنحو ٦٠ الف عامل عن الرقم الذى أعلنه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى مصر الذى قدر عدد المصريين بالخارج وقت تعداد ١٩٧٦ بنحو ١ر٤٢٥ مليون مصرى نصفهم عاملين والنصف الآخر معالين ومع احتمالات زيادة عدد العاملين المصريين فى الوطن العربى بين عامى ٧٦، ١٩٧٨ فإن الهوة بين تقديرات الجهاز المركزى وتقديرات وزارة الخارجية تتزايد. ومع عدم نشر الجهاز لأسس تقديراته بالنسبة لعدد العاملين ونسبة الإعالة فإن الكثيرين من المتخصصين فى موضوع هجرة العمالة المصرية لايميلون الى الثقة فى تقديرات الجهاز ، خاصةوأن الجهاز قدر عدد العاملين المصريين فى الخارج بعد عام ١٩٧٩ على أساس التزايد سنويا بنفس معدل نمو السكان فى مصر وهذا زعم غير مقبول وغير مستند لأساس علمى (٩) . أما التعداد الذى أجراه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى مصر عام ١٩٨٦ فقد قدر عدد المصريين العاملين فى الخارج بنحو ٢ر٢٥ مليون عام ١٩٨٦ . وتزداد الصورة غموضا بالنسبة لحجم العمالة المصرية فى الخارج مع المزيد من تضارب البيانات عنها فى الثمانينات كما فى السبعينات حيث ذكر رئيس الجمهورية أن عدد العاملين المصريين فى الخارج يزيد عن ٥ر٢ مليون فى خريف ١٩٨٥ (١٠) . بينما وصلت تقديرات بعض الجهات الأخرى بالرقم الى نحو أربعة ملايين ووصل البعض فى تقديراتهم لعدد العاملين المصريين فى العراق وحده الى مايقارب الثلاثة ملايين . أما كتاب اليونسكو عن الهجرة الدولية فانه قدر عدد المصريين العاملين فى الوطن العربى عام ١٩٨٠ بنحو ٨٠٣ الف موزعين على النحو التالى : ٢٥٠ الف ليبيا ، ٢٢٣ الف العراق ، ١٥٥ الف السعودية ، ٨٢ الف الكويت ، ٥٦ الف الأردن ، ١٨ الف الإمارات ، ١٨ الف فى قطر وعمان واليمن والبحرين مجتمعين. راجع الجدول ٣.

تقديرات العمالة المهاجرة من مصر للأقطار العربية المستقبلة للعمالة
(بالالف)

	المجموع	الامارات العربية	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	ليبيا	العراق	الاردن	اليمن الشمالي
١٩٧٥	٣٩٨			الثانية			الثالثة	الاولي			
١٩٧٧	٥٣٠*										
١٩٧٨/٧٧	٦٠٠										
١٩٨٠	٨٠٣	١٨	٣	١٥٥	٥	٦	٨٢	٢٥٠	٢٢٣	٥٦	٤
١٩٨٥ مسافرين للعمل	١٢١٠			٣٦١			١٤٥	٣٣	٤٢٤	٩٠	
١٩٨٥ مسافرين كمرافقين	٢٥٩			١١٣			٢٣	٦	٢	٢٠	
١٩٨٥ درجة الاعالة	٪٢١,٤			٪٣١,٣			٪١٥,٩	٪١٨,٢	٪٠,٥	٪٢٢,٢	

* تقديرات صندوق النقد الدولي:

. المصدر لأعوام ٧٥ , ٧٧ , ١٩٧٨/٧٧: د٠ هنري عزام ـ "نتائج واحتمالات انتقال الأيدي العاملة في الأقطار المستوردة والأقطار المصدرة" مجلة المستقبل العربي ـ العدد ٢٣ يناير ١٩٨١ـ مركز دراسات الوحدة العربية ص ٢٣ ، ٤٠ ٠ ويلاحظ أن عدد العاملين المهاجرين من مصر الي دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا بلغ ٣٥٣ ألف وفقا لدكتور نادر فرجاني ـ "الهجرة الي النفط" ٠ويبلغ عدد المهاجرين للعمل في كل الوطن العربي مايتراوح بين ٤٠٠ الف، ٦٠٠ الف وفقا لمنظمة العمل الدولية.

المصدر لعام ١٩٨٠ :

- International migration today vol 1- trends and prospects Unesco/ University of Western of Australia

المصدر لعام ١٩٨٥ : د٠ نادر فرجاني ـ "سعيا وراء الرزق" ـ مركز دراسات الوحدة

العربية ـ بيروت ١٩٨٨ ص ٨٤.

ويجب ملاحظة أن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر يقدر عدد المهاجرين من مصر للعمل في الوطن العربي بنحو٥ر٢ مليون عام ١٩٨٦ .

أما الدراسة الميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الأقطار العربية والتي أجريت باشراف د. نادر فرجاني والتي ضمن نتائجها في كتابه سعيا وراء الرزق فإنها حددت عدد المصريين العاملين في الأقطار العربية عام ١٩٨٥ بنحو ٢١ر١ مليون يرافقهم نحو ٢٥٩ر٠ مليون أي أن نسبة المرافقين الي العاملين تزيد عن الخمس قليلا . وقد توزع العاملين المصريين في الخارج وفقا لنتائج الدراسة علي النحو التالي : ٩٠ الف الأردن ، ٣٦١ الف السعودية ، ٤٢٤ الف العراق ، ١٤٥ الف الكويت ، ٣٣ الف ليبيا ، ١٥٧ الف باقي الأقطار العربية بينما توزع المرافقون علي النحو التالي : ٢٠ الف الاردن ، ١١٣ الف السعودية ، ٢ الف العراق ، ٢٣ الف الكويت ، ٦ آلاف ليبيا ، ٩٥ الف في باقي الأقطار العربية ـ راجع الجدول (٣) .

والخلاصة أنه بالنسبة لعدد المصريين العاملين في الوطن العربي لاتتوافر بيانات حقيقية وانما تقديرات متضاربة ومتباينة بصورة كبيرة ولا يمكن الوثوق في أي منها بصورة كاملة ، اذ تبقي الحقيقة الغائبة هي وحدها الجديرة بالثقة . وحتي بالنسبة للدراسات الميدانية فإن نتائج أهم دراستين ميدانيتين متباينتين بصورة كبيرة ويزيد عدد العاملين المصريين في الخارج وفقا لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء عام ١٩٨٦ بنحو ٧٨٠ الف عن تقديرات عدد العاملين المصريين في الخارج وفقا للدراسة الميدانية التي أجريت تحت اشراف الدكتور نادر فرجاني . . ولا نملك الا أن نأخذ بمتوسطات التقديرات القصوي والدنيا لحجم العمالة المصرية في الوطن العربي . ووفقا لهذه المتوسطات فإن عدد المصريين العاملين في الوطن العربي بلغ نحو ٦٠٠ الف عام ١٩٧٥ وارتفع الي نحو مليون عام ١٩٨٠ وواصل الارتفاع حتي بلغ مايتراوح بين ٤٦٩ر١ مليون في مطلع ١٩٨٥ وفقا للدراسة الميدانية للدكتور نادر فرجاني ، ونحو ٢٥ر٢ مليون عام ١٩٨٦ وفقا للمسح الذي قام به الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء . . وأيا كان الأمر فإن الغالبية الساحقة من المصريين العاملين في ليبيا عادوا في خريف ١٩٨٥ والذين طلبت السلطات الليبية منهم الرحيل . وكان جانب كبير من العمال الذين طلبت منهم ليبيا الرحيل قد سبق وأن تغاضت عن وجودهم بصورة غير قانونية قبل ذلك

لاحتياجها اليهم . وعندما بدأ انخفاض أسعار النفط وانخفاض حصة ليبيا من انتاجه وبدأ نوع من التقشف في الجماهيرية توافق ذلك مع الاستغناء عن عدد من العمال غير الليبين فكان طلب الرحيل لمن لايعملون بصورة قانونية والذين سمح لهم في السابق بالعمل ، وتم انهاء عقود بعض ممن كانوا يعملون بصورة قانونية . كذلك فإن انخفاض الحصص الإنتاجية للأقطار النفطية العربية من النفط خلال الثمانينات وتدهور أسعاره بدءا من ١٩٨٢ ساهم في خفض معدلات النمو في السعودية والكويت والإمارات وليبيا من ٨ر٧٪ سنويا خلال الفترة من ٦٥ــ ١٩٨٠ الي ٣ر٣٪ سنويا في الفترة من ٨٠ــ ١٩٨٦ (١١) وقد تدهور الوضع بصورة حادة بانهيار اسعار النفط من حوالي ٢٨ دولار للبرميل عام ١٩٨٥ الي مادون العشرة دولارات للبرميل عام ١٩٨٦ ، وقد ترافق ذلك الانهيار مع اجراءات تقشف في الأقطار العربية المستقبلة للعمالة المصرية بما يرجح معه أن يكون قد أعقبه عودة صافية للمهاجرين المصريين من تلك الأقطار . هذا وقد خفضت السعودية علي سبيل المثال ميزانية التنمية فيها للفترة من ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠ بنحو ٢٠٪ بما لذلك من آثار سلبية علي طلبها علي العمالة الأجنبية التي يستلزمها تنفيذ هذه الخصة التي تقرر فيها تخفيض العمالة الأجنبية بنحو ٦٠٠ الف (١٢) .

كذلك فإن قيام بعض الأقطار العربية بتخفيض المرتبات وما يسمح للمهاجرين اليها بتحويله منها الي بلدانهم قد ساهم في تناقص اعداد الراغبين في السفر للعمل في تلك البلدان وفي عودة عدد من العاملين منها ويأتي العراق في المقدمة حيث قام في شتاء ١٩٨٦ بتخفيض مايسمح للعاملين العرب فيه ـ وغالبيتهم الساحقة من المصريين ـ بتحويله الي بلدانهم من ٢٢٠٠ دولار سنويا للعاملين في القطاع الخاص المشمول بالضمان وفي الأعمال الحرة الي ١٥٠٠ دولار سنويا للعاملين في القطاع الخاص المشمول بالضمان الاجتماعي ، والي مايقل عن ٩٠٠ دولار سنويا للعاملين لحساب أنفسهم أو في الأعمال الحرة غير المشمولين بالضمان الإجتماعي . ومع ابقاء تحويلات العاملين في القطاع العام والدولة عند مستوي ٢٢٠٠ دولار سنويا مع بعض التخفيضات للتحويلات الأعلي للعاملين فيهما . وتشير تقديرات بعض المتخصصين الي أن تلك الإجراءات قد أدت الي وجود عودة صافية للمصريين العاملين في العراق تراوحت بين ١٠٠ الف ، ١٣٠ الف عامل في السنة في عامي ١٩٨٦ ،

١٩٨٧ . [١٣] وقد كانت تلك الإجراءات كفيلة باعادة الغالبية الساحقة من المصريين العاملين في العراق لولا أن الأوضاع الاقتصادية في مصر كانت سيئة في ذلك الوقت حيث بلغ معدل زيادة أسعار المستهلكين في الحضر والريف بالترتيب نحو ٢٧٫٩٪ ، ٢٣٪ عام ١٩٨٦ . راجع جدول (٢)ـ كذلك فإن الأجور كانت تعاني من جمود في ظل حالة تباطؤ النمو الذي مر بها الاقتصاد المصري للعديد من العوامل أهمها انخفاض أسعار النفط وانخفاض حصيلة مصر من صادراتها منه . وقد شكلت الأحوال الاقتصادية السيئة في مصر في ذلك الوقت قيدا علي عودة المصريين العاملين في العراق . وفضلا عن ذلك فإن استقرار الكثير من المصريين العاملين بالعراق لفترات طويلة فيه خلق حالة من الارتباط لدي جانب منهم مع المجتمع العراقي كان من الصعب في ظلها أن يحدث نزوح جماعي لهذه العمالة من العراق لدي تردي أوضاعه تحت وطأة انهيار أسعار النفط وتأزم الموقف العسكري للعراق بعد احتلال ايران لشبه جزيرة الفاو في فبراير ١٩٨٦ . والذي حدث هو استمرار غالبية المصريين العاملين في العراق انتظارا لتحسن الأحوال بعد ذلك .

أما في عام ١٩٨٨ فقد شهدت أسعار النفط هبوطا متواليا ووصل سعر البرميل الي مايقل عن عشرة دولارات في خريف ذلك العام مما انعكس بصورة سلبية علي عوائد الأقطار النفطية العربية عن صادراتها النفطية . وإن كانت الأسعار قد عاودت الارتفاع بعد ذلك في اعقاب اجتماع الأوبك المبكر في نهاية نوفمبر١٩٨٨.

وترتيبا علي ماسبق فإنه من المرجح أن تكون هناك عودة صافية من تلك الأقطار . أما العراق في عام ١٩٨٨ فإنه يعتبر حالة خاصة اذ شهد الربع الأول من ذلك العام تدهور في عائداته من تصدير النفط ، انعكس علي أوضاعه الاقتصادية وربما يكون قد ساهم في زيادة تيار العودة الصافية من العراق . كذلك فإن حرب المدن بين العراق وايران والقصف المتبادل بصواريخ ارض ـ ارض منذ شهر فبراير من العام ١٩٨٨ بما خلفه من حالة من انعدام الأمن للمواطنين ربما يكون قد ساهم في زيادة تيار العودة الصافية . لكن لاتجب المبالغة في حجم ذلك التيار إذ أن الفترة الزمنية التي تفصل بين تقرير المهاجر العودة الي مصر وبين تنفيذ ذلك تستغرق مايزيد علي الشهر أو الشهور أحيانا في العراق بالذات . وخلال تلك الفترة كانت حرب المدن قد توقفت ليبدأ العراق بعدها في سلسلة هجماته الناجحة بدءا من هجوم ١٧ ابريل

في الفاو . وتلك الهجمات التي تكللت بالانتصار ساهمت بالتأكيد في زيادة الإحساس بالأمن عند المصريين العاملين في العراق بما انهي أثر انعدام الأمن أثناء حرب الصواريخ . كمحدد لموقفهم من البقاء في العراق أو العودة منه . ومع توقف الحرب العراقية الإيرانية في يوليو ١٩٨٨ والعراق في موقف الأقوي توقف تيار العودة الصافية للعمالة المصرية من العراق. ورغم أن توقف الحرب اعقبه انخفاض كبير في اسعار النفط الا أن التوقعات بتحسن الأحوال الاقتصادية في العراق واحتياجه الكبير للعمالة لتنفيذ استثمارات اعادة اعمار ماخربته الحرب أدي لتوقف تيار العودة الصافية للعمالة المصرية من العراق خاصة مع التحسن الكبير في العلاقات بين العراق ومصر التي كانت أكثر الأقطار العربية دعما ومساندة للعراق أثناء الحرب بالذات في مجال التصنيع العسكري والإمداد بالأسلحة والخبرات العسكرية .

وقد أدت التقديرات المغرقة في التفاؤل حول انتعاش الأحوال الاقتصادية في العراق والتي روجت لها الجهات الإعلامية والصحفية بالذات في مصر الي تجدد تيار الهجرة الإضافية الصافية من مصر الي العراق. ويشير بعض المتخصصين الي أن نحو ٧٠٠ الف مصري توجهوا الي العراق منذ يوليو ١٩٨٨ حتـ صيف عام ١٩٨٩[١٤]. لكن العراق الذي خرج من الحرب مدينا بنحو ٧٠ مليار دولار[١٥] ـنها لدول غير عربية لم يستطع تمويل كل مشروعات اعادة الإعمار والبناء الاقتصادي التي .. ـن متوقعا أن يقوم بها. كما أن العراق استعان بشركات آسيوية لانجاز تلك المشروعات بعقود تسليم المفتاح وهو ماضيق المجال أمام العمالة المصرية في العراق . ومع تسريح العراق لعدد كبير من قواته المسلحة يبلغ نحو ٢٠٠ الف حتي الآن فإن عدد من الجنود المسرحين عادوا الي مواقع عملهم التي شغلها المصريون طوال الحرب. ومع استخدام القطاع الخاص العراقي للغالبية الساحقة من العمالة المصرية في العراق فإنه استمر في استخدامها نظرا لكفاءتها العالية ورخص أجرها مقارنة بالعمالة العراقية وهو ما أدي لوجود بطالة بين العراقيين وهو ماترتب عليه قيام الحكومة العراقية بتخفيض تحويلات المصريين العاملين لديه بصورة تجعلهم يفضلون العودة الي مصر. فقد خفضت تحويلات المصريين العاملين في الأعمال الحرة وغير المشمولين بالضمان الاجتماعي والعاملين لدي القطاع الخاص العراقي المشمولين بالضمان بعد القرار الي ١٠ دينارات شهريا أي حوالي ٣٢ دولار بعد أن كانوا يحولون ٢٠ دينار شهريا أي حوالي ٨٠ دولار. كما خفضت تحويلات العاملين

في القطاع الخاص المشمولين بالضمان قبل القرار الي ٢٠ دينار شهريا أي حوالي ٦٤ دولار بعد أن كانوا يحولون ٤٠ دينار شهريا أي حوالي ١٢٨ دولار قبل ذلك . كما خفضت تحويلات العاملين في القطاع العام والدولة من ٥٨ دينار شهريا كحد أدني أي حوالي ١٨٥ دولار الي ٤٠ دينار شهريا كحد أقصي للفنيين أي حوالي ١٢٨ دولار ونحو ٣٠ دينار لغير الفنيين الي مايوازي ٩٦ دولار . وبعد هذه القرارات العراقية بدأت عودة صافية ضخمة للمصريين العاملين في العراق بمعدلات تزيد عن عشرة الآف في الأسبوع الواحد منذ سبتمبر ١٩٨٩ . وقد تزايدت سرعة عودة المصريين من العراق بسبب الأحداث العنيفة التي وقعت للعديد منهم في خريف عام ١٩٨٩. ومن المرجح أن تعود غالبية المصريين العاملين في العراق الذين كانوا يقدرون بنحو ٤ر١ مليون في سبتمبر١٩٨٩ (١٦) سواء لانخفاض التحويلات التي يسمح بها العراق في الوقت الحالي أو للرواسب التي تركتها أحداث خريف ١٩٨٩ .

التركيب العمري والحالة التعليمية للمهاجرين :

أما بالنسبة للتركيب العمري للمصريين الذين هاجروا بصورة مؤقتة للعمل في الأقطار العربية فإنه لايمكن تحديدها بصورة دقيقة أيضا نظرا لغياب البيانات الحقيقية من عدد هؤلاء العاملين أصلا . ووفقا للدراسة الميدانية للدكتور نادر فرجاني فإن ٤٩٪ أو نحو نصف العاملين المصريين في الخارج يقع في الفئة العمرية من ٢٠ـ ٣٠ عاما . ويوجد نحو ٢ر٢٩٪ من المصريين العاملين في الوطن العربي في الفئة العمرية من (٣٠ـ٢٠) عاما .بينما يوجد ٦ر١٤٪ منهم في الفئة العمرية من ٤٠ـ ٥٠ عاما ، حوالي ٤ر٤٪ في الفئة العمرية من ٥٠ـ٦٠ سنة بينما شكل من يقعون في الفئة العمرية من ١٠ـ٢٠ سنة نحو ٢ر٢٪ . وشكل من تزيد أعمارهم عن ٦٠عاما نحو ٦ر٠٪ . ويبلغ المتوسط العمري للمصريين العاملين في الوطن العربي وفقا للدراسة المذكورة نحو ١ر٢٢ سنة مقارنة بمتوسط عمري بلغ ٢٦ر٣٥ سنة بالنسبة لمن عادوا من الهجرة قبل اعداد الدراسة في مطلع عام ١٩٨٥(١٧). وهذا يعني أن الهجرة من مصر للعمل في الوطن العربي كانت ومازالت تنطوي علي انتقاء عمري ، وأنها هجرة شبابية بالأساس .

أما بالنسبة للحالة التعليمية للمصريين الذين هاجروا بصورة مؤقتة للعمل في الوطن العربي فإن دراسة د. نادر فرجاني المذكورة آنفا تحددهم علي النحو التالي : ٤ر٣٥٪ أميين ،

٣ر١٨٪ يقرأون ويكتبون ، ٧ر٥٪ حاصلون على التعليم الإبتدائى ، ٢ر٤٪ حاصلون على التعليم الإعدادى ، ٥ر٢٢٪ حاصلون على التعليم الثانوى ، ٥ر٢٪ حاصلون على دبلومات ، ١ر١١ حاصلين على التعليم الجامعى ، ٤ر١ حاصلين على دراسات عليا بعد الجامعة وبالمقابل فإن الحالة التعليمية لغير المهاجرين وفقا للدراسة ذاتها كانت على النحو التالى : ٩ر٤٤٪ أميون ، ٩ر١٤٪ يقرأون ويكتبون ،٠ ٦ر٧٪ حاصلون على التعليم الإبتدائى ، ٦ر٤٪ حاصلون على التعليم الإعدادى ، ١٦٪ حاصلون على التعليم الثانوى ، ٧ر٢ ٪ حاصلون على الدبلومات ، ٧ر٨٪ حاصلون على مؤهل جامعي،٦ر٠٪ حاصلون على دراسات عليا بعد الجامعة [١٨] . وبلغت نسبة الأمية لدى الكبار فى مصر عامة نحو ٢ر٤٩٪ عام ١٩٨٦ وفقا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء . [١٩] وهذه البيانات تعنى أن المستوى التعليمى للمصريين الذين هاجروا للعمل فى الوطن العربى أفضل من المستوى التعليمى للمصريين الذين لم يهاجروا للعمل فى الخارج .

وإضافة الى مستوى التعليم فإن د. عبد الفتاح قنديل يشير فى ورقة قدمها الى مؤتمر الاقتصاديين العرب الذى انعقد فى بغداد فى ابريل ١٩٧٥ الى أن أكثر من ٩٥٪ من المصريين العاملين فى الخارج يتمتعون بما يتراوح بين ٤ ، ٨ سنوات خبرة عملية [٢٠] أى أنه كان هناك انتقاء تعليمى ومهارى للعمالة المصرية المهاجرة للوطن العربى . واذا كان ذلك هو الوضع عام ١٩٧٥ فإنه يمكن القول أن العمالة المصرية التى توجهت الى الأقطار العربية التى تتطلب تأشيرة دخول قبل السفر اليها قد ظلت على الأرجح تتمتع بعدد سنوات من الخبرة ربما يكون قد تزايد فى الفترة الأخيرة مع تزايد الانتقائية فى مستوى التعليم والخبرة من قبل الأقطار العربية الخليجية للعمالة المصرية ، أما العراق والأردن اللذان لا يتطلب السفر للعمل فيهما تأشيرة دخول للمصريين أو التعاقد المسبق فإن عدد ونسبة الداخلين الجدد لسوق العمل من اجمالى للمصريين العاملين فيها ، أكثر بكثير من عددهم ونسبتهم فى الأقطار العربية الأخرى المستقبلة للعمالة المصرية . وعموما تشير البيانات السابقة الى أن المصريين المهاجرين بصورة مؤقتة للعمل فى الأقطار العربية وكذلك العائدين من الهجرة الى تلك الأقطار بالأساس من فئات العمر بين (٢و٠ ٥ عاما وكانوا فى مجملهم تقريبا أقل من ٦٠ عاما أى فى الفئات العمرية النشطة اقتصاديا وهو أمر منطقى مع كونهم مهاجرين للعمل وفى حالة مرافقة الزوجة

للمهاجر فانها غالبا تكون من نفس الفئة العمرية ، أما بالنسبة لمصدر العاملين المصريين الذين هاجروا بصورة مؤقتة للعمل في الأقطار العربية في مطلع عام ١٩٨٥ وفقا لدراسات د. نادر فرجاني فإنه علي النحو التالي : ٨ر٣٧٪ ريف وجه بحري ، ١ر٢٩٪ من ريف وجه قبلي ، ٩ر١٥٪ من المحافظات الحضرية ، ٢ر١٠٪ من حضر الوجه البحري ، ٥ر٦ ٪ من حضر الوجه القبلي ، بينما جاء ٤ر٠٪ من مناطق أخري ، أما العائدين من الهجرة فكان ٣١٪ منهم ريف بحري ، ٤ر٢٥٪ ريف قبلي ، ٢ر٢٠٪ المحافظات الحضرية ، ١ر١٢٪ حضر بحري ، ٩ر٩٪ حضر قبلي ، ٤ر٠٪ من مصادر أخري . [٢١] وهذا يعني أن ريف الوجهين البحري والقبلي قد هاجر منه للعمل في الوطن العربي نحو ٩ر٦٦٪ من اجمالي عدد المصريين الذين هاجروا للعمل في الخارج مما يؤكد تركز الهجرة في هذه المناطق الأكثر فقرا في مصر بصورة تزيد عن الوزن النسبي لقوة العمل فيها ٤١ر٥٢٪ من اجمالي قوة العمل المصرية .

كذلك فإن نسبة الأميين بين المهاجرين أقل كثيرا من نسبة الأميين بين الكبار في مصر ، كما أن نسبة الحاصلين علي الثانوية وعلي تعليم جامعي ودراسات عليا بين المهاجرين أعلي من نظائرها في مصر عامة مما يعكس انتقائية الهجرة لفئات عمرية نشطة اقتصاديا وأفضل من زاوية تأهيلها العلمي فضلا عما سبق وذكرناه حول تمتعها بخبرات عملية تتراوح بين ٤ و٨ سنوات . وهذا بدوره يعني أن هذه الهجرة قد استنزفت جانب من أفضل العناصر في قوة العمل المصرية ، بما لذلك من تأثير سلبي علي نوعية العمالة الباقية في مصر وبالتالي علي مستوي انتاجيتها .

السياسة الحكومية في مصر تشجع الهجرة

بعد كل ماسبق يمكن القول أن هجرة اعداد كبيرة من المصريين للعمل في الأقطار العربية بدأت بعد انتهاء حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، ولم تأت تلك الهجرة عفوا وإنما جاءت محصلة لمجموعة من التطورات الإقتصادية والسياسية والاجتماعية في مصر وفي الأقطار المستقبلة ودفعت اليها مجموعة من السياسات الحكومية المصرية التي شجعت بدورها هجرة ملايين من المصريين للعمل في الخارج حيث ينص دستور عام ١٩٧١ في مادته ٥٢ علي حق الهجرة الدائمة والمؤقتة ، وصدر بعد ذلك سلسلة من القوانين التي نظمت هذا الحق الدستوري وبخاصة القرار الجمهوري ٧٣ لسنة ١٩٧١ الذي أعطي المهاجرين حق العودة الي وظائفهم الحكومية

خلال سنة من استقالاتهم لتوفير ضمانات للمهاجرين عند استحالة استمرارهم في العمل في بلدان المهجر أو اذا صادفتهم عقبات تحول دون استمرارهم في المهجر. وفي عام ١٩٧٥ صدق مجلس الشعب المصري علي حرية انتقال الأيدي العاملة بين الأقطار العربية ، [٣٢] وكل ذلك يحدد السياسة الحكومية المصرية المشجعة علي الهجرة من مصر كوسيلة ارتأتها الحكومة في ذلك الوقت لحل العديد من المعضلات الاقتصادية والاجتماعية ، فمن الناحية الاقتصادية ارتأت الحكومة في مصر أن فتح باب الهجرة للعمل في الخارج أمام المصريين يمكن أن يساهم في حل مشاكل البطالة التي كانت قد بدأت في التفاقم بعد حرب اكتوبر خاصة بالنسبة لخريجي الجامعات والتعليم المتوسط الذين أخذت الدولة تؤخر التزامها بتعيينهم كخطوة في اتجاه الغاء ذلك الإلتزام ، كذلك فإن الحكومة المصرية ارتأت في التحويلات المتوقعة من المهاجرين للعمل في الخارج مصدرا للنقد الأجنبي يمكن أن يساهم في حل أزمة النقد الأجنبي التي استحكمت حلقاتها في مصر بعد هزيمة ١٩٦٧ وحرمان مصر من عوائد نفطها الذي احتلت اسرائيل حقولها وتفاقمت بصورة خاصة بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ مع الحاجة لتمويل مشروعات اعادة اعمار ماخربته الحرب وتمويل التنمية الاقتصادية . أما من الناحية الاقتصادية ـ الاجتماعية فإن التحول في السياسات الاقتصادية منذ ١٩٧١ وتراجع دورالدولة في النشاط الاقتصادي منذ عام ١٩٧٤ مع الانفتاح الاقتصادي الذي تضمن فتح الأبواب أمام الإستثمار الخاص والأجنبي .. هذه التحولات واكبها اشكال من العلاقات الاجتماعية غابت عنها الحلول الجماعية وأشكال التصدي الجماعي للأزمات وتفشت الروح الفردية التي كانت من ناحية أخري نتيجة للإحباطات المتتالية وانسداد أفق المشاركة الجماهيرية في رسم السياسات . وكان فتح باب الهجرة متسقا مع توجه الحكومة المصرية باعتباره يفتح الطريق أمام المصريين لحل مشاكلهم بصورة فردية بالخروج من مصر .

آثار الهجرة علي مصر

مثلما كان الخروج الكبير للمصريين للعمل في الخارج لأول مرة في التاريخ حدثا هائلا فإن آثار هذه الهجرة علي مصر كانت هائلة بدورها . وسوف نتعرض لآثار هذه الهجرة علي التنمية في مصر عبر التعرض لآثارها الاقتصادية الاجتماعية انطلاقا من تبنينا لمفهوم التنمية بمعناه الشامل الذي يعني باختصار تنمية الاقتصاد بالصور التي تحقق له القدرة الذاتية علي

النمو وتلبي الحاجات الأساسية للجماهير . وتعني أيضا تحقيق درجة عالية من العدالة في توزيع الناتج القومي علي المساهمين في خلقه . وتعني كذلك زيادة المشاركة الشعبية في صياغة السياسات الداخلية والخارجية للدولة . وأيضا يتضح مفهوم التنمية الذي نتبناه تقوية التلاحم الاجتماعي ورفع مستوي الخدمات الإجتماعية وتطوير نظام القيم بما يلائم ضرورات تقدم وتطور الأمة .

أولا الآثار الاقتصادية

ترتب علي هجرة المصريين بصفة مؤقتة للعمل في الوطن العربي قيامها بارسال تحويلات نقدية وسلعية كبيرة الي مصر . وقد تفاوتت التقديرات بشأن هذه التحويلات بصورة كبيرة تبعا لتفاوت التقديرات بالنسبة لحجم العمالة المهاجرة . وجاء جانب من ذلك التفاوت نظرا لأن التحويلات لم تتم كلها عبر قنوات الجهاز المصرفي وإنما تسرب جانب كبير منها الي السوق السوداء التي اعتمدت في جذب تلك المدخرات علي شراء العملات الأجنبية بأسعار أعلي من الأسعار التي كان يدفعها الجهاز المصرفي الحكومي في مصر ، وأعلي من أسعار السوق المصرفية بعد انشائها . كذلك تسرب جانب من تحويلات المصريين من بلدان تجمع المهاجرين الي دول أخري غير مصر سواء عن طريق ايداع بعض المهاجرين لمدخراتهم في بنوك أجنبية في دول غير مصر . أو لقيام الوسطاء وتجار العملة أو ماسمي بشركات توظيف الأموال الأسلامية بشراء مدخرات المصريين بالعملات الحرة واستغلالها خارج مصر بصورة أساسية .

وبالنظر الي الجدول (٤) نجد أن التحويلات النقدية للمصريين العاملين في الوطن العربي بلغت خلال الفترة من ١٩٧٤ ـ ١٩٨٤ نحو ٢٤٨٨٩ مليون دولار. وبلغت التحويلات العينية في الفترة ذاتها نحو ٨١٥٣ مليون دولار . وهكذا تبلغ جملة التحويلات النقدية والعينية التي حولها المصريين العاملون في الخارج نحو ٣٣٠٤٢ مليون دولار خلال الفترة من ١٩٧٤ ـ ١٩٨٤ .

وقد بلغت جملة تحويلات المصريين العاملين في الخارج العينية والنقدية خلال الفترة من العام ١٩٧٤ وحتي نهاية العام المالي ١٩٨٨/٨٧ نحو ٤٤٠٠٢ مليون دولار ـ راجع الجدول(٤).

وتجدر الإشارة الي أن بعض الخبراء كانوا قد توقعوا انخفاض التحويلات النقدية للمصريين

العاملين في الوطن العربي في النصف الثاني من الثمانينات مع حدوث عودة صافية منهم . وقد فسروا الزيادة التي شهدتها تلك التحويلات في عام ٨٢/٨٣ و ٨٣/١٩٨٤ بأنها كانت تعود الي تحويل العائدين نهائيا للجزء الأكبر من مدخراتهم مع انتهاء اقامتهم بالخارج .

جدول رقم (٤)

تحويلات المصريين العاملين في الخارج

السنة	جملة تحويلات نقدية	اجمالي التحويلات نقدية وعينية
١٩٧٤ - ١٩٨٤	٢٤٨٨٩	٣٣٠٤٢
١٩٨٦/٨٥		٣٠٦٣
١٩٨٧/٨٦		٣٠١٢
١٩٨٨/٨٧		٣٣٨٦
١٩٧٤-١٩٨٨/٨٧*		٤٤٠٠٢

المصدر : الفترة من ٧٤ـ١٩٨٤ هو د. نادر فرجاني "سعيا وراء الرزق" ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ، مارس ١٩٨٨ ص ٢٢٠.

المصدر : للعام ٨٥ـ١٩٨٦ هو احتسب من : البنك المركزي المصري ـ التقرير السنوي ٨٦ـ١٩٨٧، ص ٧٣ .

المصدر : للعامين ٨٦ـ١٩٨٧ ، ٨٧ـ١٩٨٨ هو احتسب من : جمهورية مصرالعربية ـ وزارة التخطيط ، تقرير المتابعة الرابع لتنفيذ الخطة الخمسية الثانية ٨٧ـ١٩٨٨ ـ ١٩٩٢/٩١ ـ التقرير المبدئي عن متابعة الأداء الاقتصادي الاجتماعي خلال السنة الأولي ١٩٨٨/٨٧ من الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٨/٨٧ـ١٩٩٢/٩١ ص ٧٩ .

* من الضروري ملاحظة أن تحويلات المصريين العاملين في الخارج خلال النصف الأول من عام ١٩٨٥ محتسبة من رقم اجمالي التحويلات النقدية والعينية عن الفترة من ١٩٧٤ـ ١٩٨٨/٨٧ ، وقد قدرنا

تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال النصف الأول من عام ١٩٨٥ بنحو ١٥٠٠ مليون دولار علي الأقل بناء علي تقديرات تحويلات العاملين عام ١٩٨٥/٨٤ وبذلك يصل الرقم الإجمالي لتحويلات المصريين العاملين في الخارج النقدية والعينية نحو ٤٤٠٠٢ مليون دولار خلال الفترة من ١٩٧٤ـ ١٩٨٨/٨٧ .

والنتيجة المنطقية لهذا الاستنتاج هو أن انخفاض جملة التحويلات النقدية الذي بدأ في العام المالي ١٩٨٥/٨٤ سيتواصل ويتسارع في السنوات التالية. وهذا الانخفاض لم يحدث في الواقع خلال السنوات الماضية وماحدث هو أن التحويلات النقدية للمصريين العاملين في الخارج انخفضت خلال العام المالي ١٩٨٥/٨٤ الي نحو ٢٩٥٩ مليون جنيه مصري مقارنة بنحو ٣٢٨٩ مليون جنيه عام ١٩٨٤/٨٣ أي بنسبة انخفاض قدرها ١٠٪ واستمرت في الانخفاض فبلغت ٢٥٠٠ مليون جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ بنسبة انخفاض قدرها ٥ر١٥٪ ثم واصلت الإنخفاض بنسبة ١ر٤٪ في العام المالي ١٩٨٧/٨٦ ، طبقا لبيانات البنك المركزي ووزارة التخطيط التي عاملت العام ١٩٨٦/٨٥ ، ١٩٨٧/٨٦ علي أساس سعر صرف واحد ـ راجع الجدول (٥) . ولكن هذا المنحني الهابط للتحويلات النقدية للمصريين العاملين في الخارج شهد انقلابا كبيرا في العام المالي ١٩٨٨/١٩٨٧ حيث تزايدت التحويلات النقدية بنسبة ١ر٧٣٪ مقارنة بجملة التحويلات النقدية في العام المالي ١٩٨٧/٨٦ وعلي أساس سعر صرف واحد عند حساب التحويلات في العامين الماليين وهو ٩ر٢٢٢ قرش للدولار .

وفي نفس العام ١٩٨٨/٨٧ ارتفع اجمالي تحويلات المصريين العاملين في الخارج بنسبة ٤ر١٢٪ مقارنة بعام ١٩٨٧/٨٦ وعلي أساس سعر صرف موحد للعامين وعلي ذلك فإن ارتفاع مكون التحويلات الأخير في تحويلات المصريين العاملين في الخارج وبالتالي ارتفاع التحويلات النقدية والتحويلات عامة ثم تسارع انخفاضها بعد ذلك لا يمكنه تفسير تزايد التحويلات مرة أخري في العام المالي ١٩٨٨/٨٧ والأرجح أن ارتفاع التحويلات عام ١٩٨٨/١٩٨٧ ناتج عن عدة عوامل منها زيادة التحويلات النقدية خلال الجهاز المصرفي بعد انشاء السوق المصرفية الحرة وقيامها بشراء تحويلات العاملين بالخارج بأسعار مرتفعة ومرنة الي حد مابالتوافق مع زيادة المطاردة الفعلية لأنشطة تجار العملة في السوق السوداء في مصر وزيادة مطاردة تجار المخدرات الذين يمثلون احدي القنوات الكبيرة التي يتسرب منها النقد الأجنبي الذي يحوله العاملين بالخارج ، وكذلك كانت هناك مبالغة في المدي الذي بلغه تيار العودة من بعض الأقطار العربية الخليجية .

جدول رقم (٥)

تقديرات تحويلات المصريين العاملين في الخارج

بالمليون جنيه مصري

السنة	مجمع النقد الأجنبي لدي البنوك المعتمدة	تقدير جملة التحويلات النقدية	تحويلات نقدية رسمية + التغير في ودائع القطاع العائلي بالعملة الاجنبية لدي البنوك	تحويلات عينية	اجمالي التحويلات نقدية و عينية
١٩٧٥	١٥٨	٢١٢	١٦٠		
١٩٧٦	٣٩٤	٤٨٤	٣٢٨		
١٩٧٧	٦٢٣	٧٧١	٥٠٦		
١٩٧٩/٧٨	١٢٣٢	١٤٨٤	٨٩٧		
١٩٨٠/٧٩	١٧١٧	٢١٣٦	١٠٨٦		
١٩٨١/٨٠	٢١٠٥	٢٥٠٦	١٢٥٥		
١٩٨٢/٨١	١٤٠٦	٢٢٠٦	١٣٣٣		
١٩٨٣/٨٢	٢٣٢٨	٢٩٠٣	١٥٠٦		
١٩٨٤/٨٣	٢٩٥٦	٣٢٨٩	١٣٩٠		
١٩٨٥/٨٤	٢٦٢٢	٢٩٥٩	١٠٦١		
١٩٨٦/٨٥	*٣٣٦٩	٢٥٠٠	٧٠٣		٣٩٥١
١٩٨٧/٨٦	*٣٠٥١	٢٣٩٧	١٠٣٦	٤٣١٧	٦٧١٣
١٩٨٨/٨٧		٤١٥٠	٣٢٢٤	٣٣٩٧	٧٥٤٧

المصدر لبيانات الأعمدة الأول والثاني والثالث هو : د. نادر فرجاني ـ "سعيا وراء الرزق" ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت مارس ١٩٨٨ ص ٢١٥.

المصدر لبيانات الصفين الآخيرين هو: جمهورية مصر العربية ـ وزارة التخطيط ـ تقرير

المتابعة الرابع ولتنفيذ الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٨/٨٧ ـ١٩٩٢/٩١ ـ التقرير المبدئى عن متابعة الآداء الاقتصادى الاجتماعى خلال السنة الأولى ١٩٨٨/٨٧ من الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٨/٨٧ ١٩٩٢/٩١ ص ٧٩ .

* البنك الأهلى المصرى ـ النشرة الاقتصادية ـ المجلد ٤٠ العدد ١ . ٢ ص ١٥٣ .

واذا كان رقم ٤٤٠٠٢ مليون دولار هو الرقم الذى نرى أن تحويلات المصريين قريبة منه فان الآثار التى أفرزتها هجرة العمالة عبر التحويلات توقفت على أسلوب استخدام تلك التحويلات وعلى المناخ الاقتصادى الذى ساد مصر بعد بدء سياسة الانفتاح الاقتصادى منذ عام ١٩٧٤ . . . تلك السياسة التى أثرت بشكل كبير على الاتجاهات التى توزعت فيها تحويلات المصريين العاملين بالخارج .

ومنذ البداية توزعت تحويلات المصريين العاملين بالخارج بين تحويلات نقدية وتحويلات عينية استهلاكية واستثمارية . والتحويلات العينية هى سلع بطبيعتها ، أما التحويلات النقدية فلا يوجد بيانات حول كيفية توزيعها على أوجه الإنفاق المختلفة ، وسوف نعتمد فى تحديد ذلك على نتائج الدراسة الميدانية للدكتور نادر فرجانى المذكورة سابقا، وطبقا لنتائج الدراسة وجه العائدون من الهجرة نحو ٦٪ فقط من مدخراتهم فى أغراض انتاجية مباشرة مثل شراء الماشية ووسائل النقل العام والآلات والمعدات الزراعية والصناعية والمحال التجارية . بينما وجهوا ٧ر١٪ من مدخراتهم لشراء الأوراق المالية واحتفظوا بنحو ٣ر٢٣٪ من مدخراتهم فى صورة نقود سائلة وودائع وذهب بينما توجه ٦ر٢٥ ٪ من مدخراتهم لشراء السلع الاستهلاكية المعمرة وتوجه نحو ٧ر١٠٪ من مدخراتهم لأجل الإنفاق على الزواج ، وبالطبع فإن جانب كبير من نفقات الزواج ينصرف الى الإنفاق على السلع الإستهلاكية المعمرة وتوزع الجانب الباقى من مدخرات العائدين من الهجرة بين سداد الديون ٤ر٣٪ ، الحج والعمرة ٤ر٣٪ وشراء أرض زراعية ٦ر١٪ ، وشراء أرض للبناء ٤ر٣٪ وبناء سكن ٢ر١٩٪ ، ٠ر٢٪ فى أغراض أخرى .

بالمقابل فإن المصريين الذين لم يهاجروا وجهوا ١ر١٣٪ من مدخراتهم لأغراض انتاجية مباشرة ووجهوا نحو ٢ر١٪ من تلك المدخرات لشراء الأوراق المالية ، ٩ر٤٪ في شراء الذهب واحتفظوا بنحو ٥ر٣٪ من مدخراتهم في صورة نقد سائل وودائع بينما انفقوا نحو ٦ر٢١٪ من مدخراتهم علي شراء أرض وبناء مسكن عليها ، وانفقوا نحو ٣ر٤٪ علي شراء الأراضي الزراعية ، ونحو ٢ر٢٢٪ علي السلع الاستهلاكية ، ٧ر٢٢٪ للإنفاق علي الزواج ، ٩ر١٪ للحج والعمرة ، ٢٪ لسداد ديون ، ٦ر٢٪ في أوجه انفاق أخري . (٢٣)

أما في العام المالي ١٩٨٧/٨٦ فقد توزعت تحويلات المصريين العاملين في الخارج علي النحو التالي ٣ر٠٢٪ مقابل قيمة واردات الاحلال والتجديد في نطاق مشروعات الاستثمار ، ٣ر٦٤٪ تحويلات عينية أي سلع ، ٤ر١٥٪ تحويلات نقدية، أما في العام المالي ١٩٨٨/٨٧ فقد توزعت تحويلات المصريين العاملين في الخارج علي النحو التالي : ٣ر١٢٪ مقابل قيمة واردات الإحلال والتجديد ونطاق مشروعات الاستثمار ، ٠ر٤٥٪ تحويلات عينية، ٧ر٤٢٪ تحويلات نقدية (٢٤).

واذا كانت هذه هي تحويلات المصريين واوجه الإنفاق التي توزعت اليها فإن آثارها علي المؤشرات الرئيسية في الاقتصاد المصري وآثار هجرة العمالة علي طبيعة تطور تلك المؤشرات كان كبيرا وهو ماسنتعرض له دون أن نغفل الدور الهائل لسياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر علي تطور تلك المؤشرات وعلي توجيه آثار الهجرة ذاتها .

معدلات نمو الاقتصاد المصري

شهد معدل نمو الدخل المحلي الإجمالي المصري بالأسعار الثابتة تدهورا منذ حرب ١٩٦٧ حتي أصبح سالبا عام ١٩٧٣ حين بلغ -٥ر٠٪ ، وبعد حرب اكتوبر بدأ الدخل المحلي الإجمالي المصري ينمو بمعدلات جيدة ، بدءا من عام ١٩٧٤ حيث بلغ في السنوات ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ١٩٧٩ علي الترتيب ٧ر٥٪ ، ٦ر٧٪، ٢ر١٥٪ ، ٤ر١٢٪ ، ٢ر٩٪ ، ٨ر٩٪ . أما معدلات النمو التي حققها الدخل المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة من ٨٠-٨٦ فقد بلغت في المتوسط ٧ر٤ سنويا - راجع الجدول (١) ، بينما نمي الناتج المحلي الإجمالي في مصر بنحو ٩ر٢٪ عام ١٩٨٧ . (٢٥)

وتعكس معدلات نمو الاقتصاد المصري بدءا من عام ١٩٧٤ ارتفاعا كبيرا مقارنة بالوضع بين الحربين ١٩٦٧، ١٩٧٣ .

ومن المؤكد أن تحويلات المصريين العاملين في الخارج ساهمت في تحقيق تلك المعدلات المرتفعة للنمو ، وإن كانت معدلات النمو المتحققة في الاقتصاد المصري خلال الفترة من ٧٤ـ٨٧ لا تزيد كثيرا عن معدلات نمو الاقتصاد المصري في الفترة من ٥٩/١٩٦٠ الي ٦٤/١٩٦٥ والتي بلغت ٥ر٥٪ سنويا بالأسعار الثابتة لعام ٥٩/١٩٦٠ ـ راجع الجدول (١)، بل إن متوسط المعدل السنوي للنمو الاقتصادي في مصر خلال الثمانينات (١٩٨٠ـ١٩٨٧) يقل بنحو ١٪ عن نظيره خلال السنوات ١٩٥٩/١٩٦٠ ـ ١٩٦٤/١٩٦٥ .

ولا يعدو معدل النمو كونه مؤشرا عاما جدا لمعدل تزايد حجم الناتج ، لكن هيكل هذا الناتج وتطوره هو الذي يعطي المؤشر دلالة اعمق ويبين هل هو نمو في قطاعات الإنتاج السلعي التي تلبي الإحتياجات الإجتماعية ؟ وهل ينعكس التطور في اتجاه زيادة القدرة الذاتية للإقتصاد علي النمو والتطور ؟ أم أنه نمو في مجالات الخدمات وحتي في إنتاج سلع غير متوجهة لتلبية الاحتياجات الإجتماعية الضرورية وإنما متوجهة لإشباع احتياجات فئة أو طبقة اجتماعية معينة أو للتصدير للعالم الخارجي بما يخلق حاجة لاستيراد الضروريات في العالم الخارجي ويكرس حالة من التبعية .

وبالنسبة لهيكل الناتج المحلي الإجمالي في مصر عام ١٩٨٦ فإن ٥١٪ عائد لقطاعات الخدمات بعد أن كان مايعود لهذه القطاعات لايتجاوز ٤٥٪ من الناتج المحلي المصري عام ١٩٦٥ . وبالمقابل فإن القطاعات السلعية التي كانت تسهم بنحو ٥٥٪ من الناتج المحلي المصري عام ١٩٦٥ أصبحت تساهم بنحو ٤٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في مصر . وبالرغم من تزايد الوزن النسبي للصناعة في الناتج المحلي من ٢٧٪ عام ١٩٦٥ الي ٢٩٪ عام ١٩٨٦ الا أنه اذا تركنا تعدين البترول جانبا فإن النصيب النسبي للصناعة التحويلية من اجمالي الناتج في مصر من المؤكد أنه تعرض للانخفاض.

أما قطاع الزراعة الذي كان يساهم بنحو ٢٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي لمصر عام ١٩٦٥ فان اسهامه انخفض الي ٢٠٪ ، وكان من الممكن تفهم ذلك لو أن معدل النمو في هذا القطاع كان معقولا لكن متوسط معدل النمو السنوي لناتج قطاع الزراعة لم يزيد عن ٩ر١٪

خلال الفترة من ١٩٨٠-١٩٨٦[٢٦] مقارنة بنحو ٣ر٣٪ معدل نمو سنوي خلال الفترة من ٥٩/١٩٦٠-١٩٦٤/١٩٦٥[٢٧]. وقد انعكس تدهور معدلات النمو في الناتج في قطاعات الزراعة والصناعة التحويلية في انه بالرغم من تحقيق الاقتصاد المصري لمعدلات نمو مرتفعة بصفة عامة الا أن العجز الغذائي تزايد بصورة كبيرة أصبحت مصر تعاني بالفعل من تبعية غذائية نتاج اعتمادها في سد جانب كبير من احتياجاتها من السلع الغذائية الضرورية وبالذات الحبوب علي الاستيراد من الخارج. ذلك الاستيراد الذي تموله مصر بالاقتراض وهو مايمثل مشكلة اخري ومدخل آخر لتبعية مصر لمقرضيها ومصدري الحبوب اليها في نفس الوقت ، كذلك فإنه بالرغم من المعدلات المرتفعة نسبيا لنمو الاقتصاد المصري منذ عام ١٩٧٤ الا أن مصر ظلت معتمدة في سد حاجاتها من السلع الاستثمارية علي العالم الخارجي .

وبالطبع فإن طبيعة نمو الاقتصاد المصري تحددت خلال مجموعة التوجهات السياسية والاقتصادية الاجتماعية للحكم في مصر . لكن العمالة المصرية المهاجرة للعمل في الوطن العربي ساهمت بقسط غير هين في تحديد ملامح هذا النمو عبر تحويلاتهم وطرق انفاقها التي تعرضنا لها سابقا والتي لم يتوجه منها للاستثمار سوي جانب يسير ، وإن كانت طرق الإنفاق عند المهاجرين لتحويلاتهم في مصر قد تحددت علي ضوء المناخ الاستهلاكي الذي خلقته سياسة الإنفتاح في مصر. خاصة وأن الدولة علي ضوء هذه السياسة كانت تستدين ليس لتمويل الاستثمار وحسب، كما هو مفترض وإنما لتمويل استيراد السلع الاستهلاكية سواء كانت معمرة أو غذائية وغير ذلك من السلع. وفي مناخ من هذا النوع ليس من المتصور قيام المهاجرين بانفاق مدخراتهم في أغراض استثمارية لتوليد الدخل وتأجيل اشباع الاحتياجات الاستهلاكية لما بعد ذلك وهو ماكان من شأنه المساهمة في رفع معدلات نمو الاقتصاد المصري بأكثر مماتحقق. والأهم من ذلك تطوير قدرته الذاتية علي النمو ، ولو حصلت مصر علي تلك التحويلات بالعملات الحرة في مناخ مماثل لذلك الذي ساد خلال الفترة من ١٩٥٥ -١٩٦٥ لكان للاقتصاد المصري شأن آخر!

أوضاع البطالة في مصر

حتي أوائل السبعينات لم تكن البطالة تمثل مشكلة حقيقية تعاني منها مصر حيث تكفلت استثمارات خطة التنمية في النصف الأول من الستينيات واستصلاح الأراضي في استيعاب

الداخلين الجدد في سوق العمل وحتي جانب المتعطلين المتراكمين من فترات سابقة فانخفض معدل البطالة من ٩ر٥٪ عام ١٩٥٧ الي ٢٣ر٢٪ عام ١٩٦٠ ثم انخفض الي ٥٦ر١٪ عام ١٩٦٦ ، ومع الهزيمة وتدهور معدلات نمو الاقتصاد ارتفع معدل البطالة بصورة محدودة فبلغ ٤ر٢٪ عام١٩٧٠ (٢٨) وعندما انتهت حرب اكتوبر وماتلاها من تخفيض اعداد المجندين دخل الي سوق العمل عدد كبير دفعة واحدة ، ومع انخفاض طلب الاستثمارات الجديدة علي عنصر العمل تزايدت معدلات البطالة في مصر خاصة مع تخلي الدولة تدريجيا عن التزامها بتعيين الخريجيين وفي ظل هذا الوضع راهنت الحكومات المصرية المتوالية منذ عام ١٩٧٤ علي الهجرة كحل لمشكلة البطالة في مصر ، سواء من خلال استيعاب الأقطارالمستقبلة للعمالة المصرية لجانب من المتعطلين في مصر ، أو لما كان متوقعا من قيام العائدين من الهجرة بالاستثمار بما يحفز النمو الاقتصاد ويزيد الطلب علي العمالة ، ورغم أن الجانب الأعظم ممن هاجروا من مصر للعمل في الأقطار العربية كانوا يعملون قبل سفرهم الا أن خروجهم أفسح المجال أمام عدد مماثل لهم من الداخلين الي سوق العمل الجدد ، الا في الحالات التي كان المهاجرون يعملون فيها في أماكن تعاني بطالة مقنعة .

وبصفة عامة يمكن القول أن هجرة المصرين للعمل في الوطن العربي ساهمت بالفعل في تسكين مشكلة البطالة في مصر دون أن تقدم لها حلا حقيقيا ، ولم يتم التسكين بالضرورة عن طريق توفير فرص عمل لكل المتعطلين في مصر أو الجانب الأكبر منهم ، وإنما تم التسكين أو التجميد بما خلقته الهجرة من منفذ أصبح المتعطلين يتطلعون اليه ويسعون لحل مشكلتهم خلاله بعيدا عن الضغط علي الحكومة أو المواجهة معها لأجل توفير فرص عمل لهم هذا من جانب ، ومن جانب آخر مثل السفر للعمل في العراق أو الأردن الذين لايشترطان تأشيرة دخول وعقد عمل مسبق ملجأ للداخلين الجدد الي سوق العمل في مصر والذين لايجدون فرص عمل في مصر أو في الأقطار العربية الخليجية الأكثر ثراء.

وتجدر الإشارة الي أن اعتماد الهجرة كحل لمشكلة البطالة من جانب الحكومات المصرية المتتالية جعلها تنصرف عن البحث بجدية عن حل حقيقي داخلي للمشكلة . أما استخدام المهاجرين لدي عودتهم لمدخراتهم في تمويل استثمارات تحفز الطلب علي العمالة فإنه لم يحدث سوي بشكل محدود نتيجة نمط استخدام المدخرات الذي تعرضنا له في موضع سابق والذي لم

يخصص المصريون للإستثمار منه سوى جانب محدود ، ومع جمود معدلات تزايد المصريين المهاجرين للعمل فى الأقطار العربية ثم توقف ذلك التزايد الذى أعقب الانخفاض فى اعداد المصريين العاملين فى الوطن العربى مع وجود عودة صافية لهم من الكثير من الأقطار المستقبلة لهم أصبح تأثير الهجرة للعمل فى الخارج على معدلات البطالة فى مصر سلبيا . بمعنى أن الهجرة قد توقفت كمنفذ لاستيعاب فائض العمالة المصرى وبالتالى اغلقت كمنفذ لتخفيض معدل البطالة بما فتح الطريق أمام تزايد معدلات البطالة فى مصر بلا معوقات بسبب عجز الاقتصاد المصرى عن استيعاب فرص العمل المصرية لأسباب عدة ليس هنا مجال ذكرها ، وأيضا بسبب العودة الصافية للعاملين فى الخارج الذين يدخل جانب منهم فى صفوف المتعطلين بالذات الذين سافروا للعمل فى الخارج ولم يحتفظوا بأماكن عملهم فى مصر .

كذلك فإن هذه العودة الصافية وماترتب عليها من انخفاض فورة الطلب ، البناء والتشييد أدت الى جمود النمو فى هذا القطاع الذى كان أحد القطاعات القائدة فى الاقتصاد المصرى فى النصف الثانى من السبعينيات والنصف الأول من الثمانينات ، حيث انخفض متوسط معدل النمو السنوى للإستثمار فى هذا القطاع من ٧ر٥٧٪ سنويا خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢/٨١ الى ٤ر٠٪ سنويا خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ ـ ١٩٨٧/٨٦ (٢٩) . وقد أدى الجمود فى نمو هذا القطاع أدى لسلسلة من الآثار الركودية فى الاقتصاد المصرى ساهمت فى تخفيض الطلب القائم أو الجديد على خدمات العمالة بما ساهم فى زيادة معدلات البطالة . وإن كان وجود البطالة من الأصل يرتبط باختلالات هيكلية فى الاقتصاد المصرى بما يعنى أن انخفاض موجة الهجرة للخارج ساهم فى تفاقمها وإن لم يكن هو الذى خلقها .

وتجدر الإشارة الى أن معدلات البطالة التى كانت ٤ر٦٪ عام ١٩٧٦ ولم تتجاوز ٢ر١٪ عام ١٩٨٤ قد تزايدت بصورة هائلة وبلغت ٧ر١٤٪ عام ١٩٨٦ . وكل هذه البيانات محسوبة من مصدر واحد لغرض المقارنة وهو الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى مصر.

نمط انفاق العائدين من الهجرة لمدخراتهم ومعدلات التضخم فى مصر:

ساهمت مدخرات المهاجرين المصريين للعمل فى الخارج فى زيادة معدلات التضخم فى مصر ـ انظر الجدول (٢) بانصرافها فى غالبيتها الساحقة فى اغراض غير استثمارية ، وقد اثرت

تحويلات العاملين في معدلات التضخم عبر عدد من الروافد ، حيث شكل العائدون من الهجرة وحتي أسر المهاجرين طلبا علي الكثير من السلع المستوردة سواء في حالة عدم وجود بديل محلي لها أوفي حالة وجود بديل محلي أقل في مستوي جودته ، أو حتي في حالة وجود بديل محلي متساوي في الجودة مع السلع المستوردة ، حيث أصبح استهلاك السلع المستوردة علامة علي اليسر بما جعلها تمثل مدعاه للتفاخر الإجتماعي لدي المهاجرين من أبناء الطبقات الدنيا في المجتمع المصري والتي لم تتعود أصلا علي استهلاك السلع المستوردة قبل ذلك ، فضلا عن اقبال من هم أعلي من ذلك علي استهلاك تلك السلع خاصة في ظل سياسة الانفتاح والدور الهائل للإعلان في حفز الاستهلاك وتثبيط الإدخار. المهم أن زيادة الطلب علي الواردات التي كانت اسعارها تتزايد سنويا كنتيجة لمستوي التضخم في البلدان التي جاءت منها. وكنتيجة للتخفيضات التي حدثت في سعر صرف الجنيه المصري حيث كانت أسعار الواردات في السوق المصري ترتفع بنفس نسبة تخفيض الجنيه علي الأقل مما ساهم في زيادة معدلات التضخم في مصر خاصة وأن الميل المتوسط للاستيراد تطورفي مصر بصورة درامية بما جعل الإرتفاع في أسعار الواردات قادرا علي قيادة موجة عامة من ارتفاع الاسعار وقد ارتفع الميل المتوسط للاستيراد في مصر بشكل تدريجي من ١٨٪ عام ١٩٧٣ [٣٠] الي ٤٣٪ عام ١٩٧٨ وإن كان قد عاود الانخفاض وظل خلال الفترة من ١٩٨٥/٧٩ محصورا بين ٣٥٪ ، ٤٠٪ ثم انخفض بعد ذلك الي ١ر٣٣ عام ١٩٨٦/٨٥ ثم انخفض الي ٨ر٢٤٪ عام ١٩٨٧/٨٦ [٣١] ..وبالطبع فإن هجرة العمالة المصرية وطلبها علي الواردات ليس هو المسئول الوحيد في التزايد الهائل في الواردات وإنما يأتي في المقام الأول مجمل سياسات الانفتاح الاقتصادي بما تضمنته من الغاء تأميم التجارة الخارجية واعادة فتحها للقطاع الخاص الذي بذلت فئة الكمبرادور فيه جهود جبارة في ترويج السلع المستوردة حتي ولو كانت علي حساب الإنتاج المحلي .

كذلك فإن تحول النقد الإجنبي الذي يحوزه العائدون من الهجرة الي جنيهات مصرية داخل مصر دون أن يقابلها انتاج محلي أو استيراد من الخارج في حالة تسرب النقد الأجنبي عبر السوق السوداء الي الخارج عبر عمليات تهريب الأموال ، أو تسربه لتمويل شراء المخدرات من الخارج. في هذه الحالة تشكل النقود التي بحوزة العائدين من الهجرة طلبا لا يقابله انتاج أو استيراد سلعي وهو مايعين زيادة معدلات التضخم ورفع الأسعار لأعلي .

وإن كان لابد من التذكير بأن حجم النقود في أي اقتصاد قومي يحدد من خلال السلطات النقدية التي تفرط في الإصدار النقدي عند اتباع سياسات التمويل بالعجز كما هو الوضع في مصر وفي هذه الحالة فإن النقود تكون موجودة سواء بحوزة تجار العملة ومن وراءهم أو العائدين من الهجرة عندما يستبدلون النقد الأجنبي بالعملة المصرية عبر السوق السوداء. وكل مايمكن أن يؤثر به العائدون من الهجرة هو تحويلهم للمدخرات بالعملة المصرية التي يملكها الراغبون في تهريب الأموال للخارج أو في استيراد الممنوعات بدلا من اضطرار هؤلاء المدخرين المحليين الي اكتنازها أو استثمارها في الاقتصاد المصري اذا تعذر تحويلها لنقد أجنبي قابل للتهريب وتمويل استيراد الممنوعات ، أي أن العائدوين من الهجرة خلال تعاملهم في السوق السوداء يساهمون في تحويل جانب من المدخرات التي كان الواقع الاقتصادي سيجبرها علي البقاء مكتنزة لدي مالكيها أو أن يستخدموها في تمويل الاستثمارات دون تحويلها الي مجال الاستهلاك بما ساهم في رفع معدلات التضخم .

كذلك فإن سماح السلطات في مصر للتعامل بالنقد الاجنبي في شراء السلع المعمرة والمساكن ساهم في زيادة طلب العائدين من الهجرة علي تلك السلع من خلال مدخراتهم بالعملات الحرة بما ساهم في رفع أسعار تلك السلع بصورة مبالغ فيها أحيانا نتاج تحديد أسعارها بالعملة الحرة وبالتالي ارتفاع تلك الأسعار بالجنيه المصري عند تخفيض أسعار صرفه حتي لو لم ترتفع تكلفة انتاج تلك السلع .

كذلك أدت الهجرة الي تدهور نسبي في كفاءة قوة العمل في مصر حيث شكل المؤهلون وأصحاب الخبرة الفعلية جانب كبير من العمالة المصرية المهاجرة بصفة خاصة الي اقطار مجلس التعاون الخليجي التي زادت في الفترة الأخيرة من انتقائيتها للعمالة التي تطلبها من مصر وإن كانت عودة المهاجرين وسفر غيرهم تقلل الي حد ما من أثر الهجرة علي كفاءة العمل علي الأقل بعد الفترة الأولي ، كذلك أدت الهجرة بصفة عامة الي حرمان مصر من جانب من السكان النشطين اقتصاديا بما يمثل اقتطاعا من فرص الاعتماد عليهم في القيام بأنشطة اقتصادية داخل مصر ، واذا كان ذلك يبدو في بعض الأحيان بلا معني في حالة عدم وجود الاستثمارات القادرة علي استيعابهم .

أما احتفاظ العائدين من الهجرة بجانب من مدخراتهم كودائع فانه ساهم بلا شك في رفع

معدل الإدخار القومي المصري. لكن لا يجب اغفال أن الصراع علي تلك المدخرات بين الحكومة وجهازها المصرفي من ناحية وبين بعض الرأسماليين وتجار العملة الذين اتخذوا الدين واللحي ستارا لهم أو ما عرفوا بأصحاب شركات توظيف الأموال ، هذا الصراع أدي الي توجيه تلك المدخرات في اتجاهات لم تحقق افادة حقيقية للاقتصاد المصري .

واذا كان العائدون من الهجرة يتحملون جانبا من المسئولية باعتبارهم شاركوا بتوجيه أموالهم لتلك الشركات فإن المسئول الأول هو الدولة التي لم تمارس سلطاتها إما لأسباب مصلحية أو لانتشار الفساد الذي أدي للتغاضي عن نشاط تلك الشركات فترة طويلة ، والتي عجزت بصورة أو بأخري في خلق الأوعية الادخارية والاستثمارية الملائمة التي تغري المهاجرين علي ادخار واستثمار أموالهم فيها.

وعلي الجانب الأخر لا يمكن اغفال المساهمة الكبيرة للعائدين من الهجرة في زيادة وسائل النقل العام الخفيفة والثقيلة وكذلك في زيادة ميكنة الزراعة المصرية التي شهدت ارتفاعا كبيرا سواء لما فرضته الضرورة من استخدام الآلات لتعويض نقص العمالة في أوقات الذروة بعد هجرة جانب من العمالة الريفية ، أو لاستخدام الريفيين العائدين من الهجرة لمدخراتهم في شراء جرارات زراعية أو آلآت مساعدة لها كنوع من الاستثمار ، وفي دراسة أخيرة لمعهد التخطيط القومي في مصر أصبح عدد الجرارات في مصر حاليا أكثر من حاجة القطاع الزراعي في مصر اذ استخدمت بأكملها في الزراعة وليس في أعمال أخري كنقل المواد الغير زراعية ـ مواد البناء ـ كما يحدث حاليا .

وهكذا يمكن القول أن تحويلات المصريين العاملين في الوطن العربي ساهمت في زيادة معدلات نمو الاقتصاد المصري لكنها لم تؤد لتحقيق تنمية إقتصادية حيث تزايد الاعتماد علي الخارج في سد الحاجة من السلع الاستراتيجية وبالذات الحبوب والآلات ولم تؤد التحويلات الي خلق قدرة ذاتية للاقتصاد المصري علي النمو وإن كان ذلك يرجع في جانب كبير منه الي عجز الدولة والقطاع الخاص في مصر عن توجيه التحويلات لتحقيق التنمية الاقتصادية .

التأثيرات الاجتماعية الناجمة عن الهجرة :

مارست الهجرة للعمل تأثيرات كبيرة علي المجتمع المصري حيث ساهمت في تخفيض مستوي التلاحم الاجتماعي أو إحداث درجة من التفكك الاجتماعي بالإرتباط مع آثار سياسة

الإنفتاح الاقتصادي وسيادة القيم الفردية .. وعلي أرضية حدوث درجة من التفكك الاجتماعي تطورت العديد من الظواهر ذات التأثير السلبي علي المجتمع المصري مثل ظواهر الإدمان وزيادة معدل الجريمة، والإرهاب الفردي .

كذلك ساهمت الهجرة في تخفيض مستوي تطور التبلور الطبقي في مصر نتاج انخفاض احساس العائدين من الهجرة بالمشاكل الاقتصادية ومشاكل العمل التي تشكل أساس تشكيل الوعي والتبلور الطبقي .

أثرت الهجرة بصورة كبيرة علي بنية الأسرة المصرية التي كانت علي مدي التاريخ مثالا للتماسك والتلاحم فقد أدي سفر الزوج والأب الي الخارج دون صحبة الزوجة والأبناء الي اضعاف الروابط الأسرية خاصة كلما طالت فترة غيبة الأب أو الزوج ، كذلك فإن سفر الأب دون الزوجة والأولاد القي علي الزوجة عبء تسيير الأمور في الأسرة وساهم في سيادة نوع من التربية المتأثرة بغياب الأب وسيادة قيم المرأة في التربية للأبناء .

كذلك تدهور مستوي بعض الخدمات الاجتماعية في مصر نتاج خروج الكفاءات المتميزة بين القائمين بها للعمل في الوطن العربي وبالذات في مجال التدريس وقد ارتفع عدد الطلاب لكل عضو في هيئة التدريس في كليات العلوم الانسانية في جامعات القاهرة والإسكندرية وعين شمس من ١٠٠ قبل الهجرة عام ١٩٧١/٧٠ الي ١٢٣ في ذات العام بعد اعارة عدد من أعضاء هيئة التدريس للأقطار العربية وفي نفس العام كان عدد الطلاب لكل عضو من هيئة التدريس في كليات العلوم الطبيعية في الجامعات المذكورة ٢٥ قبل الإعارات ارتفع الي ٢٨ بعد الإعارات . وفي عام ١٩٧٥ بلغ عدد الطلاب لكل عضو من أعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم الإنسانية بجامعة القاهرة ١٢٣ طالب قبل الإعارات ارتفع الي ١٨٠ بعد الإعارات ، في حين بلغ عدد طلاب كليات العلوم الطبيعية في جامعة القاهرة لكل عضو من أعضاء هيئة التدريس ٢٢ طالبا قبل الإعارات ارتفع الي ٢٦ طالبا بعد الإعارات [٣٢] ، ومن المؤكد أن تزايد اعارة وسفر أعضاء هيئات تدريس الجامعات الي الإقطار العربية التي تزايدت عدد الجامعات التي أنشأت بها .. من المؤكد أنه قد ساهم في انخفاض مستوي الخدمات التعليمية في مصر بزيادة عدد الطلاب لكل عضو من أعضاء هيئة التدريس وكذلك الأمر بالنسبة لطلاب المدارس في التعليم العام في كل المراحل.

إن التنمية عملية شاملة لها جوانبها الاقتصادية والسياسية الاجتماعية ويمكن القول أن هجرة العمالة المصرية للعمل في الوطن العربي كانت لها آثار سلبية مؤكدة اجتماعيا وسياسيا أما آثارها الاقتصادية فقد توزعت بين آثار سلبية وأخري إيجابية والمحصلة النهائية لها هي موازنة بين ماهو سلبي وماهو ايجابي من تلك الآثار.

مستقبل تدفق العمالة المصرية علي أقطار الاستقبال العربية :

توقع غالبية المتخصصين في معالجة موضوع هجرة العمالة المصرية أن يكون هناك عودة صافية منذ منتصف الثمانينات ، وقد حدثت بالفعل عودة صافية . أما عن التوقعات حول مستقبل تيار الهجرة من مصر للعمل في الأقطار العربية فقد قدم الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في مصر في الفترة الأخيرة تقريراً يتوقع فيه أن يكون هناك انكماش محدود في الطلب علي العمالة المصرية بسبب انكماش الطلب علي عمال البناء والخدمات والإداريين والكتابيين ، مع توقع ثبات أو نمو محدود للطلب علي خدمات العمالة المصرية في العراق والأردن والإمارات وقطر بينما توقع انكماش الطلب بشكل محدود علي خدمات العمالة المصرية في السعودية والكويت والبحرين (٣٣).

وبالنسبة للعراق فإن اتجاهه لاستخدام الشركات الآسيوية في تنفيذ مشروعات اعادة الإعمار بعقود تسليم المفتاح قد قلل من الحاجة للعمالة المصرية ، كما أن تسريح اعداد كبيرة من المجندين منذ توقف الحرب مع ايران قد ساهم أيضا في تقليل الحاجة للعمالة المصرية . كذلك ساهم تخفيض العراق للتحويلات المسموح بها للمصريين وأحداث خريف ١٩٨٩ في زيادة معدلات عودة المصريين من العراق. وبالتالي فإن ماذهب اليه التقرير المذكور والذي صدر في بداية عام ١٩٨٩ من إحتمال زيادة الطلب علي خدمات العمالة في العراق لم يتحقق بل وحدث العكس حيث عادت اعداد كبيرة من العاملين المصريين بالعراق والأرجح أن تعود غالبية العمالة المصرية من العراق في ظل الظروف الحالية.

أما بالنسبة لتوقع زيادة الطلب علي خدمات العمالة المصرية في الأردن حسب تقرير الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في مصر والمشار اليه آنفا فإنه أمر مشكوك فيه نظرا لتيار العودة الصافية للعمالة الأردنية من الخليج . ونظرا للتدهور الاقتصادي الذي يعانيه الأردن منذ عام ١٩٨٨ وبالذات منذ منتصفه وتحديدا بعد توقف الحرب العراقية ـ الإيرانية التي كانت قد

ساهمت في انعاش الأوضاع الاقتصادية في الأردن الذي كان جانب كبير من تجارة العراق يمر عبر أراضيه . كذلك فإن فك الروابط بين الأردن والضفة الغربية زاد من سوء الأحوال الاقتصادية في الأردن . كذلك فإنه في ظل تدهور سعر صرف الدينار الأردني بما يعني انخفاض أجور وتحويلات المصريين العاملين في الأردن فإنه لا يمكن توقع نمو العمالة المصرية في الأردن بل اننا نتوقع أن يحدث العكس أي انخفاض كبير في حجم العمالة المصرية المهاجرة للأردن .

أما باقي استنتاجات التقرير المذكور حول النمو المحدود في الطلب علي خدمات العمالة المصرية في الإمارات وقطر . والإنخفاض المحدود في الطلب عليها في السعودية والكويت والبحرين فإننا نري أنه منطقي الي حد كبير .

وإضافة الي الأقطار السابقة يمكننا أن نتوقع أن يتزايد حجم العمالة المصرية المهاجرة للعمل في ليبيا بصورة كبيرة بعد التحسن الكبير في العلاقات بين طرابلس والقاهرة . وسوف يتيح بدء استثمار مياه النهر الصناعي العظيم زراعة نحو مليون فدان في ليبيا فرص كبيرة لزيادة العمالة المصرية المهاجرة الي ليبيا في السنوات القادمة .

كذلك فإن هجرة العمالة المصرية لليمن تزايدت بصورة كبيرة بعد الاكتشافات النفطية وتزايد انتاج اليمن من النفط بما يثيره من احتمالات تزايد النمو الاقتصادي والطلب علي العمالة فيها خاصة في ظل العلاقة الخاصة التي تربط القاهرة بصنعاء .

لقد تضافرت مجموعة من الظروف الداخلية في مصر والخارجية في الأقطار العربية النفطية لتخلق تيار الهجرة للعمل من مصر الي تلك البلدان . وقد جري الجانب الأعظم من تلك الهجرة عبر اتفاقيات فردية ـ مباشرة أوعبر سماسرة السفر ـ بين العاملين المصريين وأصحاب الأعمال في الأقطار العربية المستقبلة للعمالة باستثناء العراق والأردن واليمن حيث لا ضرورة لعقد العمل لدخول هذه الأقطار قبل التنظيمات الجديدة لخروج العمالة المصرية التي تنوي الحكومة في مصر اتخاذها . ووفقا للأسلوب الذي تم به الجانب الأعظم من الهجرة وتشريعات العمل التي تحكم عمل المصريين في الأقطار المستقبلة والتشريعات التي تحكم وجودهم وحركتهم في تلك المجتمعات فإن العديد من الآثار السلبية تمخضت عن الهجرة . ولو تم تبادل العمالة عبر اتفاقات حكومية مع ضمانات كاملة لحقوقهم ومساواتهم مع المواطنين في الأقطار

المستقبلة لكان للهجرة شأن آخر فى تدعيم العلاقات المصرية العربية على المستوى الشعبى بالذات .

والخلاصة أن الهجرة المؤقتة للعمالة المصرية الى أقطار النفط العربية اضافة الى الأردن منذ منتصف السبعينات قد وجدت دوافعها بالأساس فى الفوارق الاقتصادية ـ الاجتماعية ، فجاء الجانب الأعظم من المهاجرين من ريف مصر الذى كانت تسوده أنماط إنتاج تقليدية وعائلية ويعانى من إنخفاض مستويات الدخل فيه مقارنة بالحضر . كما تجد تلك الهجرة دوافعها أيضا فى الإختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى وضعف قدرته على استيعاب قوة العمل.

أما آثار الهجرة فتتركز فى أنها رغم دورها الكبير فى تخفيض معدل البطالة فى مصر حتى منتصف الثمانينات إلا أنها أضعفت آليات الاستيعاب الداخلية للعمالة ولدى جمود تيار الهجرة ووجود عودة صافية كبيرة تفاقمت معدلات البطالة بصورة درامية لم تشهدها مصر منذ مايزيد على ثلاثين عاما . كذلك فإن تحويلات المصريين العاملين فى الخارج مارست تأثيرات متباينة بعضها سلبى وبعضها ايجابى بالصورة التى عرضنا لها سابقا . كذلك فإن المهاجرين للخارج كانوا شبابا بالأساس حيث بلغ متوسط أعمارهم نحو ٣٢ر١سنة ، كما أن مستوى تعليمهم وخبرتهم وتأهيلهم وبخاصة المهاجرين لأقطار الخليج كان مرتفعا وأفضل من المستوى التعليمى والتأهيلى ومستوى الخبرة مقارنة بالعمالة الموجودة فى مصر ، بما يعنى أن تلك الهجرة ساهمت فى حرمان مصر من جانب من العمالة الماهرة والكفاءات الإدارية والتنظيمية المتميزة ليحل محلها عناصر أقل كفاءة . كذلك مارست الهجرة المؤقتة للعمالة المصرية تأثيرات سلبية من الناحية الاجتماعية وبخاصة على بنية الأسرة المصرية وتماسكها وعلى نظام القيم فى مصر.

المراجع

١ـ البنك الدولى : "تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٦" .

٢ـ رمزى زكى : "مشكلة التضخم فى مصر" . القاهرة الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨٠ ، ص ١٩٥.

٣ـ انظر المرجع السابق ، ص ٣١٤.

٤ـ رشاد محمد السعدنى : " اعتبارات اقتصادية فى ميكنة الزراعة المصرية " بحث مقدم للمؤتمر العلمى الثانى للاقتصاديين المصريين ، ١٩٧٧ . فى استراتيجية التنمية فى مصر . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ ص ١٥٥ .

٥ـ سعد الدين ابراهيم : "النظام الاجتماعى العربى الجديد" . القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٢ ، ص ١٠٥ .

٦ـ محمود عبد الفضيل : "النفط والوحدة العربية" . بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٧٩ ، ص ٢٧ .

٧ـ نادر فرجانى : "الهجرة الى النفط" . القاهرة : دار المستقبل العربى ، ومركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤ ، ص ١٨٧ .

٨ـ جريدة الأهرام فى ١٩٧٨/٩/١٨ .

٩ـ نادر فرجانى : "سعيا وراء الرزق" . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٨ ، ص ٧٥ .

١٠ـ جريدة الأهرام فى ١٩٨٥/١١/١٤ .

١١ـ البنك الدولى : "تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٨" .

١٢ـ انظر نارد فرجانى : "سعيا وراء الرزق" ، مرجع سابق ص ٢٠٦ ـ٢٠٧

١٣ـ ليلى أحمد الخواجه : " ظاهرة الهجرة العائدة وانعكاساتها الاقتصادية على دول الإرسال العربية " ورقة مقدمة الى ندوة (العمالة العائدة وآثارها). المنظمة الاقتصادية لبلدان جنوب غرب آسيا ، ١٩٨٩.

١٤ـ انظر المرجع السابق .

١٥ـ مصطفى إمام : " الاتجاهات المستقبلية لأسعار الدينار العراقى " جريدة الاتحاد " أبو ظبى فى ١٩٨٨/٩/٢١ .

١٦- حسب تصريحات طه ياسين رمضان ، النائب الأول لرئيس الوزراء العراقى - عضو مجلس قيادة الثورة فى ندوة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة فى ١٩٨٩/١١/٢١ .

١٧- نادر فرجانى : "سعيا وراء الرزق" ، مرجع سابق ، ص ٨٩ .

١٨- انظر المرجع السابق ، ص ٩٠ .

١٩- جمعت وحسبت من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى مصر " الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٥٢- ١٩٨٨" . القاهرة ، يونيو ١٩٨٩ .

٢٠- سعد الدين ابراهيم : "النظام الاجتماعى العربى الجديد" : مرجع سابق ، ص ٣٥ .

٢١- نادر فرجانى : "سعيا وراء الرزق" . مرجع سابق ، ص ٩٠

٢٢- سعد الدين ابراهيم : "النظام الاجتماعى العربى الجديد " مرجع سابق ، ص ١٤.

٢٣- نادر فرجانى : "سعيا وراء الرزق" : مرجع سابق ، ص ١٥٧ .

٢٤- وزارة التخطيط : "التقرير المبدئى عن متابعة الأداء الاقتصادى الاجتماعى خلال السنة الثانية ١٩٨٩/٨٨ من الخطة الخمسية الثانية ٨٧/٨٨-٩١/١٩٩٢" ، القاهرة ، نوفمبر سنة ١٩٨٩ ، ص ٨٠ .

٢٥- السيد يساين وآخرون : "التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٧" . القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية / الأهرام ، ١٩٨٨، ص ١٠٧ .

٢٦- البنك الدولى : "تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٨" .

٢٧- جلال احمد أمين : " بعض قضايا الانفتاح الاقتصادى فى مصر" ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ، فى الاقتصاد المصرى فى ربع قرن . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ ، ص ٤٠٧ .

٢٨- عبد النبى الطوخى : " تحليل التغيرات فى خصائص القوى العاملة فى مصر ١٩٤٧ - ١٩٧٤" ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ، فى الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ .

٢٩- البنك المركزى المصرى : "المجلة الاقتصادية" . المجلد ٢٨ ، العدد الثالث ١٩٨٨/٨٧ ، القاهرة ، ص ٤٣٢ .

٣٠- رمزي زكي ، مرجع سابق ، ص ٢٧١ .
٣١- جمعت وحسبت من البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .
٣٢- سعد الدين ابراهيم : "النظام الاجتماعي العربي الجديد" ، مرجع سابق ، ص ١٣٤ .
٣٣- جريدة الأهرام في ١٩٨٩/٢/٣.



ملحق إحصائي

جدول - ١ -

سكان مصر حسب النوع في حضر الجمهورية في سنوات التعداد ونسبة في جملة السكان وسكان الحضر والريف

سنة التعداد	النوع	عدد السكان بالألف			نسبة كل من الحضر والريف	التغيير في سنة التعداد عن التعداد السابق	متوسط معدل النمو البسيط سنويا
		ذكور	إناث	جملة			
١٨٠٠	جملة			٢٥٠٠	-		
١٨٥٠	جملة			٤٥٠٠	-	٪٨٠	١,٦
١٨٨٢	جملة	٣٣٤٥	٣٣٦٧	٦٧١٢	-	٪٤٠	١,٢٥
١٨٩٧	جملة	٤٩١٤	٤٧٥٥	٩٦٦٩	-	٪٥٤	٣,٦
١٩٠٧	حضر	١٠٠١	٩٢٩	١٩٣٠	٪١٧,٢		
	ريف	٤٦١٦	٤٦٤٤	٩٢٦٠	٪٨٢,٨		
	جملة	٥٦١٧	٥٥٧٣	١١١٩٠	٪١٠٠,٠	٪١٥,٧	١,٥٧
١٩١٧	جملة	٦٣٦٩	٦٣٤٩	١٢٧١٨	-	٪١٣,٧	١,٣٧
١٩٢٧	حضر	١٩٦٦	١٨٤٤	٣٨١٠	٪٢٦,٩		
	ريف	٥٠٩٧	٥٢٧٦	١٠٣٦٨	٪٧٣,١		
	جملة	٧٠٥٨	٧١٢٠	١٤١٧٨	٪١٠٠,٠	٪١١,٥	١,١٥
١٩٣٧	حضر	٢٢٨٩	٢٢٠٣	٤٤٩٢	٪٨٢,٢	٪١٧,٩	
	ريف	٥٦٧٨	٥٧٥١	١١٤٢٩	٪٧١,٨	٪١٠,٢	
	جملة	٧٩٦٧	٧٩٥٤	١٥٩٢١	٪١٠٠,٠	٪١٢,٣	١,٢٣
١٩٤٧	حضر	٣٢١٩	٣١٤٤	٦٣٦٣	٪٣٣,٥	٪٤١,٧	
	ريف	٦١٧٣	٦٤٣١	١٢٦٠٤	٪٦٦,٥	٪١٠,٣	
	جملة	٩٣٩٢	٩٥٧٥	١٨٩٦٧	٪١٠٠,٠	٪١٩,١	١,٩١
١٩٦٠	حضر	٥٠٢١	٤٨٤٣	٩٨٦٤	٪٣٨,٠	٪٥٥,٠٠	
	ريف	٨٠٤٧	٨٠٧٣	١٦١٢٠	٪٦٢,٠	٪٢٧,٩	
	جملة	١٣٠٦٨	١٢٩١٦	٢٥٩٨٤	٪١٠٠,٠	٪٣٧	٢,٨٥
١٩٦٦	حضر	٦١٣٢	٥٩٠١	١٢٠٣٣	٪٤٠,٠	٪٢٢	
	ريف	٩٠٤٤	٩٠٠٠	١٨٠٤٤	٪٦٠,٠	٪١١,٩	
	جملة	١٠١٧٦	١٤٩٠١	٣٠٠٧٧	٪١٠٠,٠	٪١٥,٨	٢,٦٣
١٩٧٦	حضر	٨٢٢٨	٧٨٠٩	١٦٠٣٧	٪٤٣,٨	٪٣٣,٣	
	ريف	١٠٤٢٠	١٠١٧٠	٢٠٥٩٠	٪٥٦,٢	٪١٤,١	
	جملة	١٨٦٤٨	١٧٩٧٩	٣٦٦٢٧	٪١٠٠,٠	٪٢١,٨	٢,١٨
١٩٨٦	حضر	١٠٨٧٨	١٠٢٩٦	٢١١٧٤	٪٤٣,٩	٪٣٢,٠٠	
	ريف	١٣٧٧٧	١٣٢٥٤	٢٧٠٣١	٪٥٦,١	٪٣١,٣	
	جملة	٢٤٦٥٥	٢٣٥٥٠	٤٨٢٠٥	٪١٠٠,٠	٪٣إ,٦	٣١٦

المصدر: جمعت وحسبت من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٥٢ - ١٩٨٧ يونيو ١٩٨٨.

جدول (٢)

معدلات ارتفاع اسعار المستهلكين في مصر

	٧١/٧٠	٧٢/٧١	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣*	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧*
معدل التغير في الرقم العام لأسعار المستهلكين في الحضر	٪٤	٪٢.٤	٪٥.٤	٪١٠.٩	٪٩.٧	٪١٥	٪١١	٪١١.١	٪٩.٩	٪١٠.٥	٪١٠.٥	٪١٤.٨	٪٢٠	٪١٩.٦	٪١١.٥	٪٢٧.٩	٪١٧.٠
معدل التغير في اسعار الطعام والشراب للمستهلكين في الحضر	٪٧.٢	٪٣.٢	٪٨.٣	٪١٧.٠	٪١٢.٢	٪٢٢	٪١٠.٦	٪٩.٦	٪٧.٥	٪١٤.٢	٪١٤.٢	٪١٤.٥	٪٢٢.٧	٪٢٠.٣	٪١١.٨	٪٣٢	٪١٩.٩
معدل التغير في الرقم العام لأسعار المستلكين في الريف		٪١.٣-	٪١.٣-	٪١٤	٪١٢.٢	٪١٦.٧	٪١٢.٦	٪١٣.٢	٪٩.٢	٪١٣.٦	٪١٣.٦	٪١٤	٪٣٠	٪٨.٠	٪١٤.٣	٪٢٢	٪٢٣.٢
معدل التغير في أسعار الطعام ولاشراب للمستهلكين في الريف		٪١.٥-	٪١.٥-	٪١٧.٥	٪١٤.٠	٪١٩.٦	٪١٤.١	٪١٥.٢	٪٥.٢	٪١٤.١	٪١٤.١	٪١٢.٧	٪٣٣.١	٪٩.٢	٪١٥.٦	٪٢٢.٣	٪٢٣

* معدلات ارتفاع اسعار المستهلكين عام ١٩٨٧ هي عن الفترة من يناير الي نهاية يونيو فقط اي النصف الاول من العام .

المصدر للفترة من ١٩٧١/٧٠- ١٩٧٧ هو : د. رمزي زكي - مشكلة التضخم في مصر- الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠ ص ١١١ ، ١٢١

المصدر للفترة من ١٩٧٨ -١٩٨٧ هو جمعت وحسبت من : البنك الأهلي المصري - النشرة الاقتصادية - المجلد الأربعون الاعداد الأول و الثاني والثالث.

من الضرورى ملاحظة أن هناك تقديرات متباينة لعدد سكان مصر خلال القرن التاسع عشر، وتتباين التقديرات بصورة كبيرة حول تعداد سكان مصر عام ١٨٨٢ حيث ورد فى الجدول وفقا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء أنه كان ٦,٧١٢ مليون نسمة بينما تصل تقديرات أخرى بالرقم إلى ما يزيد على ٧,٥ مليون نسمة، وجدير بالذكر أن ذلك التعداد تواكب مع الثورة العرابية والاعتداء الانجليزى على مصر واحتلالها بعد مقاومة بطولية من الشعب والجيش وعلى رأسه عرابى.. ومن المؤكد أن تلك الأحداث وآثارها على سكان مصر كانت مصدرا لتباين التقديرات حول عدد السكان فى ذلك العام.

كذلك فإن التقديرات مختلفة حول عدد سكان مصر عام ١٩٦٠ وهو التعداد التالى لتعداد ١٩٤٧، وفيما بين التعدادين وقعت أحداث جسام فى مصر بدءاً من حرب الفدائيين ضد الانجليز فى القنال وسقوط الملكية وتأسيس الجمهورية عام ١٩٥٢ ثم العدوان الثلاثى من انجلترا وفرنسا وإسرائيل على مصر عام ١٩٥٦.. ومن المرجح أن تغير النظام الحاكم وتأثير بعض أحداث تلك الفترة على عدد السكان قد ساهم فى تباين التقديرات حول عدد سكان مصر.

ومن الضرورى ملاحظة أن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى مصر لم تحتسب المهاجرين بصفة مؤقتة للعمل فى الخارج ضمن عدد سكان مصر، إذا كان تقدير الجهاز لعدد المصريين فى الخارج كان نحو ١,٤ مليون عام ١٩٧٦، ٢,٥ مليون عام ١٩٨٦ فإن عدد سكان مصر فى العامين يزيد عن الأرقام الموجودة فى الجدول ويصل بإضافة المهاجرين بصورة مؤقتة للعمل فى الخارج إلى نحو ٣٨ مليون عام ١٩٧٦ و ٥٠,٧ مليون ١٩٨٦.

كذلك من الضرورى ملاحظة أن متوسط معدل النمو السنوى البسيط للسكان محتسب فى الجدول على أساس قسمة الزيادة فى السكان خلال فترة معينة على عدد السكان فى سنة بداية هذه الفترة ثم ضربها × ١٠٠ وقسمة الناتج على عدد سنوات الفترة، وهو مؤشر ليس دقيقاً تماما، والأدق هو متوسط معدل النمو السنوى المركب. ويمكن الاعتماد فى بيانات معدلات نمو السكان بدءاً من عام ١٩٥٢ على بيانات الجدول -٢- حيث أن متوسط النمو السنوى للسكان فيها متوسط لمعدل النمو السنوى المركب هو الأدق.

جدول - ٢ -

مؤشرات خاصة بالصحة - التزايد السكاني والخصوبة - نمو السكان وتقديراتهم المستقبلية والخصوبة

المتغير	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
عدد السكان بالنسبة لكل طبيب	٢٥٥٠	٢٣٠٠					٩٧٠	٦٧٠					
عدد السكان بالنسبة لكل ممرض أو ممرضة	٢٧٣٠	٢٠٢٠					١٥٠٠	٧٩٠					
العمر المتوقع عند المولد سنة: ذكور	٤٦								٥٦				٦١٥٩
العمر المتوقع عند المولد سنة: إناث	٤٧					٥٧			٥٩	٥٨	٦٠	٦١	٦٣
معدل وفيات الأطفال الرضع حتى سنة لكل ألف	١٢٨				٨٠				١٠٤				
معدل وفيات الأطفال من ١ - ٤ سنوات لكل ألف	٢٣					١٥			١٤				
الأطفال الرضع ذوو الوزن الناقص عن المولد عام ١٩٨٤ لكل ألف											صفر		
نصيب الفرد من الإمداد اليومي من السعرات		٢٤٣٥		٢٧٦٠				٢٩٤١	٣٢١٠	٣١٦٣		٣٢٧٥	
الحرارية كنسبة من المتطلبات				٪١٠٩				٪١١٦	٪١٢٨	٪١٢٦			
الرقم القياسي لنصيب الفرد من إنتاج الغذاء								٩٢	٩٢	٩٢	١٠٥	١٠٥	
نسبة السكان الذين تصلهم مياه صالح للشرب			٪٦٦										

السنة أو الفترة / المتغير	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	٢٠٠٠	١٩٦٠ - ١٩٧٩	١٩٧٠ - ١٩٧٩	١٩٦٠ - ١٩٨٤		
التزايد السكاني والحصرية													
معدل المواليد الأولى لكل ألف من السكان	٤٤			٣٤	٣٦		٣٤						
معدل الوفيات الأولى لكل ألف من السكان	١٩			١١	١٠		١٠						
تغير النسبة المئوية في معدل المواليد الأولى									-١٤,٧	-١٧,٢			
تغير النسبة المئوية في معدل الوفيات الأولى									-٣٥,١	-٤٥,٦			
معدل الخصوبة الكلي	٦,٨			٤,٦	٤,٨		٤,٦	٣,٥					
النسبة المئوية للنساء المتزوجات في سن الحمل اللاتي يستخدمن وسائل منع الحمل		٪١٠		٪٣٠		٪٣٢							

شهد التعليم فى مصر تطورات كبيرة خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٨٦، وقد تفاوتت التطورات التى طرأت على مستويات التعليم المختلفة فى حجمها ونوعيتها، فقد زاد عدد المقيدين فى المدارس الابتدائية كنسبة مئوية ممن هم فى المجموعة العمرية المقابلة للمدارس الابتدائية من ٦٦٪ عام ١٩٦٠ إلى ٧٥٪ عام ١٩٦٥ بما يعكس قفزة كبيرة كانت مواكبة للتطورات الكبيرة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا التى كانت مصر تشهدها فى تلك الفترة. وقد ظلت هذه النسبة فى حالة جمود بعد ذلك بل وانخفضت إلى ٧٤٪ فى عام ١٩٧٨، ثم عاودت الارتفاع مرة أخرى إلى ٨٨٪ عام ١٩٨٣ وأخذت فى التذبذب بعده عند مستوى أقل، وبلغت ٨٣,٣٪ عام ١٩٨٦. وكان معدل التزايد فى تعليم الإناث أكبر من معدل التزايد فى تعليم الذكور حيث ارتفعت نسبة الذكور المقيدين فى المدارس الابتدائية كنسبة من المجموعة العمرية المقابلة من ٨٠٪ عام ١٩٦٠ إلى ٩٠,٩٪ عام ١٩٨٦ وبالمقابل ارتفعت النسبة للإناث من ٥٢٪ عام ١٩٦٠ إلى ٧٥,١٪ عام ١٩٨٦ ويعود ذلك للتطور الاجتماعى والضرورات الاقتصادية إضافة إلى أن التطور فى تعليم الإناث كان منطلقا من مستوى متدنى فكانت نسب الزيادة فيه كبيرة نسبيا عن الذكور الذين حدث التطور فى تعلمهم انطلاقا من مستوى أعلى كثيراً.

أما بالنسبة للتعليم الثانوى فقد ارتفع عدد المقيدين فى المدارس الثانوية كنسبة من الفئة العمرية المقابلة ١٦٪ عام ١٩٦٠ إلى ٢٦٪ عام ١٩٦٥ إلى ٤٧٪ عام ١٩٧٨ إلى ٥٨٪ عام ١٩٨٤ إلى ٦٢٪ عام ١٩٨٥، أى أن النسبة تضاعفت أربع مرات خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٨٥ وأيضا كان معدل التزايد فى استيعاب الإناث فى التعليم الثانوى أكبر من الذكور.

أما بالنسبة للتعليم العالى فقد ارتفع عدد المقيدين فيه كنسبة من الفئة العمرية المقابلة من ٥٪ عام ١٩٦٠ إلى ٧٪ عام ١٩٦٥ إلى ١٤٪ عام ١٩٧٧ إلى ١٦٪ عام ١٩٨٣ إلى ٢١٪ عام ١٩٨٤ إلى ٢٣ ٪ عام ١٩٨٥.

وارتفعت نسبة المتعلمين من الكبار من ٢٦٪ عام ١٩٦٠ إلى ٤٤٪ عام ١٩٧٦ إلى ٥٠,٧٪ عام ١٩٨٦.

تزايد العمر المتوقع عند المولد للمصريين بصورة مضطردة فبلغ ٥٩ عاما للذكور عام ١٩٨٦ بعد أن كان العمر المتوقع لهم عند المولد ٤٦ عاماً فى ١٩٦٠ بزيادة نسبتها ٢٨,٣٪ خلال الفترة من ١٩٦٠ – ١٩٨٦، أما العمر المتوقع عند المولد للإناث فبلغ ٦٣ عاماً فى عام ١٩٨٦ بعد أن كان ٤٧ عاماً فى عام ١٩٦٠ بزيادة نسبتها ٣٤,٠٪ وبصفة عامة ارتفع العمر المتوقع عند المولد للمصريين (ذكور – إناث) من ٤٦,٥ عام فى عام ١٩٦٠ إلى ٦١ عاماً فى عام ١٩٨٦ بزيادة نسبتها ٣١,٢٪.

ويلاحظ أن العمر المتوقع عند المولد للإناث أعلى من الذكور كما أنه يتزايد بنسبة أكبر من النسبة التى يتزايد بها العمر المتوقع للذكور.

وقد جاء تزايد العمر المتوقع عند المولد للمصريين خلال الفترة المذكورة محصلة لتزايد عدد الأطباء والممرضات حيث أصبح نصيب كل طبيب من السكان حوالى ٦٧٠ فردا عام ١٩٨١ بعد أن كان ٢٥٥٠ عام ١٩٦٠، كما أصبح نصيب كل ممرضة من السكان ٧٩٠ فردا عام ١٩٨١ بعد أن كان ٢٧٣٠ عام ١٩٦٠.

كذلك تزايد نصيب الفرد فى مصر من الإمداد اليومى من السعرات الحرارية بما ساهم بدوره فى رفع مستوى الصحة وزيادة العمر المتوقع عند المولد للمصريين.

كذلك تظهر بيانات الجدول انخفاض معدل المواليد الأولى لكل ألف من السكان من ٤٤ عام ١٩٦٠ إلى ٣٤ عام ١٩٨٠ وانخفاض فى معدل الوفيات الأولى لكل ألف من السكان أيضا من ١٩ عام ١٩٦٠ إلى ١٠ عام ١٩٨٠ بما افضى إلى انخفاض فى معدل الخصوبة الكلى من ٦,٨ عام ١٩٦٠ إلى ٤,٦ عام ١٩٨٠.

كذلك تزايدت نسبة النساء المتزوجات فى سن الحمل اللاتى يستخدمن من وسائل منع الحمل من ١٠٪ عام ١٩٦٥ إلى ٣٢ ٪ عام ١٩٧٩ كانعكاس لارتفاع مستوى الوعى الصحى وارتفاع مستوى المعيشة وانخفاض وفيات الأطفال بما قلل من فترات الحمل الضرورية للحصول على عدد معين من الأطفال.

تابع جدول -٢-

السنة أو الفترة	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٩٠	٢٠٠٠	-٦٠ ١٩٧٠	-٦٥ ١٩٧٠	-٧٠ ١٩٧٩	-٧٠ ١٩٧٩	-٦٥ ١٩٨٠	-٧٢- ١٩٨٤	-٨٠- ١٩٨٦	-٨٠ ١٩٨٦	-٨٦- ٢٠٠٠	٢٠٨٠
متوسط النمو السنوي للسكان							٢,٢٪	٢,٢٪	٢,٠٪	٢,٤٪	٢,٦٪	٢,٧٪	٢,٢٪	٢,٢٪		
عدد السكان بالمليون نسمة	٤٠	٤٦		٥٠	٥٥	٦٧										
الحجم الافتراضي لثبات عدد السكان بالمليون															١٣٢	
السنة المفترضة لبلوغ صافي معدل التكاثر = ١																٢٠٢٠
القوة الدافعة للسكان			١,٨٪													

المصدر: جمعت وحسبت بمعرفة الباحث من البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم - أعداد مختلفة.

جدول - ٣ -

توزيع السكان في المحافظات حسب النوع في مصر

(تعداد ١٩٨٦) (١)

المحافظة	ذكـــور		إنـــاث		جملة		نسبة النوع ٪
	عـدد	٪	عـدد	٪	عـدد	٪	
القاهرة	٣١٠٢٥٤٠	١٢,٦	٢٩٥٠٢٩٦	١٢,٥	٦٠٥٢٨٣٦	١٢,٦	١٠٥
الاسكندرية	١٤٩٧٠٠٥	٦,١	١٤٢٠٣٢٢	٦,٠	٢٩١٧٣٢٧	٦,١	١٠٥
بورسعيد	٢٠٦٠٥٨	٠,٨	١٩٣٧٣٥	٠,٨	٣٩٩٧٩٣	٠,٨	١٠٦
السويس	١٦٩٩٦٢	٠,٧	١٥٦٨٥٨	٠,٧	٣٢٦٨٢٠	٠,٧	١٠٨
الاسماعيلية	٢٧٨٧١٩	١,١	٢٦٥٧٠٨	١,١	٥٤٤٤٢٧	١,١	١٠٥
البحيرة	١٦٥١٨٠٨	٦,٨	١٦٠٥٣٦٠	٦,٨	٣٢٥٧١٦٨	٦,٨	١٠٣
دمياط	٣٧٩٥٤٤	١,٥	٣٦١٧٢٠	١,٥	٧٤١٢٦٤	١,٥	١٠٥
كفر الشيخ	٩٠٤١٣٣	٣,٦	٨٩٥٩٩٦	٣,٨	١٨٠٠١٢٩	٣,٧	١٠١
الغربية	١٤٥٣١٢١	٦	١٤١٧٨٣٩	٦,٠	٢٨٧٠١٦٠	٦,٠	١٠٢
الدقهلية	١٧٨٤٨٨٤	٧,٣	١٧١٥٥٨٦	٧,٣	٣٥٠٠٤٧٠	٧,٣	١٠٤
الشرقية	١٧٥٤٥٨١	٧,١	١٦٦٥٥٣٨	٧,١	٣٤٢٠١١٩	٧,١	١٠٥
المنوفية	١١٤٣٨٦٣	٤,٦	١٠٨٣٢٢٤	٤,٦	٢٢٢٧٠٨٧	٤,٦	١٠٦
القليوبية	١٣٠١٩٢٦	٥,٣	١٢١٢٣١٨	٥,١	٢٥١٤٢٤٤	٥,٢	١٠٧
الجيزة	١٩٠٥٥٩٣	٧,٨	١٧٩٤٤٦١	٧,٦	٣٧٠٠٠٥٤	٧,٧	١٠٦
الفيوم	٠٨٠١٧٥٨	٣,٣	٧٤٢٢٨٩	٣,٢	١٥٤٤٠٤٧	٣,٢	١٠٨
بني سويف	٠٧٣٤٠٣٣	٣	٧٠٨٩٤٨	٣,٠	١٤٤٢٩٨١	٣,٠	١٠٤
المنيا	١٣٥٠٩٩١	٥,٦	١٢٩٧٠٥٢	٥,٥	٢٦٤٨٠٤٣	٥,٥	١٠٤
أسيوط	١١٤٧٧٧٩	٤,٦	١٠٧٥٢٥٥	٤,٦	٢٢٢٣٠٣٤	٤,٦	١٠٧
سوهاج	١٢٤٩٦٦٩	٥,١	١٢٠٥٤٦٥	٥,١	٢٤٥٥١٣٤	٥,١	١٠٤
قنا	١١٣٨٥٤١	٤,٢	١١١٣٧٦٦	٤,٧	٢٢٥٢٣١٥	٤,٦	١٠٢
أسوان	٠٤٠١٥٩٨	١,٧	٣٩٩٨١٠	١,٧	٨٠١٤٠٨	١,٧	١٠٠
البحر الأحمر	٠٠٤٩٧٩٨	٠,٢	٤٠٦٩٣	٠,٢	٩٠٤٩١	٠,٢	١٢٢
الوادي الجديد	٠٠٥٧٩٨١	٠,٢	٥٥٨٥٧	٠,٢	١١٣٨٣٨	٠,٢	١٠٤
مطروح	٠٠٨٣١٦٦	٠,٣	٧٧٤٠١	٠,٣	١٦٠٥٦٧	٠,٣	١٠٧
شمال سيناء	٠٠٨٨٤٨٩	٠,٤	٨٣٠١٦	٠,٤	١٧١٥٠٥	٠,٤	١٠٧
جنوب سيناء	٠٠١٧٧٤٩	٠,١	١١٢٣٩	٠,١	٢٨٩٨٨	٠,١	١٥٨
السكان داخل الجمهورية ليلة العد	٢٤٦٥٥٢٩٧	١٠٠	٢٣٥٤٩٧٤٢	١٠٠	٤٨٢٠٤٢٤٩	١٠٠	١٠٥
السكان خارج الجمهورية ليلة العد					٢,٢٥٠,٠٠٠		
الإجمالي					٥٠,٤٥٤,٢٤٩		

١) من واقع النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ١٩٨٦.

* الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء – الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٥٢ – ١٩٨٧ جمهورية مصر العربية يونيو ١٩٨٨ ص ٢١،٢٠.

جدول - ٤ -

توزيع السكان حسب المحافظات (حضر - ريف)

(تعداد ١٩٨٦) (١)

المحافظة	حضر		ريف		جملة	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
القاهرة	٦٠٥٢٨٣٦	٢٨٫٧	-	-	٦٠٥٢٨٣٦	١٢٫٦
الاسكندرية	٢٩١٧٣٢٧	١٣٫٨	-	-	٢٩١٧٣٢٧	٦٫١
بورسعيد	٣٩٩٧٩٣	١٫٩	-	-	٣٩٩٧٩٣	٠٫٨
السويس	٣٢٦٨٢٠	١٫٥	-	-	٣٢٦٨٢٠	٠٫٧
الاسماعيلية	٢٦٥٨٩٩	١٫٣	٢٧٨٥٢٨	١٫٠	٥٤٤٤٢٧	١٫١
البحيرة	٧٦٦٢٦٠	٣٫٦	٢٤٩٠٩٠٨	٩٫٢	٣٢٥٧١٦٨	٦٫٨
دمياط	١٨٧٠٥٣	٠٫٩	٥٥٤٢١١	٢٫١	٧٤١٣٦٤	١٫٥
كفر الشيخ	٤١١١٢١	١٫٩	١٣٨٩٠٠٨	٥٫١	١٨٠٠١٢٩	٣٫٧
الغربية	١٣٩٦٦٣١	٤٫٣	١٩٣١٣٢٩	٧٫١	٢٨٧٠١٦٠	٦٫٠
الدقهلية	٩١٦٣٩٥	٣٫٤	٢٥٨٤٠٧٥	٩٫٦	٣٥٠٠٤٧٠	٧٫٢
الشرقية	٧٢١٧٦٠	٢٫١	٢٦٩٨٣٥٩	١٠٫٠	٣٤٢٠١١٩	٧٫١
المنوفية	٤٤٧٧٠٣	٥٫٢	١٧٧٩٣٨٤	٦٫٦	٢٢٢٧٠٨٧	٤٫٦
القليوبية	١٠٩٩٤٢٠	١٠٫٠	١٤١٤٨٢٤	٥٫٢	٢٥١٤٢٤٤	٥٫٢
الجيزة	٢١٢٦٣٦٤	١٫٧	١٥٧٣٦٩٠	٥٫٨	٣٧٠٠٠٥٤	٧٫٧
الفيوم	٣٥٨٧٧١٣	١٫٧	١١٨٥٣٣٤	٤٫٤	١٥٤٤٠٤٧	٣٫٢
بني سويف	٣٦٢٢٣١	١٫٧	١٠٨٠٧٥٠	٤٫٠	١٤٤٢٩٨١	٣٫٠
المنيا	٥٤٩٣٩٣	٢٫٦	٢٠٩٨٦٥٠	٧٫٨	٢٦٤٨٠٤٣	٥٫٥
أسيوط	٦١٨٣٦٢	٢٫٩	١٦٠٤٦٧٢	٥٫٩	٢٢٢٣٠٣٤	٤٫٦
سوهاج	٥٣٦٥٣٩	٢٫٥	١٩١٨٥٩٥	٧٫١	٢٤٥٥١٣٤	٥٫١
قنا	٥٢٤٤٣٦٥	٢٫٥	١٧٢٧٩٥٠	٦٫٤	٢٢٥٢٣٦٥	٤٫٧
أسوان	٣٢٠٠٧٠	١٫٥	٤٨١٣٣٨	١٫٨	٨٠١٤٠٨	١٫٧
البحر الأحمر	٧٤٠١٠	٠٫٣	١٦٤٨١	٠٫١	٩٠٤٩١	٠٫٢
الوادي الجديد	٥٠٤٤٣	٠٫٢	٦٣٣٩٥	٠٫٢	١١٣٨٣٨	٠٫٢
مطروح	٨٢٤٣٧	٠٫٤	٧٨١٣٠	٠٫٣	١٦٠٥٦٧	٠٫٣
شمال سيناء	١٠٥٥٨١	٠٫٥	٦٥٩٢٤	٠٫٣	١٧١٥٠٥	٠٫٤
جنوب سيناء	١٢٩١٠	٠٫١	١٦٠٧٨	٠٫١	٢٨٨٨٨	٠٫١
السكان داخل الجمهورية ليلة العد	٢١١٧٣٤٣٦	١٠٠٪	٢٧٠٣١٦١٣	١٠٠٪	٤٨٢٠٤٢٤٩	١٠٠٪
السكان خارج الجمهورية ليلة العد					٢٢٥٠٠٠٠	
الاجمالي					٥٠٤٥٤٢٤٩	

من واقع النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ١٩٨٦.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٥٢ - ١٩٨٧ - جمهورية مصر العربية ١٩٨٨ ص١٨، ١٩.

جدول - ٥ -

المساحة المأهولة لكل محافظة والكثافة السكانية بها

(النتائج الأولية لتعداد ١٩٨٦)

المحافظة	المساحة المأهولة بالكم٢	الكثافة السكانية فرد / كم٢	المحافظة	المساحة المأهولة بالكم٢	الكثافة السكانية فرد / كم٢
القاهرة	٢١٤,٢٠	٢٨٢٥٩	المنيا	٢٢٦١,٧٢	١٦٧١
الاسكندرية(١)	٢٦٧٩,٣٦	١٠٨٩	أسيوط	١٥٥٣,٠٠	١٤٣١
بورسعيد	٧٢,٠٧	٥٥٥٠	سوهاج	١٥٤٧,٢١	١٥٨٧
السويس(٢)	١٧٨٤٠,٤٢	١٨	قنا	١٨٥٠,٧٠	١٢١٧
دمياط	٥٨٩,١٧	١٢٥٨	أسوان	٦٧٨,٥٠	١١٨١
الدقهلية	٣٤٧٠,٩٠	١٠٠٩	البحر الأحمر (٥)	٢٠٣٦٨٥,٠٠	,٤٤
الشرقية	٤١٧٩,٥٥	٨١٨	الوادي الجديد (٥)	٣٧٦٥٠٥,٠٠	,٣٠
القليوبية	١٠٠١,٠٩	٢٥١١	مطروح(٥)	٢١٢١١٢,٠٠	,٧٦
كفر الشيخ	٣٤٣٧,١٢	٥٢٤	شمال سيناء (٥) / جنوب سيناء (٥)	٦٠٧١٤,٠٠	٣,٢٠
الغربية	١٩٤٢,٢١	١٤٧٨			
المنوفية	١٥٣٢,١٣	١٤٥٤	الجملة	٩٩٧٧٣٨,٤٠	٤٨,٢٠
البحيرة(٣)	١٠١٢٩,٤٩	٣٢٢			
الإسماعيلية	١٤٤١,٥٩	٢٧٧			
الجيزة(٤)	١٠٥٨,٢٠	٢٤٩٦			
بني سويف	١٣٣١,٦٥	١٠٩٢			
الفيوم	١٨٢٧,١٥	٨٤٥			

١/ تشمل مساحة قسم العامرية.
٢/ تشمل مساحة قسم عتاقة.
٣/ تشمل مساحة وادي النطرون.
٤/ لا تشمل مساحة الواحات البحرية.
٥/ معظمها مناطق صحراوية.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٥٢ - ١٩٨٧ جمهورية مصر العربية - يونيو ١٩٨٨ ص ٢٢، ٢٣.

جدول - ٦ -

متوسط حجم الاسرة ومتوسط عدد الافراد بالغرفة (تعداد ١٩٨٦)

المحافظة	عدد الأسر	عدد الأفراد	عدد الغرف	متوسط حجم الأسرة	متوسط عدد الأفراد بالغرفة
القاهرة	١٣٦١٥٧٨	٦٠٠٧٢٨٠	٤٠٨٦٥٤٣	٤,٤	١,٥
الاسكندرية	٦٤٣٦٩٩	٢٨٩٦٤٥٩	١٨٧٨٣٦٢	٤,٥	١,٥
بورسعيد	٨٨١٧٩	٣٩٣٨٤١	١٨٦٩٧٦	٤,٥	٢,١
السويس	٦٩٧٨١	٣٢٤٨٥٢	١٩٦٤٩١	٤,٧	١,٧
جملة المحافظات الحضرية	٢,١٦٣,٢٢٩	٩٦٢٢٤٣٢	٦٣٤٨٣٧٢	٤,٥	١,٥
دمياط	١٥٤٦٢٢	٧٣٩٨٤٩	٥٣١٢٤٧	٤,٨	١,٤
الدقهلية	٧٠٠٥٨٩	٣٤٩٣٢٠٦	٢٥٤٤٧٩٥	٥,٠	١,٤
الشرقية	٦٥٧٤٦٨	٣٤١١٤٢٢٤	٣٦٣٤٣٠٨	٥,٢	١,٣
القليوبية	٥١٠٥٦٧	٢٥٠٧٧٨٨	١٦٠٧٧١٩	٤,٩	١,٦
كفر الشيخ	٣٢٩٤٤٢	١٧٩٥٧٤٩	١١٩٠٠٥٧	٥,٥	١,٥
الغربية	٥٧٦٩٨٢	٢٨٦٢٩٨٠	١٩٨٧٣٣٩	٥,٠	١,٤
المنوفية	٤٤٥٧٢٨	٢٢٢٣٠٣٤	١٤٤٩٠١٤	٥,٠	١,٥
البحيرة	٥٩٣٦٥٧	٣٢٥٠٧٢٩	١٩٦٧٨٧٠	٥,٥	١,٧
الاسماعيلية	١١٠٠٦٤	٥٤١٢٢٣	٣٥٩٨٦٩	٤,٩	١,٥
جملة المحافظات وجه بحري	٤٠٧٩١١٩	٢٠٨٢٥٩٧٩	١٤٢٧٢٢٠٨	٥,١	١,٥
الجيزة	٧٨٠٣٥٥	٣٦٦٢٨٢٥	٢٥٠١٥٣٩	٤,٧	١,٥
بني سويف	٢٨١٥١٠	١٤٢٨٩١٩	١٠٤٤٦٩٧	٥,١	١,٤
الفيوم	٢٩٢٠٦٠	١٥٤٢٢٥٨	١٠٩٧٥١٠	٥,٣	١,٤
المنيا	٥٤٢٤٥٥	٣٦٤١٠٤٩	١٩٨٦١٥٦	٤,٩	١,٣
أسيوط	٤٣٢٤٦٨	٢٢٠٦٤١٥	٤١٣٧٧٣	٥,١	١,٦
سوهاج	٤٥٧٧٦٨	٢٤٤٨٨٨٠	١٤٧٥٩١٠	٥,٣	١,٧
قنا	٤٤٩٠٣٢	٢٢٤٥٣٩٢	١٣٩١٦٣٣	٥,٠	١,٧
أسوان	١٥٥٧٥٣	٧٩٣٣٧٩	٥٠٥٤٧٧	٥,١	١,٦
جملة المحافظات وجه قبلي	٣٣٩١٤٠١	١٦٩٩٩١١٧	١١٣١٥٦٨٤	٥,٠	١,٥
البحر الأحمر	١٧٦٥١	٨٤٩١٦	٥٣٣٦٥	٤,٨	١,٦
الوادي الجديد	١٧٧٦٠	١١١١٤٢	٩٤٨٢٠	٦,٣	١,٢
مطروح	٢٧١٧٢	١٥٧١١٩	٨٢٥٣٦	٥,٨	١,٩
شمال سيناء	٣١١٧٦١	١٦٩٦٤٨	٧٧٣٥٧	٥,٣	٢,٢
جنوب سيناء	٥٦٨٥	٢٤٩٠٤	١٢٨٥٦	٤,٤	٢,٩
جملة محافظات الحدود	٩٩٩٧٩	٥٤٧٧٢٩	٣٢٠٩٣٤	٥,٥	١,٧
الإجمالى	٩٧٣٣٧٢٨	٤٧٩٩٥٢٥٧	٣٢٢٢٥٧١١٩٨	٤,٩	١,٥

من واقع النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ١٩٨٦.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائي السنوى ١٩٥٢ - ١٩٨٧ جمهورية مصر العربية يونيو ١٩٨٨ ص. ١٤.

جدول -٧-

توزيع السكان حسب فئات السن والنوع

تعداد ١٩٦٠

السن	جملة السكان					
	ذكور	%	إناث	%	الجملة	%
أقل من سنة	٣٨٣٣٦٠	٢٫٩	٣٦٩٢٫٣	٢٫٩	٧٥٢٥٦٣	٢٫٩
١ - ٤	١٧٢٨١٠٠	١٣٫٢	١٦٥١٤٥٨	١٢٫٨	٣٣٧٩٥٥٨	١٣٫٠
٥ - ٩	١٩٧١٩٢٧	١٥٫١	١٨٢٧٠٧٦	١٤٫١	٣٧٩٩٠٠٣	١٤٫٦
١٠ - ١٤	١٦٥١٤٢١	١٢٫٦	١٥٢٧٢٠٣	١١٫٨	٣١٧٨٦٢٤	١٢٫٢
١٥ - ١٩	١١١٤١٤٩	٨٫٥	١٠٤٠٢٨٦	٨٫١	٢١٥٤٤٣٥	٨٫٣
٢٠ - ٢٤	٩٢١١٢٠	٧٫٠	٨٧٤٢٢٨	٦٫٨	١٧٩٥٣٤٨	٦٫٩
٢٥ - ٢٩	٨٥٩٨٠٦	٦٫٦	١٠٥٤٢٦٩	٨٫٢	١٩١٤٠٧٥	٧٫٤
٣٠ - ٣٤	٨٠٦٨٥٧	٦٫٢	٨٤٤١١١	٦٫٥	١٦٥٠٩٦٨	٦٫٤
٣٥ - ٣٩	٨٤٧٤٤٧	٦٫٥	٨٧٩١٧٨	٦٫٨	١٧٢٦٦٢٥	٦٫٦
٤٠ - ٤٤	٦٦٠٦٦٦	٥٫١	٦١٤٢١١	٤٫٨	١٢٧٤٨٧٧	٤٫٩
٤٥ - ٤٩	٥٦٧١٦٣	٤٫٣	٥٧٧١٤٥	٤٫٥	١١٤٤٣٠٨	٤٫٤
٥٠ - ٥٤	٤٩٣٧٩٩	٣٫٨	٥٠٣٥٧٤	٣٫٩	٩٩٧٣٧٣	٣٫٨
٥٥ - ٥٩	٣٢٢٩٣٦	٢٫٥	٣١٥٣٧٥	٢٫٤	٦٣٨٣١١	٢٫٥
٦٠ - ٦٤	٣٢٠٧٩٦	٢٫٥	٣٥٣٨٦٥	٢٫٧	٦٧٤٦٦١	٢٫٦
٦٥ - ٦٩	١٦٣٨٧٦	١٫٣	١٦٩٤٨٥	١٫٣	٣٣٣٣٦١	١٫٣
٧٠ - ٧٤	١٣٣٥٣١	١٫٠	١٦٧٧٦١	١٫٣	٣٠١٢٩٢	١٫٢
٧٥ +	١٢٠٨٦٦	٠٫٩	١٤٧١٥٢	١٫١	٢٦٨٠١٨	١٫٠
غير مبين	١٩٢	٠٫٠	٥٠٩	٠٫٠	٧٠١	٠٫٠
الجملة	١٣٠٦٨٠١٢	١٠٠	١٢٩١٦٠٨٩	١٠٠	٢٥٩٨٤١٠١	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٥٢ - ١٩٨٧ - جمهورية مصر العربية يونيو ١٩٨٨ ص٢٦.

جدول - ٨ -

توزيع السكان حسب فئات السن والنوع في مصر

تعداد ١٩٧٦

السن	جملة السكان					
	ذكور	٪	إناث	٪	الجملة	٪
أقل من سنة	٣٥١٨٢٩	١,٩	٣٤٦١٠٩	١,٩	٦٩٧٩٣٨	١,٩
١ – ٤	٢١٩٦٤٣٦	١١,٨	٢١٤٧٧٩٦	١١,٩	٤٣٤٤٢٣٢	١١,٩
٥ – ٩	٢٤٢١٨١٣	١٣,٠	٢٢٥٩٨٨٩	١٢,٦	٤٦٨١٧٠٢	١٢,٨
١٠ – ١٤	٢٥٨١٩٧٩	١٣,٨	٢٣٢٣٥٤٤	١٢,٩	٤٩٠٥٥٢٣	١٣,٤
١٥ – ١٩	٢١٤١٨٥٤	١١,٥	١٨٤٩٩٥٢	١٠,٣	٣١١١٨٠٦	١٠,٩
٢٠ – ٢٤	١٥٢٢٢٧٩	٨,٢	١٥٦١٦٩٨	٨,٧	٣٠٨٣٩٧٧	٨,٤
٢٥ – ٢٩	١٣٢١٦٦٥	٧,١	١٣٦٢٩١٦	٧,٦	٢٦٨٤٥٨١	٧,٣
٣٠ – ٣٤	١٠٣٦٤٨٠	٥,٦	١٠٩٢١٧٣	٦,١	٢١٢٨٦٥٣	٥,٨
٣٥ – ٣٩	١٠٢٤٧٨٢	٥,٥	١٠٣٠٠٩٠	٥,٧	٢٠٥٤٨٧٢	٥,٦
٤٠ – ٤٤	٩٣٥٧٨٧	٥,٠	٩٤٦٩٠٤	٥,٣	١٨٨٢٦٩١	٥,١
٤٥ – ٤٩	٧٨١٥٢١	٤,٢	٧٣٨٢٠٣	٤,١	١٥٢٧٧٢٤	٤,٢
٥٠ – ٥٤	٧١٩١٨٥	٣,٩	٧٤١٩١٤	٤,١	١٤٦١٠٩٩	٤,٠
٥٥ – ٥٩	٤٨١٩٩٧	٢,٦	٤١٢٠٩٣	٢,٣	٨٩٤٠٩٠	٢,٤
٦٠ – ٦٤	٤٧٩٩٤٣	٢,٦	٤٩٠٣٧٩	٢,٧	٩٧٠٣٢٢	٢,٦
٦٥ – ٦٩	٢٦٨٧٧٧	١,٤	٢٤٢٤٠٤	١,٣	٥١١١٨١	١,٤
٧٠ – ٧٤	٢٠٢٤٢٢	١,١	٢٣٤٩٠٦	١,٣	٤٣٧٣٢٨	١,٢
٧٥ +	١٦٧٩٦٢	٠,٩	١٩٤٧٦٩	١,١	٣٦٢٧٣١	١,٠
غير مبين	٢٥٧٨	٠,٠	٣١٧٦	٠,٠	٥٧٥٤	٠,٠
الجملة	١٨٦٤٤٧٢٨٩	١٠٠	١٧٩٧٨٩١٥	١٠٠	٣٦٦٢٦٢٠٤	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٥٢ - ١٩٨٧ - جمهورية مصر العربية - يونيو ١٩٨٨ ص٢٦.

جدول - ٩ -

توزيع السكان حسب فئات السن والنوع (تعداد ١٩٨٦)[1] في مصر

فئــات السن	جمـلـــــة الســـكــــان					
	ذكـــور	٪	إنــــاث	٪	الجمـلة	٪
أقل من ٦ سنوات	٤٧٢٣٥٢٦	١٩	٤٥٣٣٠٠٢	١٩	٩٢٥٦٥٢٨	١٩
٦ إلى ١٢ سنة	٣٧٣٩٢٦٣	١٥	٣٤٦٩٤٦٨	١٥	٧٢٠٨٧٣١	١٥
١٢ إلى ١٥ سنة	١٥٥٠٣١٢٧	٦٣	١٤٨٥٦٤٩٨	٦٣	٣٠٣٥٩٦٢٥	٦٣
٦٥ سنة فأكثر	٦٨٩٣٨١	٣	٦٩٠٧٨٤	٣	١٣٨٠١٦٥	٣
الإجمالى	٢٤٦٥٥٢٩٧	١٠٠	٢٣٥٤٩٧٥٢	١٠٠	٤٨٢٠٥٠٤٩	١٠٠

(١) من واقع النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ١٩٨٦.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٥٢ - ١٩٨٧ - جمهورية مصر العربية - يونيو ١٩٨٨ ص ٣١.

جدول - ١٠ -

توزيع السكان[1] حسب الحالة الزوجية في حضر الريف الجمهورية (تعداد ١٩٨٦)[2]

الحالة الزوجية	حضــــر		ريـــف		جمـلـــة	
	ذكـــور	إنـاث	ذكـــور	إنـاث	ذكـــور	إنـاث
لم يتزوج أبداً	٢٢٠١١٩١	١٥٠٢٣١٦	١٩٥٥٧٦٣	١١٧٢١٥٨	٤١٥٦٩٥٤	٢٦٧٤٤٧٤
متزوج	٣٧٩٥٦٢١	٣٧٩٥٢٣٤	٤٥٩٤٤٣٥	٤٨٩٤٧٩١	٨٣٩٠٠٥٦	٨٦٩٠٠٢٥
عقد قران	١٠١٢٣٢	١٠٣٠٠٤	٤٩٢٤٥	٥٢٢٥٢	١٥٠٤٧٧	١٥٥٢٥٦
مطلق / أرمل	١٣٤٥٠٨	٧٦٧١١٢	١٢٣٥٠٦	١١٢٢٤٥٠	٢٥٨٠١٤	١٨٨٥٥٦٢
الإجمالى	٦٢٣٢٥٥٢	٦١٦٣٦٦٦	٦٧٢٢٩٤٩	٧٢٤١٦٥١	١٢٩٥٥٥٠١	١٣٤٠٥٣١٧
التوزيع النسبي للحالة الزوجية						
لم يتزوج أبدا	٣٥,٣	٢٤,٤	٢٩,١	١٦,٢	٣٢,١	٢٠,٠
متزوج	٦٠,٩	٦١,٦	٦٨,٤	٦٧,٦	٦٤,٨	٦٤,٨
عقد قران	١,٦	١,٧	٠,٧	٠,٧	١,١	١,٢
مطلق / أرمل	٢,٢	١٢,٣	١,٨	١٥,٥	٢,٠	١٤,٠
الجملة	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

(١) للسكان في سن الزواج (الذكور ١٨ سنة فأكثر والإناث ١٦ سنة فأكثر).

(٢) من واقع النتائج الأولية لتعداد السكان والإسكان لعام ١٩٨٦.

جدول - ١١ -

توزيع السكان حسب الحالة التعليمية والنوع[1] (تعداد ١٩٨٦) [2]

الحالة التعليمية	ذكـــــور	إنـــــاث	جملـــــة
أمي	٦٨٠٢١٦٩	١٠٣٥٧٤٥٥	١٧١٦٠٦٢٤
يقرأ ويكتب	٥٤٧٨٦٧٧	٣٠١٤٢٦٩	٨٤٩٢٩٤٦
مؤهل أقل من الجامعي	٤٦٧٢٥٢٨	٢٩٢٥٨٨٢	٧٥٩٨٤١٠
مؤهل جامعي فأعلى	١٠٥١٨٧٩	٤٦٩٥٣٦	١٥٢١٤١٥
الإجمالى	١٨٠٠٦٢٥٣	١٦٧٦٧١٤٢	٣٤٧٧٣٣٩٥
التوزيع النسبي			
أمي	٣٧,٨	٦١,٨	٤٩,٤
يقرأ ويكتب	٣٠,٤	١٨,٠	٢٤,٤
مؤهل أقل من الجامعي	٢٦,٠	١٧,٤	٢١,٨
مؤهل جامعي فأعلى	٥,٨	٢,٨	٤,٤
الإجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(١) الأفراد ١٠ سنوات فأكثر.

(٢) من واقع النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ١٩٨٦.

جدول -١٢-

التحضر في مصر

	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٧٦	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٦٠ ١٩٧٠	١٩٦٥ ١٩٨٠	١٩٧٠ ١٩٨٠	١٩٨٠ ١٩٨٥
نسبة سكان الحضر من إجمالي السكان	٪٢٥	٪٣١	٪٣٨	٪٤٠	٪٤١	٪٤٤,١	٪٤٥	٪٤٥	٪٤٦	٪٤٦	٪٤٣,٩				
متوسط معدل نمو السكان الحضر												٪٣,٣	٪٢,٩	٪٢,٨	٪٣,٤
الوزن النسبي لسكان أكبر مدينة من إجمالي سكان الحضر			٪٣٨				٪٣٩				(١) ٪٢٨,٥ ٪٤١,٤				
الوزن النسبي لسكان المدن التي يزيد تعداد سكانها عن نصف مليون من إجمالي سكان الحضر			٪٥٣				٪٥٣				٪٥٤,٦				
عدد المدن التي تزيد عدد سكانها عن نصف مليون نسمة			٢			٢					٤				

المصدر : البنك الدولي – تقرير عن التنمية في العالم – أعداد مختلفة ١٩٨١ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٧.

المصدر النسبة لعام ١٩٨٦ : جمعت وحسبت بمعرفة الباحث من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – الكتاب الإحصائي السنوي – ١٩٥٢ – ١٩٨٧ – جمهورية مصر العربية يونيو ١٩٨٨.

(١) يمثل سكان القاهرة وحدها ٢٨,٥٪ من سكان الحضر في عام ١٩٨٦ لكن إذا حسبنا الوزن النسبي لسكان النطاق العمراني القاهرة الكبرى من إجمالي سكان الحضر فإنه يوازي ٤١,٤٪ من سكان الحضر في مصر – ويضم النطاق العمراني للقاهرة مدينة القاهرة، مدينة الجيزة، مركز الجيزة، مدينة شبرا الخيمة.

تزايدت نسبة سكان الحضر من إجمالى سكان مصر بصورة مضطردة فارتفعت من ٢٥٪ عام ١٩٣٧ إلى ٤٦٪ عام ١٩٨٥ الذى انخفضت بعده نسبة سكان الحضر من إجمالى سكان مصر إلى ٤٣,٩٪ عام ١٩٨٦. وبالنظر للجدول نجد أن الوزن النسبى لسكان الحضر من إجمالى سكان مصر تزايد بمعدلات سريعة نسبيا حتى عام ١٩٦٦ ثم تزايد بمعدلات اقل نسبيا حتى عام ١٩٧٦ الذى بدأ بتزايد بطىء ثم وصل إلى حد انخفاض فى عام ١٩٨٦، ويمكن تفسير التزايد السريع حتى عام ١٩٦٦ بتزايد حجم النشاط الاقتصادى فى المدن بالذات النشاط الصناعى الذى جذب جانبا من الريفيين بحيث ساهموا -بالاضافة إلى الزيادة الطبيعية فى سكان الحضر- فى زيادة الوزن النسبى للحضر، أما فى الفترة من ٦٦ - ١٩٧٦ فقد شهدت معدل نمو المدتين ٦٧، ١٩٧٣ أما منذ عام ١٩٧٦، وحتى عام ١٩٨٣ والتى ارتفع فيها الوزن النسبى لسكان الحضر من ٤٤,١٪ إلى ٤٥ ٪ من سكان مصر، فقد شهدت معدلا مرتفعا نسبيا للنمو الاقتصادى. وشهد الريف المصرى حركة طرد كبير لمن كانوا فى حالة بطالة مقنعة لكن جانبا منهم فقط هو الذى توجه إلى حضر جمهورية مصر العربية، أما الجانب الأكبر فقد توجه للعمل فى الاقطار العربية النفطية التى كانت تشهد فى تلك الفترة أوج ازدهارها النفطى مما جعل معدلات الطرد الكبيرة من ريف مصر لا يقابلها زيادة مماثلة فى الوزن النسبى لسكان الحضر، ومع انخفاض أسعار النفط وبدء انخفاض الطلب الخارجى على خدمات العمالة المصرية بدأ تيار الخروج من مصر يتناقص تدريجيا بصفة خاصة من العمالة الريفية غير الماهرة وكان الريفيون يعودون للريف الذى أصبح فى مصر أشبه بمدن صغيرة لأنه من النادر أن تجد فى مصر قرية تقل عن خمسة آلاف نسمة أو لانتشار الخدمات الحضرية من كهرباء ومياه نقية ومدارس ومستشفيات... إلخ فى الريف المصرى وهو ما أدى لارتفاع الوزن النسبى لسكان الريف عام ١٩٨٦ إلى ٥٥,٦ ٪ من سكان مصر وانخفاض الوزن النسبى لسكان الحضر إلى ٤٣,٩٪.

جدول - ١٢ -

التعليم في مصر

السنة		١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
عدد المقيدين في المدارس كنسبة مئوية من مجموعة عمرية		٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪
الابتدائي	الإجمالي	٦٦	٧٥			٧٤		٨٨	٨٤	٨٥	٨٣,٣
	ذكور	٨٠	٩٠			٨٨		١٠١	٩٤	٩٤	٩٩
	إناث	٥٢	٦٠			٥٨		٧٦	٧٢	٧٦	٧٥,١
الثانوي	الإجمالي	١٦	٢٦			٤٧		٥٨	٥٨	٦٢	
	ذكور		٣٧						٧٠	٧٣	
	إناث		١٥						٤٦	٥٢	
التعليم العالي	(الإجمالي)	٥	٧		١٤			١٦	٢١	٢٣	
نسبة المتعلمين من الكبار	الإجمالي	٢٦		٤٤							٥٠,٧
	ذكور										٦٢,٢
	إناث										٣٨,٢

المصدر: للسنوات حتى ١٩٨٥ هو : البنك الدولي – تقرير عن العالم اعداد مختلفة ١٩٨١ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨.

المصدر لعام ١٩٨٦ هو : جمعت وحسبت بمعرفة الباحث من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٥٢ – ١٩٨٧ – جمهورية مصر العربية – يونيو ١٩٨٨.

جدول - ١٤ -

تطور خريجي المدارس الفنية والمعاهد الفنية والجامعات

العدد بالفرد الواحد

نوع الخريجين / السنوات		٩٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦
ثانوي تجاري	جملة	١١١١٦٩	١٢٥٥٥٨	١٣٥٨١٨	١١١٦٤٨	١١٩٦٧٨	١٢١٦٧٩
	بنون	٥٠٩٣٩	٥٣٩٢٣	٥٧٧١١	٤٥٨١١	٤٥٦٩٨	٤٢٦٧٥
	بنات	٦٠٢٣٠	٧١٦٣٥	٧٨١٠٧	٦٥٨٣٧	٧٣٩٨٠	٧٩٠٠٤
ثانوي صناعي	جملة	٥٠٤٩٨	٥٧٣٦٧	٦٤٧٠٨	٦٣٧١١	٦٦٥٩٦	٧٦٧١٠
	بنون	٤٤٤٥٥	٥٠٢٨٤	٥٦٨١٧	٥٥٧١٧	٥٧٠١١	٦٤٥٢٣
	بنات	٦٠٤٣	٧٠٨٣	٧٨٩١	٧٩٩٤	٩٥٨٥	١٢١٧٨
ثانوي ر عي	جملة	١٧٩١٨	٢٣١١٠	٢٦٧٠٠	٢٢١٨١	٢٤٥٣١	٣٠٢٨٣
	بنون	١٥٧٩٥	١٩٨٩٧	٢٢٥٦٣	١٨٦٢١	٢٠٥٨٦	٢٥٠٨٦
	بنات	٢١٢٣	٣٢١٣	٤١٣٧	٣٥٦٠	٣٩٤٥	٥١٩٧
معلمين ومعلمات	جملة	٩٦٠٠	١٠٨٦٠	١٥٤٢٩	١٧٧٥٦	١٧٩٨٨	٢٤٤١٧
	بنون	٥٢٢٨	٥٥٣٣	٨١٦٥	٩٠١٧	٨٥٣١	١٢٠٨٥
	بنات	٤٣٧٢	٥٣٢٧	٧٢٦٤	٨٧٣٩	٩٤٥٧	١٢٣٣٢
خريجي الجامعات عموماً	جملة	٨٦٨٣١	٩٣٦٧٠	١٠٦٦٢٢	١١٥٧٤٤	١١٩٢١٦	١١٥٠٥٦
	بنون	٥٨٨٦٣	٦١٧٣٩	٦٩٣٣٥	٧٦٣٦٩	٧٨٦٤١	٧٥١٥٢
	بنات	٢٧٩٦٨	٣١٩٣١	٣٧٢٨٧	٣٩٣٧٥	٤٠٥٧٥	٣٩٩٠٤
خريجي الكليات النظرية	جملة	٥٦٧٢٣	٦٢٨٢٢	٧٦٦٥١	٨١٣١٠	٨٨٧٨٧	٨٥٧٦٩
	بنون	٣٦٣٠١	٣٩٢٠٦	٤٧٧٥٠	٥١٠٨٣	٥٧٣٠١	٥٤٣٣٣
	بنات	٢٠٤٢٢	٢٣٦١٦	٢٨٩٠١	٣٠٢٢٧	٣١٤٨٦	٣١٤٣٦
خريجي الكليات العملية	جملة	٣٠١١٣	٣٠٨٣٣	٢٩٩٧١	٣٤٤٣٥	٣٠٤٢٩	٢٩٢٨٧
	بنون	٢٢٧١٦	٢٢٦٩٢	٢١٧٥١	٢٥٢٨٧	٢١٣٤٠	٢٠٨١١٩
	بنات	٧٣٩٧	٨١٤١	٨٢٢٠	٩١٤٨	٩٠٨٩	٨٤٦٨
خريجي المعاهد الفنية	جملة	١٦٨٣٦	١٧٠٢٧	١٨٨٩٤	٢٠٢٩٣	٢٦٩٩٣	٣٢٥٤٣
	بنون	١١١٢١	١١٢١٢	١٢٦٠٨	١٣٠٤٦	١٧٧٢٦	٢٢١٥٣
	بنات	٥٧١٥	٥٨١٥	٦٢٨٦	٧٢٤٧	٩٢٦٧	١٠٣٩٠
مجموعة خريجي المعاهد التجارية	جملة	١٢٨٣٨	١٢٥٥٩	١٤٩١٥	١٦٣٦٨	٢١٣٥٧	٢٢٧٩٠
	بنون	٧٤٦٨	٧٠٩٨	٨٨٤٠	٩٤٥٤	١٢٧٢١	١٣٨٩٠
	بنات	٥٣٧٠	٥٤٦١	٦٠٧٥	٦٩١٤	٨٦٣٦	٨٩٠٠
خريجي المعاهد الفنية الصناعية	جملة	٣٩٩٨	٤٤٦٨	٣٩٧٩	٣٩٢٥	٥٦٣٦	٩٧٥٣
	بنون	٣٦٥٣	٤١١٤	٣٧٦٨	٣٥٩٢	٥٠٠٥	٨٢٦٣
	بنات	٣٤٥	٣٥٤	٢١١	٣٣٣	٦٣١	١٤٩٠

المصدر: جمعت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الإحصائي السنوى ١٩٥٢ - ١٩٨٧ يونيو ١٩٨٨.

جدول -١٥-

القوي العاملة في مصر

السنة	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٦٠ ١٩٧٠	١٩٦٥ ١٩٧٣	١٩٦٥ ١٩٨٠	١٩٧٠ ١٩٨٠	١٩٧٣ ١٩٨٤	١٩٨٠ ١٩٨٥	١٩٨٠ ٢٠٠٠	١٩٨٥ ٢٠٠٠
النسبة المئوية للسكان في سن العمل ١٥ - ٦٤ سنة	٪٥٥	٪٥٤		٪٥٧	٪٥٧		٪٥٥								١
النسبة المئوية للقوى العاملة في الزراعة	٪٥٨	٪٥٥	٪٥٠	٪٤٦											
النسبة المئوية للقوى العاملة في الصناعة	٪١٢	٪١٤	٪٢٩	٪٢٠											
النسبة المئوية للقوى العاملة في الخدمات	٪٣٠	٪٣٠	٪٢١	٪٣٤											
المعدل السنوي لنمو القوى العاملة								٪١,٩	٪٢,١		٪٢,٠	٪٢,٥	٪٢,٦	٪٢,٥	٪٢,٧

المصدر : البنك الدولي « تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٤» أعداد مختلفة .

جدول -١٦-

قوة العمل حسب النوع (حضر - ريف) ونسبة العمالة والبطالة حسب النوع من تعداد ١٩٨٦

	العـــــدد			التوزيـــع النسبـــي			نسبة من يعملون لقوة العمل	نسبة البطالة
	حضر	ريف	جملة	حضر ٪	ريف ٪	جملة ٪		
يعملون ذكور	٤٦٠٨٩٧٠	٥٨٠٧٥٧٠	١٠٤١٦٥٤٠	٤٤,٢	٥٥,٨	١٠٠		
إناث	٨٦٨١٨٩	٣٨١٥٣٢	١٢٤٩٧٢١	٦٩,٥	٣٠,٥	١٠٠		
جملة	٥٤٧٧١٥٩	٦١٨٩١٠٢	١١٦٦٦٢٦١	٤٦,٩	٥٣,١	١٠٠		
متعطلون ذكور	٥٦٢٤٠٤	٥٩٦٣٩٧	١١٥٨٨٠١	٤٨,٥	٥١,٥	١٠٠		
إناث	٤٦٤٣٣٥	٣٨٨٢٢١	٨٥٢٥٥٦	٥٤,٥	٤٥,٥	١٠٠		
جملة	١٠٢٦٧٣٩	٩٨٤٦١٨	٢٠١١٣٥٧	٥١	٤٩	١٠٠		
إجمالي قوة العمل ذكور	٥١٧١٣٧٤	٦٤٠٣٩٦٧	١١٥٧٥٣٤١	٤٤,٧	٥٥,١	١٠٠	٩٠	٪١٠
إناث	١٣٣٢٥٢٤	٧٦٩٧٥٣	٢٧٠٢٢٧٧	٦٣,٤	٣٦,٦	١٠٠	٥٩,٥	٪٤٠,٥
جملة	٦٥٠٣٨٩٨	٧١٧٣٧٢٠	١٣٦٧٧٦١٨	٤٧,٦	٥٢,٤	١٠٠	٨٥,٣	٪١٤,٧

المصدر: جمعت وحسبت من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الاحصائى السنوى - ١٩٥٢ - ١٩٨٧» جمهورية مصر العربية يونيو ١٩٨٨.

جدول - ١٧ -

مشاركة الذكور والاناث في النشاط الاقتصادي خلال الثمانينات

	١٩٨٠ - ١٩٨٦
معدل المشاركة الإجمالية فى النشاط الاقتصادى بالنسبة لكل السكان	٢٧٪
معدل المشاركة الإجمالية فى النشاط الاقتصادى بالنسبة للذكور	٤٩٪
معدل المشاركة الإجمالية فى النشاط الاقتصادى بالنسبة للإناث	٥٪
نسبة الإناث من القوى العاملة	٩٪

المصدر: « التقرير الاقتصادي العربي الموحد يونيو ١٩٨٨ » .

جدول - ١٨ -

المرأة في التنمية

السنــــــة	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
عدد الإناث لكل ١٠٠ من الذكور (١)	٩٩				٩٩	
عدد الإناث لكل ١٠٠ من الذكور حتى سن ٤ سنوات (١)	٩٦				٩٦	
العمر المتوقع عند المولد للإناث (١) (سنة)	٥٠					٦٣
العمر المتوقع عند المولد للذكور (١)	٤٨					٥٩
نسبة المواليد فى حضور العاملين بقطاع الصحة (١)				٪٢٤		
وفيات الأمهات لكل ١٠٠ ألف مولود حى (١)			٥٠٠			
وفيات الأطفال لكل ألف من المواليد أحياء (١)	١٧٢				٨٨	

السنــــــة	١٩٦٥	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧
عدد الإناث مقابل ١٠٠ من الذكور فى التعليم الابتدائى العام(٢)	٦٤	٦٩	٧١	٧٣	٧٥	٧٧	٧٨
عدد الإناث مقابل ١٠٠ من الذكور فى التعليم الإعدادى العام(٢)		٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٨	٧٠
عدد الإناث مقابل ١٠٠ من الذكور فى التعليم الثانوى العام(٢)	٤٥	٥٨	٥٩	٥٩	٥٩	٦٠	٦٢
عدد الإناث مقابل ١٠٠ من الذكور فى التعليم الثانوى الفنى(٢)		٦١	٦٣	٦٣	٦٥	٦٧	٦٧
عدد الإناث مقابل ١٠٠ من الذكور فى التعليم الجامعى (٢)		٤٧	٤٥	٤٦	٤٩	٤٨	٥٠
عدد الإناث مقابل ١٠٠ من الذكور فى المعاهد الفنية(٢)		٤٤	٤٤	٤٥	٥٠	٤٢	٤١

المصدر لهذه البيانات هو، البنك الدولي « تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٨ » .

جدول - ١٩ -

ا- استخدام وسائل منع الحمل والحاجة غير المشبعة منها

نسبة مئوية للنساء المتزوجات في الوقت الراهن والبالغات من العمر ١٥ - ٤٩ سنة.

السنة	التعقيم	أقراص ووسائل تؤخذ بالحقن	في الرحم	عزل طبي للرجال ووسائل مهبلية	وسائل أخرى	إجمالى	النسبة المئوية للذين لا يريدون مزيدا من الأطفال	الحاجة غير المشبعة لوسائل منع الحمل	
								التقدير الأدنى	التقدير الأعلى
١٩٨٠	١	١٧	٤	١	١	٢٤	٥٨	١٢	٢٢

المصدر : البنك الدولي « تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٤ » ملحق بيانات السكان .

٢ العوامل المؤثرة علي الخصوبة

السنة	بين النساء اللاتي في سن الحمل تزوجن ذات مرة		النسبة المئوية للنساء من ١٥-١٩ سنة اللاتي تزوجن ذات مرة	متوسط مدة الرضاعة من الثدي (شهور)	معدل الخصوبة الإجمالي بين النساء	
	العدد المتوسط للأطفال الأحياء	حجم الأسرة المرغوب			اللاتي لم يلتحقن بالمدارس ..	اللاتي التحقن بالمدارس ٧ سنوات فأكثر..
١٩٨٠	٣,١	٤,١	٢٢	١٩		

جدول - ٢٠ -

سياسة تنظيم الأسرة في مصر

دعم تنظيم الأسرة			السنة الرسمية لبدء برامج تنظيم الأسرة	الرقم القياسي لتنظيم الاسرة	
أسباب ديموجرافية وغيرها	أسباب تتعلق بالصحة وحقوق الإنسان فحسب	لا دعم		١٩٧٢	١٩٨٢
×			١٩٦٥	ض	ض

ض = ضعيف

المصدر : البنك الدولي « تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٤ » ملحق بيانات السكان .

جدول - ٢١ -

المرأة في مصر

نسبة القراءة والكتابة لدى الذكور البالغين إلى معرفة القراءة والكتابة لدى الإناث البالغات	العدد المعتمد بالمدارس الثانوية كنسبة مئوية من المجموعة العمرية ١٩٨١		النسبة المئوية للمجموعة العمرية ١٥-٤٩ سنة الذين التحقوا ذات مرة بالمدارس الابتدائية عام ١٩٨٠		العمر الوسيط عند الزواج ١٩٧٧		النسبة المئوية لسكان الحضر الذين يزاولون نشاطا اقتصاديا في المجموعة العمرية ١٠ - ٦٤ / ١٩٧٨	
١٩٨٠	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
١,٣	٦٤	٣٩	٨٤	٥٥	٢٧	١٢	..	..

المصدر : البنك الدولي « تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٤ » ملحق بيانات السكان .

جدول - ٢٢ -

تركيب السكان في مصر

السنة	نسبة الإعالة	الأرقام القياسية للأحجام النسبية للمجموعات العمرية في ١٩٨٠ = ١٠٠		
		الأعمار من صفر - ١٤	الأعمار من ١٥ - ٦٤	الإعمار من ٦٥ فما فوقها
١٩٦٠	٨٣٪	٦٥	٥٩	٥٤
١٩٨٠	٧٦٪	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢٠٠٠	٦٢٪	١٢٠	١٦٦	٢٠٢

المصدر : البنك الدولي « تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٤ » ملحق بيانات السكان .

رقـم الإيـداع : 2005 / 11064
الترقيم الدولـى : I.S.B.N.: 977-01-9686-X


دار الأمين للطباعة والنشـــر والتوزيع
القاهرة : 24 شارع خيرت - لاظوغلي - السيدة زينب
ت/ف : 00202 3900130 (جمهورية مصر العربية)



إن القراءة كانت ولاتزال وسوف تبقى، سيدة مصادر المعرفة، ومبعث الإلهام والرؤية الواضحة .. وعلى الرغم من ظهور مصادر حديثة للمعرفة، وبرغم جاذبيتها ومنافستها القوية للقراءة، فإننى مؤمنة بأن الكلمة المكتوبة تظل هى مفتاح التنمية البشرية، والأسلوب الأمثل للتعلُّم، فهى وعاء القيم وحافظة التراث، وحاملة المبادئ الكبرى فى تاريخ الجنس البشرى كله.

سوزان مبارك





الثمن ٢٠ قرشا